الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية الشعبة: علوم اقتصادية

رقم: ..... تخصص: مالية وبنوك

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية

موسومة ب:

انعكاسات الصدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر 2000-2022

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

سنوساوي فاطنة أ.د بوشامة مصطفى

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.د يدو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيساً
أ.د بوشامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفاً ومقرراً
أ.د ساخي بوبكر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضواً مناقشاً
أ.د زاير وافية	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضواً مناقشاً
أ.د أوكيل حميدة	أستاذة التعليم العالي	جامعة البويرة	عضواً مناقشاً
د. بوشريط كمال	أستاذ محاضرة -أ-	المدرسة العليا للتجارة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل حمداً كثيراً راجين منه عز وجل

التوفيق والسداد

أتقدم بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى أ/د **بوشامة مصطفى** الذي أشرف على انجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه المفيدة حفظه الله وأطال في عمره وجزاه خير الجزاء

كما أتقدم بخالص شكري لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل العلمي

دون أن أنسى كل من ساندنا من قريب

أو بعيد لإتمام هذه الأطروحة ولو بكلمة طيبة

✍ **سنوساوي فاطنة**

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وإلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء والأحباب الذين دعموني معنوياً في الأوقات الصعبة

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء

إلى جميع الأساتذة الكرام

إلى كل من لقنني من العلم حرفاً

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق

✍ **سنوساوي فاطنة**

تهدف هذه الدراسة الى تحديد انعكاسات الصدمات المالية على الاستقرار المالي في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، والتعرف على مدى انسجام الأطر التنظيمية والرقابية لبنك الجزائر مع مقررات لجنة بازل من أجل تأهيل النظام المالي الجزائري لامتصاص واستيعاب الصدمات بغية المحافظة على دعم وتعزيز الاستقرار المالي، وهذا من خلال تشخيص أهم المؤشرات الجزئية والكلية للاستقرار المالي، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، يظهر الوصف من خلال سرد المفاهيم العامة المرتبطة بموضوع الدراسة، في حين يظهر التحليل من خلال التعبير الكمي والكيفي لانعكاس الصدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة الى تفاوت انعكاس الصدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر، حيث لم يكن للصدمة المالية 2008 وصدمة الديون السيادية 2010 انعكاساً كبيراً على استقرار النظام المالي الجزائري بسبب عدم انكشاف البنوك الجزائرية على الأسواق العالمية، على عكس الصدمة النفطية 2014 وجائحة كورونا 2019 التي كان لها انعكاسات وخيمة على الاستقرار المالي في الجزائر، وظهر ذلك جلياً من ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات التضخم، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور الصادرات، وتدهور بعض مؤشرات الصلابة المالية ....إلخ، وفي سبيل دعم الاستقرار المالي قام بنك الجزائر بإلزام البنوك بإنشاء جهاز رقابة داخلي دوره ضمان التحكم في نشاطها والاستعمال الفعال لمواردها، مع الزامها بتدابير مقررات لجنة بازل 3 التي تنص على تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغط وإقامة نظام التنقيط المصرفي إضافة الى رفع الحد الأدنى لرأس المال ومعدل الملاءة المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، الصدمات المالية، الاستقرار المالي، الصلابة المالية.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	–
الملخص	I
قائمة المحتويات	V-II
قائمة الجداول	VIII-VI
قائمة الأشكال	X-IX
مقدمة	أ–ح
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الصدمات المالية	**57–1**
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية	03
المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية وأسبابها	03
المطلب الثاني: مصادر الصدمات الاقتصادية	05
المطلب الثالث: أنواع الصدمات الاقتصادية	07
المطلب الرابع: آثار الصدمات الاقتصادية	13
المبحث الثاني: مدخل إلى الصدمات المالية	17
المطلب الأول: مفهوم الصدمات المالية	17
المطلب الثاني: أنواع الصدمات المالية	20
المطلب الثالث: قنوات انتشار الصدمات المالية	24
المبحث الثالث: صدمات النظام المالي العالمي خلال الألفية الثالثة	27
المطلب الأول: الصدمة المالية العالمية 2008	27
المطلب الثاني: صدمة الديون السيادية الأوروبية 2010	34
المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2014	42
المطلب الرابع: جائحة كورونا 2019	49
الخلاصة	57
الفصل الثاني: استقرار النظام المالي ومتطلبات تعزيزه على ضوء مقررات لجنة بازل	111–58
تمهيد	59
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المالي	60
المطلب الأول: تعريف النظام المالي وأنواعه	60

المطلب الثاني: مكونات النظام المالي	64
المطلب الثالث: وظائف النظام المالي	72
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي	**74**
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي	74
المطلب الثاني: تعريف عدم الاستقرار المالي ومصادره	79
المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي	82
المطلب الرابع: مؤشرات قياس الاستقرار المالي	84
المبحث الثالث: لجنة بازل كدعامة لتعزيز الاستقرار المالي	**94**
المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I و II	94
المطلب الثاني: اتفاقية بازل III	103
المطلب الثالث: دور الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل في تعزيز الاستقرار المالي	108
الخلاصة	111
الفصل الثالث: واقع الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في ظل الصدمات المالية	**112-184**
تمهيد	113
المبحث الأول: تشخيص النظام المالي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	114
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري	114
المطلب الثاني: واقع البورصة في الجزائر	126
المطلب الثالث: واقع سوق التأمينات في الجزائر	133
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر في ظل الصدمات المالية خلال الفترة (2000-2022)	**139**
المطلب الأول: موارد النظام المالي في الجزائر	139
المطلب الثاني: مؤشرات الصلابة المالية في النظام البنكي الجزائري	141
المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار المالي على المستوى الكلي في الجزائر	153
المبحث الثالث: الاطار التنظيمي وآليات بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي	**165**
المطلب الأول: هيئات الرقابة البنكية المدعمة للاستقرار المالي	165
المطلب الثاني: اجراءات بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي	169
المطلب الثالث: توصيات لجنة بازل لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر	179
الخلاصة	**184**

الخاتمة	190-185
قائمة المراجع	215-191
Abstract	216

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	التدابير المعتمدة من طرف الدول الصناعية للخروج من الصدمة المالية العالمية 2008	33
(01-02)	مظاهر عدم الاستقرار المالي	81
(02-02)	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب لجنة بازل	96
(03-02)	معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل	97
(01-03)	تطور حجم الودائع في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	119
(02-03)	تطور حجم القروض في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	122
(03-03)	تطور بعض مؤشرات العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	125
(04-03)	تطور رأس المال السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	130
(05-03)	تطور مؤشر سيولة بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	132
(06-03)	تطور المؤشرات الأدائية في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	136
(07-03)	تطور الايرادات النفطية وفقاً لتطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	139
(08-03)	تطور معدلات الملاءة المالية في النظام البنكي الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	141
(09-03)	تطور نسبة القروض إلى الودائع في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	145
(10-03)	تطور مؤشرات السيولة في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)	146
(11-03)	تطور مؤشرات الربحية في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)	148
(12-03)	تطور مؤشرات جودة الأصول في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)	151

(13-03)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	153
(14-03)	مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	154
(15-03)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	156
(16-03)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	158
(17-03)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي خلال الفترة (2000-2022)	162
(18-03)	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	164

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	آثار الصدمات الاقتصادية	14
(02-01)	أثر الصدمات الاقتصادية على سعر الفائدة	16
(03-01)	قنوات انتشار الصدمات المالية	24
(01-02)	أقسام الأسواق المالية	67
(02-02)	إجراءات تحقيق الاستقرار المالي	77
(03-02)	طرق قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر	101
(01-03)	هيكل النظام البنكي الجزائري للسنة 2022	116
(02-03)	تطور البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	117
(03-03)	هيكل توزيع الودائع إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (2000-2022)	121
(04-03)	هيكل توزيع القروض إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2000-2022)	124
(05-03)	مكونات بورصة الجزائر	128
(06-03)	تطور عدد الشركات في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	129
(07-03)	تطور معدلات الملاءة المالية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2021)	143
(08-03)	تطور فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	144
(09-03)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	159

مقدمة

شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة بفعل التطورات الهامة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور العولمة المالية والتحرير المالي، بالإضافة لما استحدثته الأسواق المالية من أدوات مالية جديدة عملت على زيادة سرعة وسهولة تنفيذ المعاملات المالية، إلا أنها عرفت اضطربات وصدمات خاصة منها المالية التي تفاوتت شدتها بدرجات مختلفة من الأضرار بالإضافة إلى خسائر فادحة تكبدتها مختلف البنوك والمؤسسات والأسواق المالية.

ونتيجة السرعة والقوة التي تنتشر عدوى الصدمات المالية ظهر مفهوم الاستقرار المالي والذي لا يقتصر على كيفية التعامل مع الصدمات المالية وقت حدوثها، ولكنه يسعى كذلك إلى تأهيل النظام المالي لامتصاص واستيعاب وتفادي احتمال وقوع تلك الصدمات، وذلك بغية المحافظة على الاستقرار المالي المحلي الذي يعتبر جزء أساسي للحفاظ على الاسقرار المالي العالمي، وفي إطار ايجاد حلول لمثل هذه الصدمات تم اتخاذ العديد من الاجراءات والترتيبات أعدتها كبرى البنوك والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية حيث تصدر هذه الهيئات تقارير دورية فيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار المالي وتقييم الصلابة المالية وذلك تماشياً مع رصد تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتخصص جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه.

وعلى غرار كل دول العالم وبمحاولة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي يجعلها لا تسلم من الانعكاسات السلبية للاضطرابات والصدمات المالية، وهي انعكاسات ظهرت في الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب المالي، وهذا نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي من خلال قطاعها البترولي باعتبار أن اقتصادها اقتصاد أحادي الانتاج وريعي بامتياز هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن معظم واردتها تأتي من الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري الذي يعد أكبر مكونات النظام المالي فقد شهد تطورات جذرية إلا أنه بقي منفصلاً بصورة كبيرة عن اضطرابات الأسواق المالية والمصرفية العالمية، وذلك لانعدام علاقات تربطها بهذه الأسواق.

وقد سعت الجزائر إلى تطوير وتعزيز نظامها المالي تماشياً مع المستجدات المالية والمصرفية العالمية، من خلال تبني مجموعة من الاصلاحات، كان أهمها قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 14 فيفري 1990، ثم جاء الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، وصولاً للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-

11، بالاضافة إلى تبني بعض المعايير الاحترازية للجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك قصد تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تفادي التأثيرات السلبية للصدمات المالية ومواجهة مختلف المخاطر.

إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق تبرز ملامح اشكاليتنا في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى انعكاس الصدمات المالية على الاستقرار المالي للجزائر للفترة 2000-2022؟

الأسئلة الفرعية:

وبهدف الاجابة على الاشكالية الرئيسية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ أي نوع من الصدمات الاقتصادية الأكثر انعكاساً على الاستقرار المالي؟
- ✓ هل يمكن لمبادئ الاستقرار المالي وآلية العمل لتحقيقه العمل على الحد وعلاج الصدمات المالية؟
- ✓ ماهي الصدمات المالية الأكثر تأثيراً على الاستقرار المالي في الجزائر؟
- ✓ ماهي الآليات التي اتخذها بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي؟

الفرضيات:

كإجابة أولية عن التساؤلات الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

✍ تعد الصدمات الخارجية أكثر الصدمات انعكاساً على الاستقرار المالي نظراً لتعدد وتشابك قنوات انتشارها.

✍ إن ترابط مكونات النظام المالي وتداخل الاستقرار المالي والنقدي يعد من أهم مكونات النظام المالي وعنصراً من عناصر إجراءات تحقيق الاستقرار المالي.

✍ كان للصدمات المالية الي تعرض لها النظام المالي العالمي تأثيرات متماثلة على الاستقرار المالي في الجزائر.

✍ تساهم مقررات بازل 03 المعتمدة من قبل بنك الجزائر كنظام وحيد لإدارة المخاطر بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي من خلال نسب الملاءة المالية والرقابة الداخلية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف هي الآتي:

- ✓ الوقوف على مختلف الصدمات التي شهدها النظام المالي العالمي وانعكاساتها.
- ✓ توضيح مؤشرات قياس الاستقرار المالي وآلية تحقيقه.
- ✓ توضح أهم مقررات لجنة بازل الداعمة والمعززة لاستقرار المالي.

✓ التعرف على واقع النظام المالي في الجزائر.

✓ توضيح واقع الاستقرار المالي في الجزائر في ظل الصدمات المالية خلال الفترة 2000-2022.

✓ التعرف على مدى انسجام الأطر التنظيمية والرقابية لبنك الجزائر مع مقررات لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المالي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتناول بحد ذاته كون أن موضوع الاستقرار المالي هو موضوع الساعة، وأن غالبية الأنظمة المالية والمصرفية العالمية تهتم به وبالتطورات المتسارعة في مناهج الاصلاح المالي والمصرفي وذلك في ظل ما يشهده النظام المالي العالمي من صدمات متتالية خصوصاً في الألفية الثالثة، إذ تعد مسألة تحقيق الاستقرار المالي من أولويات البنوك المركزية، كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً في مدى استجابة الاصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر للتوجهات العالمية في الاصلاح للحد من الاضطرابات والصدمات المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن توضيح الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

✓ توافق الموضوع مع التخصص وكذا توافقه مع ميول الطالبة.

✓ أدت الصدمة المالية العالمية 2008 في إعادة النظر في المنظومة المالية العالمية، الأمر الذي جعل هذا الموضوع يشكل مصدر اهتمام تستحق البحث والدراسة.

✓ حتمية الاهتمام بالاستقرار المالي في الجزائر بالنظر لمحاولة الجزائر الاندماج في النظام المالي العالمي، وكذا انعكاسات الصدمات المالية الخارجية خاصة النفطية منها على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

✓ محاولة ايجاد نظام مالي يضمن أبعاد وقائية وعلاجية للأزمات المالية.

✓ إبراز الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تعزيز والمحافظة على الاستقرار المالي في ظل الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

المنهج المتبع:

بهدف الاجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، ولإثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال سرد المفاهيم العامة المرتبطة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي لمعرفة انعكاسات الصدمات المالي على النظام المالي العالمي بصفة عامة، وعلى النظام المالي

الجزائري بصفة خاصة من خلال تحليل تطور مختلف المؤشرات المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بناءً على الاحصائيات المنشورة في التقارير الرسمية والمواقع الالكترونية ذات الصلة.

حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** خصت هذه الدراسة الجزائر كدراسة حالة لمعرفة تأثير مختلف الصدمات المالية التي تعرض لها النظام المالي العالمي على الاستقرار المالي.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت فترة البحث في (2000-2022) وذلك باعتبارها فترة شهدت أهم الصدمات التي تعرض لها النظام المالي العالمي وهي الصدمة المالية 2008، صدمة الديون السيادية 2010، الصدمة النفطية 2014، وجائحة كورونا 2019، وبالتالي يظهر تأثر الاستقرار المالي في الجزائر بالصدمات المالية خصوصاً تلك الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

الدراسات السابقة:

عند انجازنا لهذه الدراسة لاحظنا أنه لا توجد دراسات تناولت المتغيرين معاً، فهناك دراسات تناولت موضوع الصدمات المالية وربطتها بمتغيرات أخرى، ودراسات أخرى تناولت موضوع الاستقرار المالي وربطتها هي كذلك بمتغيرات أخرى، حسب اطلاعنا لوحظ أن هناك العديد من الدراسات ذات صلة بموضوع البحث، وفيما يلي عرض بعضها:

✍دراسة (بوبكر مصطفى، 2015)، البحث المقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، بعنوان "**الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي-حالة النظام المصرفي الجزائري-**"، تناول الباحث كل من المفاهيم المرتبطة بالاستقرار النظام المالي ومخاطره، كما تناول كل من مقاربة الاحتراز الجزئي وفقا مقررات بازل الأولى والثانية من خلال دراسة الأزمات المالية ووقائعها وإدارة المخاطر ضمن هذه المقاربة، ومقاربة الاحتراز الكلي ضمن إطار التنظيم الاحترازي الجديد (بازل ثلاثة)، كما تطرق إلى كل من متطلبات الاستقرار النظام المصرفي الجزائري كما قام بتحليل وتقييم استقرار هذا النظام، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الاستقرار المالي يتحدد بشكل بكبير من خلال من خلال الحد من سلوك البنوك في مسايرة توجهات النمو الاقتصادي أو من خلال الحد والكشف من التقلبات الدورية، وأن عدم الاستقرار المالي يتحدد بصورة مباشرة من خلال تحديد العدوى المالية في النظام المالي، وأن اتفاقية بازل **I و** II غير كافيتين لتحقيق الاستقرار المالي، في حين أن اتفاقية بازل III توفر اطاراً فعالاً لرقابة والتحكم في النشاطات البنوك

كما توفر حداً للتعامل في المشتقات المالية وبالتالي تساعد بشكل كبير على تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه، كما توصل إلى أن النظام المصرفي الجزائري يتميز بالاستقرار النسبي يتطلب تقييماً لمقاومته للصدمات الداخلية والخارجية لتحديد صلابة ودرجة هشاشة النظام المصرفي الجزائري.

✍ دراسة (سعودي محمد، 2015): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، بعنوان "**أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**"، حيث تطرق إلى تحليل علاقة الموجودة بين الصدمات الخارجية وفعالية السياسة المالية عن طريق قناة العجز الموازني وذلك من خلال اجراء دراسة نظرية وقياسية، وأهم ما توصل إليه إلى أن الصدمات السياسية هي الصدمات الأكثر تأثيراً على رصيد الموازنة، وأن تغيرات رصيد الموازنة هي انعكاس للنفقات الناتجة عن الصدمات الخارجية المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري مما يؤكد أنها قناة تنقل أثر تلك الصدمات على فعالية السياسة المالية، وأن أسعار النفط المواتية ساهمت بشكل متوسط في زيادة رصيد الموازنة خلال فترة الدراسة.

✍دراسة (عبد الغاني بن علي، 2016): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، بعنوان " **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، حيث تطرق الباحث إلى الجانب النظري والعملي للسياسة النقدية والاستقرار المالي إلى جانب الأزمات المالية وأثرهما على النظام المالي، كما تطرق إلى أثر كل من الاستقرار النقدي والمالي على أداء السياسة النقدية في فترات الأزمات، وقد توصل الباحث إلى أن الاستقرار النقدي والمالي مكملان لبعضهما البعض وأن الاستقرار النقدي شرط ضروري لتحقيق الاستقرار المالي.

✍ دراسة (شكونونسو س.اكسيوبي وآخرون، 2016): البحث مقدم كمقال، بعنوان

"An examination of external shocks and government revenue in nigerie", developing Country Studies, vol 06, No 06, Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University, Anambra State, Nigeria.

حيث ركزوا على العلاقة بين الصدمات الخارجية والايرادات الحكومية في نيجيريا باستخذام نهج التكامل المشترط وآلية تصحيح الخطأ (ECM)، وقد توصلوا على وجود علاقة طويلة الأمد بين الايرادات الحكومية والمتغيرات (الايرادات النفطية، النفقات الحكومية، الايرادات الضريبية، وصدمة التبادل التجاري، وسعر الصرف).

✍ دراسة (أحمد بن السيلت، 2017): البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، بعنوان "**محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014**"، حيث تطرق إلى كل من الاطار النظري للنظام المالي وتحديات العولمة ومن ثم الاستقرار المالي ومخاطر الأزمات المالية، ثم قام بدراسة قياسية لأهم محددات الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2000-2014، وقد خلص الباحث إلى أن النظام المالي الجزائري يعاني من فائض السيولة على رغم من أدوات السياسة النقدية وذلك بفعل الطفرة البترولية وهو ما أدى إلى زيادة الاستقرار المالي، إلى جانب سيطرة القطاع العمومي على الوساطة المالية الأمر الذي جعل الاستقرار المالي استقرار ضمني لا يعكس بشكل حقيقي واقع النظام المالي الجزائري، وبسبب عدم انفتاح بنوك الجزائرية على الأسواق العالمية واعتماد قيود على سعر الصرف وسياسة الكبح المفروضة كان النظام المالي الجزائري في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

✍ دراسة (عبد الرحمن بن شيخ، 2018): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، بعنوان "**متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي**"، حيث تناول الباحث إلى الجانب النظري لسياسة النقدية وتطوراتها الحديثة وكيفية إدارة هذه السياسة في ظل الاتجاهات الحديثة، ومن ثم الاطار النظري لآليات الاستقرار المالي وآثارها في السياسة النقدية، وأسقط ذلك على حالة الجزائر من خلال تقييم الإطار المؤسسي للسياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر، وقد توصل إلى أن الجزائر وضعت استراتيجية لتفعيل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق اجراء عمليات تنظيمية لبنك الجزائر حتى يقوم بمهامه ولقامة اجراءات لتحسين السياسة النقدية، والعمل على مواكبة المعايير الدولية لنشاط العمل المصرفي، واجراء التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، كما توصل إلى أن تحقيق الاستقرار المالي من خلال فعالية السياسة النقدية يرتبط بمدى تحقيق النظام الاقتصادي الجزائري نمو اقتصادي مستدام، وعلاج الاختلالات في النظام المالي الجزائري.

✍دراسة (شيلي وسام، 2020): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة الجزائر 03، بعنوان "**محاولة اختبار مدى قدرة الاصلاحات الرقابية بازل III على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري للفترة 2004-2017**"، حيث تطرقت الباحثة إلى كل من الاطار المفاهيمي لصلابة واستقرار النظام المالي والمصرفي واتفاقية بازل III وآثارها المختلفة على

النظام المصرفي والمالي، وأسقطت ذلك على حالة الجزائر من خلال تقييم صلابة نظامها المصرفي، كما قامت دراسة أثر اتفاقية بازل III على عينة من البنوك العاملة في الجزائر، وقد خلصت إلى أن البنوك الجزائرية التزمت ببعض مقررات اتفاقية بازل III وذلك بالتوازي مع الجهود التي بذلها بنك الجزائر لعصرنة الرقابة المصرفية بما يتماشى مع هذه المعايير، وأن هذه الجهود انعكست بشكل ايجابي على بعض المؤشرات السلامة المالية للبنوك كمعدلات الملاءة المالية والأموال الخاصة الأساسية ومؤشر z-score، في حين أثرت سلباً على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها ربطت بين المتغيرين ركزنا فيها على صدمات المالية للألفية الثالثة (2000-2022)، باعتبارها شهدت أشد الصدمات، وركزت فيها أغلب البنوك سياساتها لايجاد آليات وقائية وعلاجية خاصة بتبني أهم مقررات لجنة بازل، وسيتم في هذه الدراسة إلى تحليل مدى انعكاس الصدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر باعتماد على دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الصلابة المالية.

تقسيم الدراسة:

من أجل الالمام بالموضوع بشكل جيد والوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول.

جاء الفصل الأول بعنوان "**مفاهيم أساسية حول الصدمات المالية**" تطرقنا في المبحث الأول إلى الاطار النظري للصدمات الاقتصادية بذكر مفهومها ومصادرها وأنواعها وكذا آثارها، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مدخل حول الأزمات المالية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والأخير إلى الصدمات التي تعرض لها النظام المالي العالمي بالتطرق إلى كل من تطورها وأسبابها بالإضافة إلى انعكاساتها، وكذا الوقوف على أهم الاجراءات المتخذة للخروج منها.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "**استقرار النظام المالي ومتطلبات تعزيزه على ضوء مقررات لجنة بازل**"، ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب المفاهيمي للنظام المالي والاستقرار المالي ودور البنوك المركزي في تحقيقه بالإضافة إلى إبراز دور لجنة بازل باعتبارها دعامة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي.

ليأتي الفصل الثالث والأخير بعنوان "**واقع الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في ظل الصدمات المالية**"، أين تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى

توضيح وضعية النظام المالي في الجزائر وهذا بتشخيص مكوناته، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة وتحليل مؤشرات الاستقرار النظام المالي الجزائري، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والأخير إلى دور وآليات بنك الجزائر في تعزيز الاستقرار المالي ومدى تطبيق الجزائر لمقررات لجنة بازل في سبيل تعزيزها لاستقرارها المالي.

بالإضافة إلى **خاتمة** التي نبرز فيها أهم النتائج المتوصل إليها وكذا الاقتراحات المقدمة، إلى جانب آفاق الدراسة التي تكون بمثابتة مواضيع تحتاج إلى البحث مستقبلاً.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الصدمات المالية

تمهيد:

عرف النظام المالي العالمي عدة صدمات، مما جعل هذا الموضوع يحظى باهتمام متزايد خاصة بعد الصدمة البترولية في فترة السبعينيات ومنتصف الثمنينات من القرن الماضي، وقد تفاوتت آثار تلك الصدمات بين الدول المتقدمة والنامية وكذا الدول النفطية وغير النفطية.

إن تزايد انتشار الصدمات المالية في معظم اقتصاديات دول العالم يعمل على زعزعة استقرار النظام المالي العالمي، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية وكذا وجود قنوات للروابط المالية بين مختلف الدول، ما دفع بالباحثين إلى الاهتمام بكل أنواع الصدمات التي تتعرض لها الأنظمة المالية ومدى قدرتها على الاخلال بحالة التوازن والاستقرار.

وحتى يتسنى لنا دراسة وتحليل الصدمات التي تعرض لها النظام المالي العالمي خلال الألفية الثالثة وآلية انتقال هذه الصدمات، وكذا انعكاساتها على مختلف الأنظمة المالية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للصدمات الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** مدخل إلى الصدمات المالية.
- **المبحث الثالث:** صدمات النظام المالي العالمي خلال الألفية الثالثة.

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية

عرف النظام المالي عدة صدمات اقتصادية تعددت أسبابها ومصادرها، مما يستوجب على متخذي القرار عند رسم السياسات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار الترابط بين المتغيرات الاقتصادية ومدى انعكاس هذه الصدمات على تلك المتغيرات، وذلك بغية التقليل من الآثار السلبية لهذه الصدمات.

المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية وأسبابها

يُعد ظهور الصدمات الاقتصادية سبباً لخلل الاستقرار المالي كونها تنعكس على عدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات الاقتصادية بتنوع مصادرها، كما تُعد هذه الصدمات من أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف.

أولاً- تعريف الصدمات الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالصدمات الاقتصادية، ومن نذكر بيها:

التعريف الأول: الصدمة الاقتصادية "هي أحداث تؤثر على اقتصاد دولة معينة أو مجموعة من الدول، ويكون مصدرها إما داخلياً أو خارجياً، وتقسم هذه الصدمات إلى صدمات داخلية (صدمات نقدية وصدمات حقيقية)، وصدمات خارجية التي تسلك طريق الدورات الاقتصادية".[1]

التعريف الثاني: يُقصد بالصدمة الاقتصادية على "أنها السبب الرئيسي في حدوث الأزمة، والأزمة تعني وجود اضطراب يؤثر تأثيراً مادياً على النظام الاقتصادي بالكامل، وهذا الاضطراب ناتج بالأساس عن حدوث حدث مفاجئ،[2] ويُشار للأزمة إذا لم يتم التحكم فيها في بداية حدوثها بالكارثة، بمعنى آخر فإن الصدمة هي بداية حدوث الأزمة وآثارها هي انهيار التوازن". [3]

التعريف الثالث: تعرف الصدمة الاقتصادية على أنها: " تعديل جميع السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الناجمة عن إجتماع واشنطن، وتتصمن عشرة بنود رئيسية تتمثل في: ضمان حقوق الملكية، مراقبة النفقات العامة، تحرير السياسة المالية،

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص118.

[2] محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005 دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 58، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص142.

[3] نسيمة بن يحي، **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 05، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2016، ص 136.

الترشيد المالي، سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، الإصلاح الضريبي، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تحرير التجارة، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانيين."[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصدمات الاقتصادية هي أحداث مفاجئة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية لبلد ما، ويكون مصدرها إما داخلياً أو خارجياً، ولا يمكن السيطرة عليها ولها آثار كبيرة على مستوى دخل الدولة، مما يؤدي إلى انهيار توازنها الاقتصادي.

ثانياً- أسباب الصدمات الاقتصادية

للصدمات الاقتصادية العديد من الأسباب أهمها: [2]

- ✓ الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، وأهمها الفجوة الموجودة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- ✓ العجز الدائم والكبير في ميزان المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية؛
- ✓ ظهور خلل في التجارة الخارجية، أي عدم الوصول إلى حالة التوازن بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- ✓ اعتماد الدول بشكل كبير على قطاع أو مورد معين، أو الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي؛
- ✓ ارتفاع حجم المديونية سواء الداخلية أو الخارجية؛
- ✓ حدوث تشوهات سعرية في جل قطاعات الاقتصاد الوطني، إلى جانب عدم وجود سياسات وآليات سليمة تعكس قيم وتكاليف السلع والخدمات؛
- ✓ غياب القطاعات الاقتصادية المحفزة لاحداث التغييرات في العملية الانتاجية مثل قطاعات الطاقة والاتصالات والتكنولوجيا ...إلخ، والتي لها دور كبير في إحداث التغيرات والتصدي لمختلف الصدمات الاقتصادية؛

[1] نسيمة بن يحي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، **تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 08، العدد 04، جامعة زاخو، كردستان، العراق، 2020، ص635.

✓ ارتفاع معدلات البطالة نتيجة حدوث إختلالات في سوق العمل بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونته في استيعاب عدد كبير من العمال في لسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف القطاعات الانتاجية الناجمة عن الاستيراد المفرط؛

✓ حدوث انخفاض في الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول بسبب الركود أو الكساد فيها؛

✓ ضعف مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في اقتصاديات بعض الدول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: مصادر الصدمات الاقتصادية

إن تعدد أنواع الصدمات الاقتصادية وتباين آثارها سلباً أو ايجاباً، واختلاف هذه الآثار من حيث شدة امتداداتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، يستلزم البحث عن أهم مصادرها والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولاً- المصادر الداخلية

تحدث الصدمات الداخلية نتيجة وجود مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:[1]

1- آليات تنفيذ السياسة النقدية: يتم تنفيذ السياسة النقدية في البنوك المركزية، من خلال اعتماد هذه الأخيرة على العديد من الآليات أهمها: التركيز على نوع معين من القياس الكمي، على سبيل المثال كأن يقوموا بتحديد سعر فائدة لا يتميز بالدقة والثبات، لأنه ببساطة لا يضمن التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم، باعتبارهما يمثلان مصدراً مهماً من مصادر عدم الاستقرار والتقلب.

2- أهداف البنوك المركزية: عندما يكون البنك المركزي غير حساس اتجاه معدلات التضخم، فمن المتوقع أن يقوم بتحديد سعر فائدة أكبر بكثير مما هو معتاد، وعندما تكون معدلات التضخم مرتفعة فيتوجب على البنك المركزي أن يقوم بتحديد سعر فائدة منخفض بدرجة كبيرة، بحيث أنه في سبيل تقليل من مستويات التضخم يكون مستعد لتحمل الخسائر.

3- معتقدات صناع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله: تعتبر هذه المعتقدات مصدراً مهماً من مصادر الصدمات الداخلية، فعلى سبيل المثال إذا كان البنك المركزي يعتقد أن التضخم لا

[1] بوعناني عبد الصمد، بن الزاوي عبد الرزاق، **العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة قياسية (1990-2018)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، حسيبة بن بولعيد، الشلف، الجزائر، 2020، ص189.

يستجيب بشكل كبير للركود الاقتصادي، فإنه يقوم في هذه الحالة بتحديد أسعار فائدة منخفضة أقل من اللازم.

4- السياسة النقدية والأمور السياسة: نظراً لأن وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة والمستشار المالي، فإنه يقوم في غالب الأحيان باتباع سياسة توسعية بشكل غير متوقع وذلك استجابة لرغبة السياسيين للحصول على أصوات الناخبين في الاقتراع الخاص بالحكم.

5- أهداف أخرى: يهتم البنك المركزي في بعض الأحيان بشكل غير متوقع بأسعار الصرف، فيسيطر على تحركات أسعار الصرف التي تؤثر على التضخم والنمو في الانتاج في المستقبل، كما قد يستشهد البنك المركزي بقوة العملة كعامل من عوامل مرونة السياسة النقدية.[1]

ثانياً- المصادر الخارجية

لقد تعددت المصادر الخارجية للصدمات الاقتصادية التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية، ويمكن ذكرها فيما يلي:[2]

1- اكتشاف بعض الموارد الجديدة: إن اكتشاف موارد معينة يؤدي حتماً إلى الازدهار الاقتصادي، حيث أدت الطفرة النفطية في سبعينات القرن الماضي إلى حدوث صدمة عرض ايجابية في العديد من الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادراتها النفطية وما تلاها من تحسن في ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

2- التغير في تكاليف القروض الخارجية: إن الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية من قبل الدول النامية يُعد أحد أهم الأسباب التي تأثر سلباً على تطورات النشاط الاقتصادي، وقد حدث ذلك في بداية الثمانينيات عندما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وأوضح بعض الاقتصاديين أن ارتفاع سعر الفائدة في المكسيك كان له دوراً فعالاً في انخفاض مستوى الديون الخارجية من 18 بليون سنة 1981 إلى 5 بليون دولار سنة 1983.

---

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 28، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص208.

[2] نسيمة بن يحي، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 (دراسة تحليلية قياسية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014، ص 53.

3- التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي: للتوسع في النشاط الاقتصادي تعتمد مجموعة من الدول النامية على الاستثمارات الأجنبية المتوفرة لديها، فعندما يحدث انخفاض في تلك الاستثمارات بطريقة غير متوقعة ينتج عنه صدمة عرض سلبية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انكماش في حجم النشاط الاقتصادي لتلك الدول.

4- التغير في قيمة الصادرات: يعتبر هذا التغير من بين أهم مصادر الصدمات الاقتصادية، حيث يُساعد التنوع السلعي في تركيبة صادرات الدول على تحقيق معدلات نمو عالية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصول على الحاجات الضرورية للنمو الاقتصادي كالسلع الاستهلاكية والرأسمالية، إلا أن هناك مجموعة من الدول النامية فشلت في تحقيق تنوع سلعي باعتبار أن صادراتها مازالت تعتمد على قطاع واحد ألا وهو قطاع النفط الذي يجعلها دائماً أكثر عرضة لصدمات خارجية بفعل التغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: أنواع الصدمات الاقتصادية

يتم تقسيم الصدمات الاقتصادية إلى عدة أنواع وفقاً لمعايير مختلفة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الصدمات:

أولاً- الصدمات الداخلية:

يمكن تعريف الصدمات الداخلية على أنها حدوث تغيرات مفاجئة في اقتصاد معين، وقد يكون تأثير هذه الصدمات إما إيجابياً أو سلبياً على الاقتصاد، وتحدث هذه الصدمات بفعل السياسات التي تطبقها الدولة من خلال السياسة المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف، فضلاً عن الصدمات الحقيقية المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية،[1] وتنقسم إلى:

1- صدمات السياسة المالية: هي عبارة عن حدوث تغيرات كبيرة ومفاجئة في السياسة المالية، يمكن أن تؤدي إلى حدوث صدمات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة،[2] كما يُمكن أن تحدث تغيرات في الاقتصاد الكلي بغض النظر عن التغيرات التي تحدث على مستوى القواعد الضريبية لتمويل الإنفاق الحكومي، مما تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة،[3] وتنقسم الصدمات السياسة المالية إلى:

[1] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، 2020، ص631.

[2] Andrew mountford, Harald uhlig, **What are the effects of fiscal policy shocks**?, journal of applied econometrics, 22 april 2009 , p963 .

[3] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، 2020، ص631.

1-1- صدمة الإنفاق العام: هي عبارة عن حدوث تغير مفاجئ على مستوى الانفاق العام، إذ يُمكن أن تكون لهذه الصدمة تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على المتغيرات الاقتصادية للدولة المعنية،[1] كما يمكن مسبقاً على الانفاق العام سواءاً كانت هذه الصدمات ايجابية أو سلبية، فعند زيادة أو انخفاض المداخيل النفطية في سنة معينة في بلد ريعي، فإن هذا سيؤدي حتماً إلى زيادة أو انخفاض في الإنفاق العام للسنة القادمة محدثاً بذلك صدمة، في هذه الحالة يمكن القول بأن هذه الصدمة متوقعة مسبقاً في هذه الحالة في الانفاق العام.

1-2- صدمة الإيرادات العامة: إن صدمة الإيرادات العامة تعني حدوث تقلبات في أدوات الإيرادات العامة تماشياً مع صدمات مفاجئة التي يتعرض لها اقتصاد أي بلد مما يؤدي إلى حدوث تذبذب في هذه الإيرادات، أو هي عبارة عن تقلبات تحدث خارج سيطرة الدولة التي بدورها تؤدي إلى حدوث تغيرات في الإيرادات العامة، كالإنخفاض أو الارتفاع الذي يحدث بشكل غير متوقع في عوائد الصادرات، ويمكن إبراز الدور الذي تلعبه هذه الصدمة بشكل كبير في الدول النفطية التي تشكل فيها عوائد صادراتها النفطية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الاضطرابات التي تحدث في مستويات الأسعار النفطية في الأسواق النفطية الدولية تنعكس بشكل كبير على تمويل الموازنة العامة للدولة.[2]

2- الصدمات النقدية: يتم تعريف هذه الصدمات على أنها انحرافات غير متوقعة لسياسة البنك المركزي،[3] أو أنها عبارة عن تقلبات تحدث في مستوى المتغيرات النقدية حيث يترتب عنها انعكاسات على مستوى النشاط الاقتصادي، في حين يعرفها بعض الاقتصاديون على أنها التغيرات المقصودة وغير المقصودة في أحد المتغيرات النقدية كالتغير في سعر الصرف، أو سعر الفائدة، أو عرض النقود والطلب عليها...إلخ،[4] وما يترتب عنه من انعكاسات مباشرة و/أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن تلك التغيرات التي تحدث تبعاً لردود أفعال الجمهور، حيث أن البعض

---

[1] صقر محمد وآخرون، **استجابة الاقتصاد الكلي لصدمة الانفاق الحكومي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 04، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2017، ص 294.

[2] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 631- 632.

[3] Naday Ben Zeev et al, **monetary new shocks**, carleton economic papers, carleton university, canada, february 2017, p 1.

[4] صفية قنيفة، الطاهر جليط، **توقيت تأثير الصدمات النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2019**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص 444- 445.

يفضلون تعديل أرصدتهم النقدية عن طريق أسواق الأسهم والسندات، في حين أن البعض الآخر يسعون إلى تعديل أرصدتهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات مما يؤدي إلى انتقال الاضطراب من سوق إلى سوق آخر.[1] ومن أهم أنواع الصدمات النقدية نجد:

2-1- صدمات عرض النقود: ويقصد بها حدوث تغيرات مفائجة في المعروض النقدي، بحيث تؤثر هذه التغيرات ايجاباً أو سلباً على المتغيرات التالية: المستوى العام للأسعار، ومستوى العمالة، ومستوى الناتج الوطني، وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.[2]

2-2- صدمات الطلب على النقود: هي عبارة عن حدوث تقلبات عشوائية في الطلب على النقود، بسبب التغيرات الحاصلة في طلب الأعوان الاقتصاديين على النقود نتيجة تغيرات الأسعار أو أية عوامل أخرى، فعند ارتفاع الأسعار يزداد الطلب على النقود لتغطية العجز في القدرة الشرائية والعكس صحيح، كما يلعب الدخل دوراً كبيراً في التأثير على الطلب على النقود مما يحدث كبيرة في تغير نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود عند مستويات الدخول المختلفة فكلما كلما زاد الدخل زاد مقدار ما يتم الاحتفاظ به من نقود أي زيادة الطلب على النقود.[3]

2-3- صدمات أسعار الصرف: تعد صدمات سعر الصرف جزء من الصدمات النقدية، وتعرف على أنها التغيرات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية التي تحدث على مستوى سعر الصرف، حيث تؤثر هذه التغيرات في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن هذا المستوى لا ينحصر فقط انعكاسه بهذا المتغير بل ينحصر كذلك بتقلبات أسعار الصرف للدولة الشريكة تجارياً، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصاديات إذ يكون كبيراً في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة من جهة، ومن جهة أخرى يقل انعكاسه على الاقتصاديات الكبيرة والمغلقة نسبياً.[4]

---

[1] بوصافي كمال، بوسيكي حليمة، **قياس وتحليل أثار صدمات النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، جامعة ص 55.

[2] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 632.

[3] هاني محمد، مراح ياسين، **صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 214.

[4] مناضل عباس الجواري وآخرون، **أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد20، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 222.

2-4- صدمات أسعار الفائدة: ويُقصد بصدمة أسعار الفائدة التغييرات غير المتوقعة التي تحدث على مستويات أسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي والتي يكون لها انعكاساً على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية.[1]

3- الصدمات الحقيقية: تحدث الصدمات الحقيقية عند حدوث تقلبات حادة في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة اعتماد التكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية، أو تحدث بفعل حدث غير متوقع في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة.[2]

ثانياً- الصدمات الخارجية

يُمثل هذا النوع من الصدمات بالأحداث الخارجية التي لايمكن التحكم فيها، وينتج عنها انعكاسات كبيرة على مستويات الدخل، ويمكن أن تأثر هذه الصدمات تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على الاقتصاد، فالصدمات الخارجية الإيجابية تحدث عندما ترتفع أسعار صادرات بلد ما، أو/و في حالة انخفاض وارداتها، في حين أن الصدمات الخارجية السلبية تحدث عندما تنخفض صادرات بلد أو/و في حالة ارتفاع حجم وارداتها،[3] ومن أبرز العوامل المسببة لظهور هذا النوع من الصدمات:

1- تغير عوائد الصادرات: تواجه كثير من الدول النامية صدمات خارجية نتيجة تركزها على تصدير عدد قليل من السلع أو سلعة واحدة، وقد تأثر هذه الصدمات سلباً على الاقتصاد من خلال انخفاض الايرادات من العملة الاجنبية نتيجة انخفاض أسعار السلع المصدرة مما يؤدي إلى حدوث كساد كبير، في حين فإن تأثيرها الايجابي يحدث عندما ترتفع تلك الايرادات نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات. [4]

2- التضخم المستورد: تعتمد العديد من الدول على السلع المستوردة خاصة النفط الذي بارتفاع أسعاره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في الدول المستوردة للنفط، لكون أن الطلب على هذه السلع

---

[1] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص632.

[2] خضير عباس حسين الوائلي، **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص35.

[3] Chukwunonso S. Ekesiobi et al, **An Examination of External Shocks and Government Revenue in Nigerie,** Developing Country Studies, vol 06, No 06, Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University, Anambra State, Nigeria, 2016, p 120.

[4] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 47.

لا تتسم بالمرونة في أغلب الدول، الأمر الذي يؤثر سلباً على الميزان التجاري لها وبالتالي يُؤثر على موازين مدفوعاتها.[1]

3- تغير مستوى الهبات والمساعدات الأجنبية: تحدث في بعض الأحيان صدمة خارجية بفعل تغير مستوى المعونات والهبات التي تمنحها الدول إلى دولة معينة عن مستواها السابق، كما حدث مع مصر بعد حرب الخليج الأولى، أين تحصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

4- تباطئ معدلات النمو في الدول الصناعية: إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يؤدي في الغالب إلى انخفاض الطلب من جانب هذه الدول على صادرات الدول النامية، مما يؤدي إلى انخفاض مداخيل تلك الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الصناعية قامت بفرض مجموعة من الإجراءات الحمائية في الأسواق الدولية على الصادرات الدول النامية، الأمر الذي زاد من حدة الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو.

5- ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي: تنعكس هذه الأسعار انعكاساً سلبياً على موازين الحسابات الجارية في الدول النامية وذلك نتيجة تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول.[3]

6- صدمات أسعار النفط: تعتبر الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الخارجية، حيث تعرف على أنها تغير حاد ومفاجئ في أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يؤثر بشكل كبير على مستوى الانتاج الحقيقي والمستوى المعيشي للسكان، حيث أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط إما تكون إيجابية أو سلبية، فالصدمة النفطية الإيجابية تعني الحصول على زيادة في أسعار الصادرات النفطية بشكل غير متوقع، ويختلف انعكاس تلك الصدمة حسب الوزن النسبي للصادرات النفطية في الدخل الوطني، حيث أن لهذه الصدمة دوراً فعالاً في تحقيق الانعاش الاقتصادي عن طريق التأثير الايجابي على الاستهلاك الحكومي فيزداد الانفاق العام، لا سيما إذا كانت الدول تعتمد على القطاع التصديري النفطي كمصدر لتمويل انفاقها العام، الأمر الذي ينعكس على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، في حين أنا الصدمة النفطية السالبة تحدث عند انخفاض مفاجئ في أسعار تصدير النفط، وأن هذا الانخفاض سوف يؤثر سلباً على حصيلة عوائد الصادرات، التي ستؤثر

[1] جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 362- 633.

[2] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 49- 51.

هي كذلك بتقلص الفرص الاستثمارية على الخطط الانفاقية للبلد، فينخفض الانفاق العام مرافقاً بانخفاض الطلب الكلي لينخفض الانتاج مما يؤدي إلى تدهور مستويات الاستخدام.[1]

ثالثاً- الصدمات العشوائية

تحدث الصدمات العشوائية نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر كبيرة بالمنشآت الحيوية والبنى التحتية في البلد، وهذا النوع من الصدمات يزول بمجرد إنتهاء تلك الكوارث، ولكنها تؤدي إلى حدوث إختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.

رابعاً- الصدمات الموسمية

تحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير منتجات زراعية في موسم معين، إذ تتسم بكونها قصيرة الأجل وتؤثر في ميزان المدفوعات لفترة زمنية محدد. [2]

خامساً- الصدمات الدورية

تحدث هذه الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة التي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير.[3]

سادساً- الصدمات الهيكلية

تحدث هذه الصدمات عند حدوث تغيرات في هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله فيما بعد من قطاعات معينة إلى قطاعات أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي عوض تحول العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.[4]

---

[1] نبيل مهدي الجنابي، غادة صالح عبود، **قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1970-2020)**، ص ص 02-03، متاح على الموقع:
https://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2021/08/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf. ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20.

[2] نسيمة بن يحي، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014، ص238.

[3] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[4] نسيمة بن يحي، **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

سابعاً- الصدمات السياسية

وتحدث هذه الصدمات عندما يتغير النظام السياسي ثم يتغير معها التوجه الاقتصادي للبلد، كما حدث في العراق بعد سنة 2003 أين تحول الاقتصاد العراقي من نظام شمولي إلى نظام السوق، حيث أن بعض المشاريع والقطاعات التي كانت تحت رعاية الدولة في النظام الشمولي أصبحت خارج دعم الدولة، فضلاً عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي الذي أدى بدوره إلى توقف هذه المشاريع عن الإنتاج وانخفاض مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

المطلب الرابع: أثار الصدمات الاقتصادية

تؤثر الصدمات الاقتصادية على المتغيرات التالية: كمية الانتاج، الأجور الحقيقية للعمال، المستوى العام للأسعار، حجم العمالة، وسعر الفائدة، ويمكن توضيح هذه الآثار من خلال الاشتقاق المبين في الشكل الموالي:

[1] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الشكل رقم (01-01): آثار الصدمات الاقتصادية

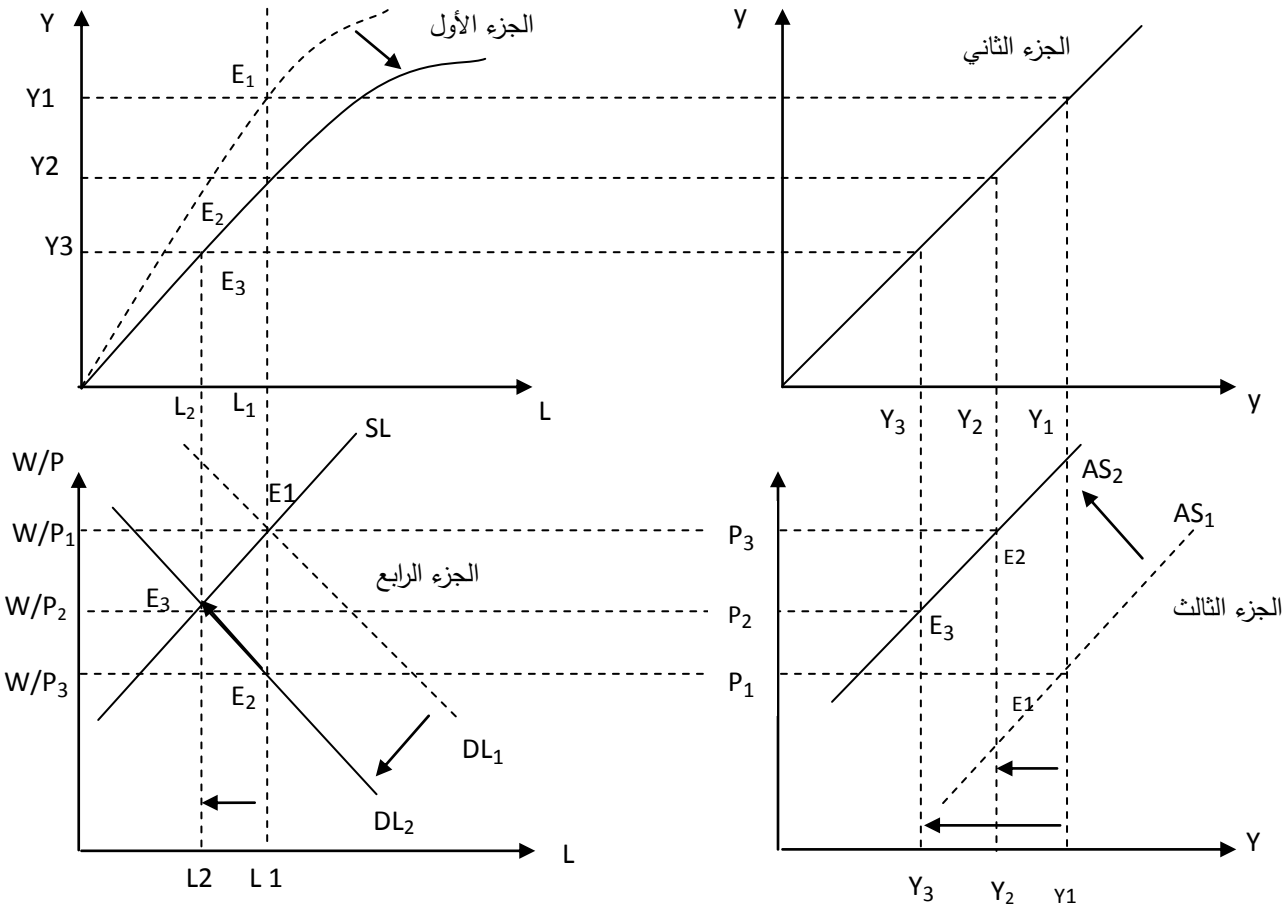

المصدر: سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 38.

أولاً- الأثر على حجم الانتاج

نلاحظ من خلال الجزء الأول من الشكل رقم (01-01) أن حدوث صدمات العرض (خارجية) السالبة مثل انخفاض في توفر المواد الأولية التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج إلى انتقال نقطة التوازن لمنحنى الانتاج من E_1 إلى E_2 وهو ما ينعكس على منحنى العرض الكلي بانتقاله إلى الأعلى من AS_1 إلى AS_2 مع حدوث انخفاض حجم الناتج الحقيقي من Y_1 إلى Y_2، إذن يترتب على صدمات السلبية انخفاض في حجم الناتج الحقيقي.[1]

[1] سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 38.

ثانياً- الأثر على مستوى العام الأسعار

نلاحظ من خلال الجزء الثالث من الشكل رقم (01-01) أن انتقال منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 (من اليمين إلى اليسار) أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار منتقلاً من P_1 إلى P_3، مما يظهر أن صدمات العرض السلبية تؤدي إلى تزايد المستوى العام للأسعار.

ثالثاً- الأثر على الأجور الحقيقية

من خلال الجزء الرابع من الشكل رقم (01-01) نلاحظ أنه مع انتقال منحنى الانتاج الحقيقي من نقطة التوازن E_1 إلى نقطة التوازن الجديدة E_2 ينجم عنها انتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليسار بسبب تراجع الانتاج الحقيقي، الأمر الذي جعل الطلب على العمل أقل من العرض عليه وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعمال من W/P_1 إلى W/P_3، كما نشير إلى أن نقطة التوازن الجديدة E_2 لا تعبر عن التوازن في سوق العمل، ونظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق نقطة توازن جديدة عند مستوى E_3 وعند مستوى أجور حقيقية أكبر W/P_2.

رابعاً- الأثر على حجم العمالة

نلاحظ من خلال الجزء الأول والرابع من الشكل رقم (01-01) أن انتقال منحنى الانتاج الحقيقي من نقطة التوازن E_1 إلى نقطة التوازن الجديدة E_2 لم يؤدي إلى التراجع في قيمة العمالة، لكن نقطة التوازن E_2 لا تعبر عن حالة التوازن في سوق العمل، ومع انتقال نقطة التوازن إلى E_3 (ارتفاع مع حجم الأجور الحقيقية وانخفاض حجم العمالة) يحدث التوازن في سوق العمل، مما يظهر أن الصدمات العرض السلبية تؤدي إلى تراجع في الطلب على العمالة ومنه انخفاض في نسبة العمالة.[1]

خامساً- الأثر على سعر الفائدة

يبين الشكل رقم (01-01) عملية الاشتقاق على دالة الانتاج وسوق العمل ومنحنى العرض الكلي، حيث أنه لم يتم التعرض إلى سوق رؤوس الأموال، وبالتالي سنوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] سعودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

الشكل رقم (01-02): أثر الصدمات الاقتصادية على سعر الفائدة

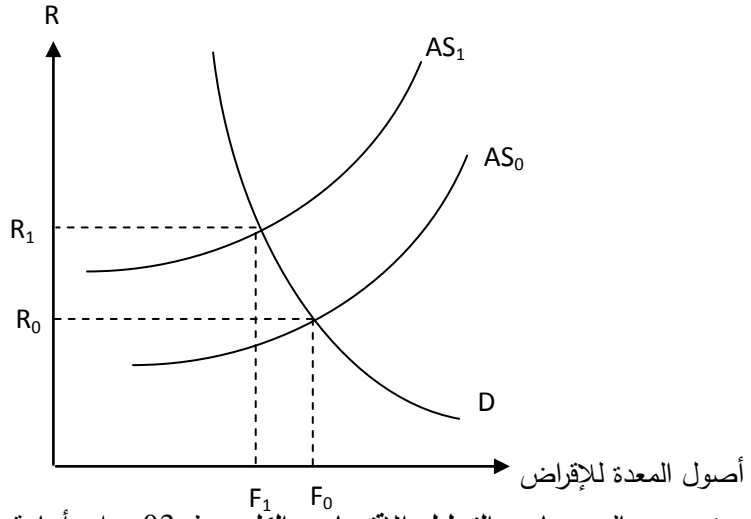

المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط 03، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص92.

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تقليص الكتلة النقدية الحقيقية والقيمة الحقيقية للأصول المالية في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى عرض هذه الأصول الحقيقية من AS_0 إلى AS_1 وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي من R_0 إلى R_1، إذن فحدوث صدمة عرض سلبية (ارتفاع الستوى العام للأسعار) يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي.[1]

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط 03، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص92.

المبحث الثاني: مدخل إلى الصدمات المالية

يحتل موضوع الصدمات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية نظراً لما يترتب عليها من خسائر واضطرابات غير متوقعة وانقطاع عمل القطاعات الاقتصادية بما يعيقها عن أداء مهامها، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد الكلي (ركود)، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين وصناع القرار عن البحث حلول وأدوات مناسبة تكشف عن وقوع صدمات مالية من أجل التصدي لها، أو على الأقل الحد من انتشارها، والتقليل من انعكاساتها.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات المالية

سجلت منذ العقود العديد من الدول عدة أحداث في مجال النشاط الاقتصادي والتي عرفت في الغالب الأحيان بالصدمات المالية، ولقد صب العديد من الاقتصاديون اهتمامهم بها بوصف مظاهرها، أسباب حدوثها، وكذا انعكاساتها، لكن قليل منهم حاولوا تقديم مفهوم محدد لهذه الصدمة.

أولاً– تعريف الصدمات المالية

هناك عدة تعاريف للصدمة المالية، نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف الصدمة المالية على أنها " تلك الاضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية مرفوقة بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية، بحيث تكون هذه الأسواق غير قادرة على العمل بكفاءة وفعالية، وهو ما يؤدي إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي".[1]

التعريف الثاني: الصدمة المالية تعني: "حدوث اضطرابات غير متوقعة في طلب المستثمرين على الأصول المالية التي تلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد، وما ينتج عنه من انخفاض في سعر الأصول من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات مما يقلل من النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول والموازنات المالية للوسطاء الماليين".[2]

التعريف الثالث: الصدمة المالية هي " الانخفاض أو التدهور الحاد والمفاجئ في سعر نوع واحد أو أكثر من الأصول، ويمكن أن تكون هذه الأصول رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية

[1] Frederic s. Mishkin, **Financial Policies and the preventiong of financial crises in emerging market economies**, policy research working paper, the world bank financial sector strategy and policy department, October 2001, P02.

[2] بن بريكة الزهرة، تلي فريدة، **التحرير المالي وعدوى الأزمات أزمة الرهن العقاري**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 156.

كالآلات والمعدات وغيرها، أو أصول مادية كالأسهم والسندات، أو حقوق الملكية للأصول المالية التي تسمى مشتقات مالية كالعقود المستقبلية للعملات الأجنبية أو للنفط، فإذا حدث انهيار في قيمة الأصول بشكل مفاجئ فإن ذلك قد يؤدي إلى إفلاس أو تدهور قيمة المؤسسات التي تملكها".[1]

التعريف الرابع: تعرف كذلك على أنها " تلك الاضطرابات الحادة التي تؤثر بصورة كلية أو جزئية على كل المؤشرات المالية،[2] أسعار الأسهم والسندات، حجم الإصدار، وكذا اعتمادات الودائع البنكية، ومعدل الصرف".[3]

من خلال تعاريف السابقة يمكن تعريف الصدمة المالية على أنها عبارة عن الانخفاض الشديد والمفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من أصول المالية، وقد تظهر هذه الصدمة في شكل انهيار أسعار الأسهم والسندات أو في عملة الدولة أو في سوق العقارات، مما قد يؤدي ذلك إلى إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي مكونات النظام المالي.

ثانياً- خصائص الصدمات المالية

هناك مجموعة من الخصائص تشترك فيها كل الصدمات مهما اختلف شكلها، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:[4]

- ✓ تحدث الصدمة المالية بشكل مفاجئ وعنيف، واستحواذها على بؤرة اهتمام الجميع، كما تتسم بدرجة كبيرة من التشابك والتداخل والتعقيد في عناصرها وأسبابها؛
- ✓ ان تصاعد الكبير والمتواصل للصدمة سوف يؤدي إلى حدوث درجات عالية من الشك وعدم اليقين في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة؛

---

[1] حسين علي الزيود، مشهور أحمد حمادنه، **أثر الأزمات المالية على عوائد لأسهم والتقلبات في قطاعي البنوك والتأمين في بورصة عمان (1994-2011)**، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007، ص103.

[2] By ola honningdal grytten, Viktoriia Koilo, **The financial instability hypothesis and the financial crisis in eastern European emerging economies**, institutt for samfunnsokonomi department of economics, April 2019, P03.

[3] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، دار الرواد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 18.

[4] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **دور برامج الانذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ماي 2018، ص 04.

✓ وجود نقص كبير وواضح في البيانات والمعلومات أثناء حدوث الصدمة، مما ينعكس على عدم وضوح رؤيا صناع القرار، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على تحديد الاتجاهات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى وجود حالات من الشعور بالضعف والتوتر وعدم تأكد صناع القرار من جدوى مايبذلونه من جهود لمواجهتها، مما يدفع بعض منهم إلى الكذب والتضليل من أجل تغطية عجزهم وفشلهم في مجابهة الصدمة؛

✓ تعتبر الصدمة المالية نقطة تحول أساسية، ومرحلة حرجة وحساسة والأحداث فيها تكون متتابعة ومتسارعة تصيب أغلب الكيانات المالية وتهدد وجودها؛[1]

✓ تمثل الصدمات المالية تهديداً لحياة الانسان وممتلكاته ومقومات بيئته، لذلك فإن مجابهتها تعد واجباً مصيرياً، وتستوجب هذه المجابهة التحكم بدرجة عالية في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها، في إطار مناخ تنظيمي يتميز بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الاطراف ذات العلاقة.[2]

ثالثاً- أعراض الصدمات المالية

يمكن استعراض الأعراض المختلفة للصدمات المالية التي أجمعت عليها العديد من الدراسات في النقاط الآتية: [3]

✓ الركود أو التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ الخصائص الهيكلية (هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج)، وتزداد خطورة هذا الهروب عندما يكون الجزء الأكبر من القروض ممنوحة للقطاع الخاص؛

✓ إن الحصول على المعلومات غير الصحيحة أو غير الكاملة أثناء حدوث الصدمة المالية يؤدي إلى قيام المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة، مما يؤدي إلى تفاقم الصدمة وزيادة الخسائر خاصة عندما يقوم المستثمرون بتسييل أصولهم؛

---

[1] عمر يوسف عبد الله عبابنه، **الازمة المالية المعاصرة تقجير اقتصادي إسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2011، ص ص 18-19.

[2] كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية**، المجتمع المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 21-22.

[3] مصطفى يوسف كافي، **المشتقات المالية وأدواتها المستحدثة**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2018، ص 232.

✓ تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث يتسبب ارتفاع مستويات أسعار الفائدة الحقيقية في ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، وانخفاض أسعار الأصول؛

✓ المخاطر المعنوية التي تؤدي إلى زيادة المخاطر، كقيام البنوك بالافراط في منح القروض بدون الحصول على ضمانات كافية؛

✓ يعتبر تدفق رأس المال الاجنبي إلى الداخل عاملاً مهماً، حيث أنه كلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل كلما زاد تعرض الاقتصاد لصدمة بنكية؛

✓ يؤدي انخفاض في قيمة العملة بشكل كبير إلى تدهور أوضاع البنوك وزيادة خسائرها وزيادة تعرضها للافلاس مما يؤدي إلى ظهور صدمات بنكية جديدة؛

✓ تلعب الصدمات الخارجية دوراً فعالاً، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية إلى انخفاض معدلات التبادل وتدهورها، إلى جانب انخفاض حصيلة الصادرات.

كما يجب الإشارة إلا أنه ليس من الضروري أن توجد جميع هذه الأعراض لحدوث الصدمة، ولكن وجود جزء منها فقط قد يؤدي إلى تعرض النظام المالي لصدمة مالية.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات المالية

يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من الصدمات المالية، نذكرها فيما يلي:

أولاً- صدمة العملة (صدمة سعر الصرف): تسمى كذلك بصدمة ميزان المدفوعات، وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بشكل كبير مما يؤثر على قدرة العملة في أداء وظيفتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة،[1] كما تحدث عندما تقوم السلطات النقدية بخفض سعر صرف عملتها نتيجة عمليات المضاربة، مما تحدث صدمة يمكنها أن تؤدي إلى تدهور سعر تلك العملة.[2]

كما يمكن أن ينشأ هذا النوع من الصدمات عند حدوث تدفقات غير متوقعة وكبيرة لرؤوس الأموال إلى الداخل يرافقها توسع ائتماني مفرط وسريع، مما يؤدي إلى زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك المحلية، كما أنه عند انخفاض قيمة العملة الوطنية الاسمية مقابل العملات

[1] حمد فواز الدليمي، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 14.

[2] بهوري نبيل، بوفاسة سليمان، **مستقبل أسواق الأوراق المالية العربية في ظل الأزمات المالية العالمية ومتطلبات تفعيلها**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2017، ص60.

الأجنبية، يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، محدثاً بذلك موجة كبيرة من التدفقات الرأسمالية للخارج،[1] ويمكن التمييز بين نوعين من صدمات العملة: [2]

1- صدمة العملة ذات الحركة البطيئة: ينشأ هذا النوع من الصدمة بعد فترة من الإنفاق المفرط والتوسع النقدي، إذ يؤدي الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة إلى اضعاف الحساب الجاري، وبالتالي ينخفض الطلب على العملة ومن ثم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مرة أخرى.

2- صدمة العملة ذات الحركة السريعة: تحدث هذه الصدمة بسبب خوف المستثمرين بشأن عملة ما، وهذا الخوف سوف يؤدي بهم إلى زيادة عمليات المضاربة على هذه العملة مما يؤثر على سعر صرفها وقيمتها، ويتعزز هذا النوع من الصدمة في ظل الأسواق المالية المتحررة والمتكاملة بشكل كبير، حيث تكون الضغوط سريعة على سعر الصرف.

ثانياً- الصدمة البنكية

تحدث عندما يواجه بنك واحد أو أكثر اندفاعاً قوياً فعلياً أو محتملاً على سحب الودائع من طرف المودعين، أو عند فشل البنوك في قياسها بايقاف الوفاء بالتزاماتها الداخلية للتحويل، أو على ارغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك من خلال تقديم دعم مالي للبنوك، وتستمر هذه الصدمة وقتاً أطول من صدمات العملة ولها آثاراً كبيرة على النشاط الاقتصادي، حيث كانت الصدمات البنكية نادرة في الخمسينات أو الستينات من القرن الماضي نتيجة القيود على رأس المال والتحويل، إلا أنها أصبحت شائعة بشكل كبير منذ بداية السبيعينات وتحدث بالترادف مع صدمة العملة.[3]

وبتعريف آخر تنشأ الصدمات البنكية عندما يواجه البنك زيادة كبيرة غير متوقعة في طلب سحب الودائع باعتبار أنه يقوم بإقراض معظم الودائع التي بحوزته ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومية، فإذا تخطت هذه طلبات سحب المودعين هذه النسبة فلن يستطيع البنك في هذه الحالة الوفاء بالتزاماته، وبالتالي يحدث ما يسمى بصدمة السيولة لدى البنك، وإذا امتدت هذه الصدمة

---

[1] عمر يوسف عبد الله عبابنه، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 23.

[2] مصطفى العرابي، **محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية –أزمة الرهن العقاري نموذجاً-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 04.

[3] رملي محمد، وسعي رابح، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلة لتطور الفكر الاقتصادي العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019، ص 64.

إلى بنوك أخرى فتحدث ما يسمى بصدمة بنكية، أما في حالة ما إذا كانت البنوك تتوفر لديها ودائع وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث صدمة الاقراض أو ما يسمى بصدمة الائتمان.[1]

عادة ما تتصف هذه الصدمات بالذعر المالي لأنها قد تصيب النظام المالي بأكمله بشلل يؤدي إلى زرع هلع بين المودعين الذين يعملون على سحب أموالهم بغض النظر عن حالة البنك سالكين سلوك القطيع، لدرجة بينت أن المودعين لا يعرفون البنوك التي تتمتع بالأوضاع القوية أو الهشة، حيث أنهم لا يمكنهم تعويضهم بسبب نقص الأموال ولا يمكنهم استرداد الأموال التي اقرضوها بالسرعة الكافية، كما حدث مع روسيا في سنة 1998 أين انتشرت حالة من القلق لدى المودعين وفقدانهم لثقة في النظام المالي الروسي جراء انخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية، إذ واجهت البنوك طلبات كبيرة من السحب حتى تلك البنوك التي تتمتع بأوضاع جيدة، مما أدى إلى افلاس بعض البنوك وبعض منها أغلقت أبوابها أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهتزة. [2]

ثالثاً- صدمة الديون (الدين الخارجي)

يحدث هذا النوع من الصدمات إما عندما يتوقف المقترض عن الوفاء بالتزامته تجاه ديونه، أو عندما يتوقع المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة لديهم،[3] بمعنى آخر تحدث صدمة الديون عندما تكون الدولة غير قادرة على الوفاء بخدمة ديونها الخارجية المقومة بالعملة الأجنبية،[4] وبالتالي فإن هذا الدين لا يخص فقط الدولة كجهة سيادية بل يخص أيضاً كافة المؤسسات المالية العاملة بها وخاصة النظام البنكي،[5] بمعنى أن صدمة الديون قد تكون مرتبطة إما بالديون التجارية (خاصة) أو بالديون السيادية

---

[1] فريد كورتل، كمال رزيق، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 01، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 07.

[2] K. michael finger, Ludger schuknecht, **commerce finances et crises financières**, organisation mondiale du commerce, 1999, p p 22- 23.

[3] كمال رزيق، عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] Stijn Claesses, Ayhan Kose, **Financial Crises: Explanations, Types and Implications,** International Monetary Fund, wp/13/28, 2013, p16.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 22.

(العامة)، كما أن المخاطر المتوقعة بشأن توقف القطاع العام عن سداد ديونه قد تؤدي إلى حدوث انخفاض شديد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل وإلى صدمة الصرف الأجنبي.[1]

رابعاً- صدمات أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث هذه الصدمات بسبب تدهور أسعار الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، نتيجة لما يعرف بظاهرة الفقاعة، التي تحدث عندما يرتفع سعر الأصول المالية بشكل كبير يتجاوز قيمتها العادلة، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من اقتناء أصل مالي هو تحقيق ربح وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وإنما بسبب ارتفاع سعره، لذلك عند حدوث أي طارئ نرى أن هذه الفقاعات تنفجر مسببة بذلك تدهور في أسعار هذه الأصول المالية، مما يترك حالة من القلق لدى بقية المستثمرين في الأصول المالية الأخرى فتنهار أسعار الأصول المالية المتبقية في السوق المالي، وتمتد هذا الأثر نحو الأسواق المالية الدولية المتبقية نتيجة الترابط الكبير الموجود بين هذه الأسواق.[2]

خامساً- الصدمات المالية المزدوجة

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع جديد من الصدمات المالية ألا وهو الصدمات المزدوجة، وهي عبارة عن مزيج بين نوعين من الصدمات غالباً ما تكون صدمات بنكية وصدمات صرف، في ظل هذه الصدمة يعاني البلد من مضاربة شديدة على العملة الوطنية مرفوقة بحالات من الضعف وافلاس البنوك، كما تنشأ بفعل وجود شك بخصوص استقرار أسعار الصرف، وبخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، التي لها انعكاس متبادل ورجعي بينهما.[3]

وبشكل عام يمكن أن يحدث مزيج بين صدمة العملة أو الصدمة البنكية وصدمة الدين في نفس وقت، كنتيجة حتمية للترابط الكبير الموجود بين مصادر هذه الصدمات.

---

[1] بهوري نبيل، بوفاسة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول "**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص04.

[3] مصطفى يوسف كافي، **المشتقات المالية وأدواتها المستحدثة**، مرجع سبق ذكره، ص 241.

المطلب الثالث: قنوات انتشار الصدمات المالية

هناك مجموعة من القنوات التي تساهم بشكل كبير في انتشار وتوسع الصدمات المالية، وسيتم التركيز على قناتين رئسيتين وهما:

أولاً- الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد

كما تم الاشارة اليه سابقاً فإن الصدمة المالية تظهر أولاً في أحد مكونات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر إلى باقي مكونات ويتم ذلك عبر مختلف القنوات، والشكل الآتي يوضح هذه القنوات:

الشكل رقم (01-03): قنوات انتشار الصدمات المالية

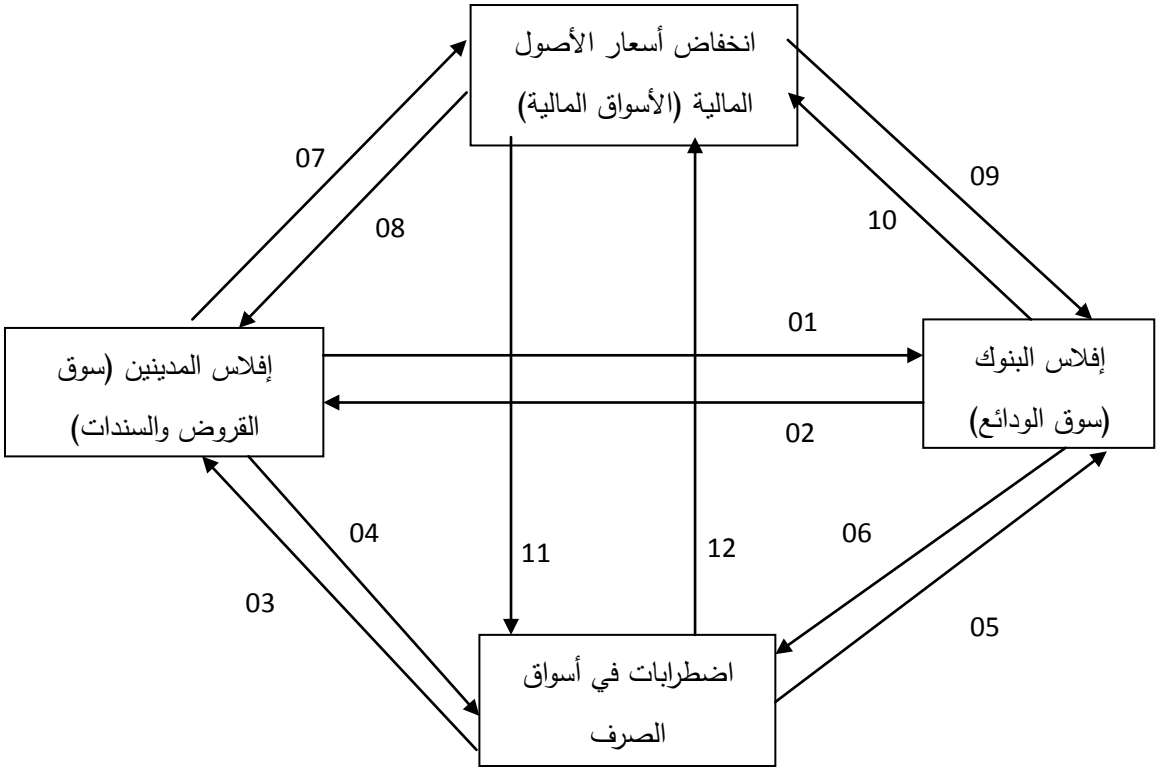

المصدر: مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، دار الرواد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 22.

يوضح الشكل أعلاه قنوات انتشار الصدمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد، وتشمل هذه القنوات أربعة أسواق رئيسية على النحو التالي:[1]

[1] كمال رزيق، حسن توفيق، **الجوانب للأزمة المالية** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدول السابع حول "**تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

القناة الأولى: قد تنتقل صدمة الديون من سوق الائتمان والسندات إلى النظام البنكي، حيث أنه في حالة توقف بعض الدول عن دفع الديون الخاصة قد يؤثر سلباً على البنوك، وبزيد من احتمال تعرضهم للإفلاس.

القناة الثانية: تبين هذه القناة الحالة العكسية للقناة الأولى، لأن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك يؤدي إلى انخفاض تقديم القروض للمدينين، وبالتالي امكانية افلاسهم كذلك.

القناة الثالثة: ان حدوث صدمة عملة قد تؤدي إلى حدوث إضطرابات في أسعار السندات، نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة الرابعة: قد يؤدي افلاس المدينين إلى انتشار حالات من الهلع والقلق لدى المستثمرين خصوصاً المستثمرين الأجانب، الذين يقومون بالاستغناء عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سوق صرف عملتها بسبب الكميات الكبيرة المعروضة للبيع.

القناة الخامسة: يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث موجة من سحب الودائع لدى البنوك بهدف تحويلها إلى عملات أجنبية لتجنب خسائر الصرف، الأمر الذي يسبب صدمة بنكية لدى البنوك.

القناة السادسة: قد يؤدي افلاس البنوك الخاصة التي لديها التزامات مع الخارج إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة السابعة والثامنة: في غالب الأحيان يحدث تأثير متبادل بين سوق القروض والسندات وسوق الأوراق المالية بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل للاستثمار في الأسهم، باعتبار أن ارتفاع سعر الفائدة سيقلل من مردودية السندات قديمة الاصدار مقارنة بالحديثة الاصدار، بينما تصبح الأسهم هي كذلك أقل مردودية من السندات الحديثة الاصدار، الأمر الذي يدفع المستثمرين باستبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الاصدار، مما يعني حدوث صدمة في سوق الأموال.

القناة التاسعة والعاشرة: تعبر هذه القناة عن انتقال عدوى الصدمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، كما أن البنوك خصوصاً البنوك الموجودة في الدول المتقدمة باعتبارها تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي، لذلك في حالة افلاس البنوك قد تضطر هذه البنوك إلى بيع حصصها من أسهم في السوق المالية، مما يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم وبالتالي انتقلت الصدمة من صدمة بنكية إلى صدمة في السوق

المالية، كما أن حدوث أي تدهور في مؤشرات الأسواق المالية يمكن أن يؤدي إلى صدمة بنكية من خلال تعرض عدد كبير من البنوك إلى الافلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.

القناة الحادية عشر والثانية عشر: وتصف كيف يمكن لصدمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى صدمة في أسواق المال والعكس، إذ يؤدي الانهيار في مؤشرات الأسواق المالية إلى طرح الأصول المالية للبيع من قبل المتعاملين في السوق المالي مما يعني أنه تم سحب العملة النقدية في سوق الصرف مقابل الحصول على السيولة (صدمة في سوق الصرف) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعند تخفيض قيمة العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون للتخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة، مما ينجر عنه انخفاض أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

ثانياً- الانتقال من دولة إلى دولة أخرى

إن الصدمة المالية لا تمس فقط النظام المالي بل تتسع لتنتقل إلى النظم المالية الأخرى غير الدول المتعرضة للصدمة بواسطة الطرق التالية: [1]

- ✓ التجارة الخارجية، وما قد ينجم عنها من ضغوطات على أسعار الصرف وموازين المدفوعات؛
- ✓ ان وجود علاقات وروابط مالية أو ما يسمى بترابط الأسواق المالية بين مختلف الدول يؤدي إلى انتشار الآثار السلبية وتحول الصعوبات المالية الموجودة في بلد ما إلى باقي الدول الأخرى؛
- ✓ يؤدي الانخفاض الحاد في سعر صرف العملة المحلية لدولة ما إلى قيام المستثمرين بإعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في دول أخرى، مما يؤثر سلباً على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه الدول.

[1] كمال رزيق، حسن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثالث: صدمات النظام المالي العالمي خلال الألفية الثالثة

تميز النظام المالي العالمي بخاصية عدم الاستقرار، إذ تعرض ولازال يتعرض إلى صدمات متتالية نتيجة للتغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في معظم ميادين الحياة وانعكاسات هذه التغيرات على اقتصاديات دول العالم.

المطلب الأول: الصدمة المالية العالمية 2008

بدأت الصدمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، إذ تعتبر الأسوأ من نوعها منذ صدمة الكساد الكبير سنة 1929، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تطور الصدمة المالية 2008 وأسبابها، بالإضافة إلى انعكاسات هذه الصدمة على النظام المالي العالمي، وكذا الوقوف على مختلف الاجراءات المتخذة للخروج منها.

أولاً- تطور الصدمة المالية العالمية 2008

بدأت معالم الصدمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري بسبب غياب الرقابة الحكومية على عملية منح القروض العقارية، وانعدام الشفافية في النظام البنكي الأمريكي، وفي سنة 2006 شهدت العقارات الأمريكية طفرة كبيرة عندما شرعت البنوك الأمريكية في منح القروض العقارية دون الحصول على الضمانات المالية، وكانت البنوك تعتقد دائماً أنها تستطيع وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بسعر أكبر في حالة العجز عن السداد.

إن عجز المقترضين عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم سنة 2006 قدر بحوالي 40% من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية لذا فهي عبارة عن قروض تتسم بالمخاطرة،[1] ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض فقط، بل استخدمت أيضاً المشتقات المالية بغرض توليد مصادر تمويل جديدة، وبالتالي التوسع في الإقراض، ومع الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة الأساسية من 1% سنة 2004 إلى 5% سنة 2007 لم يتمكن المقترضون من دفع ديونهم، لذا قامت البنوك بمصادرة وحداتهم السكنية وعرضها للبيع، غير أن الأفراد لم يقبلوا على شرائها فانهارت أسعارها، وتهافت المودعون على البنوك لاسترجاع ودائعهم فعجزت هذه البنوك عن تلبيتها وأعلنت إفلاسها.[2]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص07.

[2] كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، **الأزمة المالية العالمية اراهنة وتداعياتها عل الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 08، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، جوان 2011، ص102.

فقامت البنوك بإصدار أسهمها بضمانة وحداتهم السكنية وروجتها في الأسواق المالية انتقلت الصدمة إلى الأسواق المالية، وتزامناً مع انتشار أنباء الصدمات التي بدأت تواجه البنوك انهارت أسعار أسهمها، وشملت هذه الصدمة كذلك شركات التأمين التي أمنت على هذه الأسهم، وتعدى ذلك الأمر إلى غاية انهيار بعض البنوك مثل (بنك ليمان بروذرز) والذي يعد رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ عمر نشاطه 150 عاماً[1].

ثانياً- أسباب الصدمة المالية 2008

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت إلى نشوء وانتشار الصدمة المالية، بحيث قسمها الباحثين إلى أسباب مالية وأسباب اقتصادية، يمكن ذكرهم فيما يلي:

1- الأسباب المالية للصدمة: ويمكن عرض أهم الأسباب المالية للصدمة المالية في النقاط التالية:[2]

✓ الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار العقارات الأمريكية ابتداءً من سنة 2001، الأمر الذي دفع بالبنوك التجارية الأمريكية إلى تمويل هذا القطاع والأنشطة المرتبطة به بقوة وبدون تردد، بغية البحث عن استخدامات جديدة وتوسيع أنشطتها في أعقاب صدمة (الانترنت 2000) وما ألحقته من خسائر بالنظام المالي، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لمواردها بعد أن أصبحت البنوك تعاني من فائض في الأموال الخاصة؛

✓ سعي المستمر من قبل البنوك الأمريكية على تقديم قروض عقارية لأشخاص لا تتوفر لديهم شروط الملاءة المناسبة والقدرة على تسديد ديونهم؛

✓ لجوء البنوك الأمريكية إلى توريق معظم القروض بعدما تمكنت من الحصول على على تنقيط جيد (AAA) للجدارة الائتمانية لهذه الأصول المالية من قبل وكالات التنقيط الأمريكية، مما أدى إلى زيادة الطلب على العقارات؛

✓ ان زيادة الطلب على العقارات وارتفاع أسعارها أدى إلى ظهور فقاعة مضاربة في هذا القطاع، الأمر الذي دفع بالبنوك إلى التمادي في تقديم المزيد من القروض، باعتبار أن القيمة المرتفعة للعقارات يؤدي إلى زيادة حجم الضمان ويقلل من المخاطر التي يتحملها البنك، وانتقلت فيما بعد

[1] كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] فرج شعبان، **التوريق وأزمة الرهن العقاري والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص 124-126.

فقاعة المضاربة إلى الأصول المالية بفعل توريق القروض العقارية وارتفاع الطلب عليها لكون أنها كانت لا تحمل مخاطر عالية ولعوائدها المرتفعة، وتمثل هذه الأصول في حقيقتها منتجات مهيكلة.

✓ ان التراجع الحاد الذي شهدته أسعار العقارات في السوق الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة دفع بالعائلات الأمريكية إلى التوقف عن دفع ديونهم للبنوك، مما أدى إلى انهيار مؤسسات التوريق وضمان القروض، وانتقلت العدوى المالية كذلك إلى البنوك والصناديق الاستثمارية التي اقتنت الأوراق المالية الناجمة عن توريق القروض العقارية، ونتيجة لذلك أغلقت جل صناديق التحوط وواجهت البنوك صدمة سيولة بسبب انحصار نشاط السوق ما بين البنوك، كما أعلنت شركة التأمين AIG عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن انفجار فقاعة الرهن العقاري وغياب الرقابة الفعالة على القروض من قبل الحكومة وتفشي ظاهرة الاقتراض والمضاربة وانتشار ظاهرة الفساد ضف إلى ذلك استخدام المشتقات المالية كلها تعتبر من أهم الأسباب المالية التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة.

2- الأسباب الاقتصادية للصدمة: تعتبر الأسباب المالية من بين أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة المالية 2008 لكنها لا تعتبر الوحيدة، باعتبار أن هناك مجموعة أخرى من الأسباب الاقتصادية مهدت الطريق أمام ظهور الأسباب المالية ونذكر منها ما يلي:[1]

✓ العجز التجاري الذي وصل سنة 2006 إلى 758 مليار دولار؛

✓ الارتفاع الحاد في حجم الديون الحكومية من 4,3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8,4 تريليون دولار سنة 2003 وإلى 8,9 تريليون دولار سنة 2007؛، حيث أصبحت تشكل هذه الديون 64% من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ العجز في الميزانية العامة الذي وصل سنة 2008 إلى 410 مليار دولار، أي ما يعادل 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ التضخم الذي شهده الاقتصاد الأمريكي حيث تجاوز 4%، وارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 5%.

[1] بن حمود سكينة، **أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008**، دار الحديث للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص141.

ثالثاً- آثار الصدمة المالية 2008 على النظام المالي العالمي

ظهرت تداعيات هذه الصدمة على النظام المالي العالمي خلال الفترة 2008 وبداية عام 2009، وتمثل أهم تداعيات هذه الصدمة على النظام المالي العالمي في النقاط الآتية:

1- تضرر النظام البنكي العالمي: تعتبر هذه الصدمة من أخطر وأشد الصدمات التي تعرض لها النظام البنكي العالمي، فقد أدت إلى خسائر وإفلاس العديد من البنوك بسبب صدمة السيولة، ففي 16 سبتمبر 2008 شهد إفلاس بنك ليمان براذر الذي يعد من بين أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 25 سبتمبر 2008 شهدت أمريكا أكبر انهيار بنكي في التاريخ حيث أغلقت السلطات الفيدرالية بنك واشنطن ميوتشيدال الذي تجاوزت أصوله 300 مليار دولار، وقد وصل عدد البنوك الأمريكية التي أفلست حوالي 10 بنوك كبرى، وانتشرت عدوى الإفلاس من البنوك الأمريكية إلى إفلاس العديد من البنوك في بلجيكا وفرنسا وانجلترا وغيرها.[1]

2- تنامي معدلات البطالة: تعرض سوق العمل إلى هزة عنيفة وانهيار الوضع المالي للشركات مما أدى إلى التخلي عن عدد كبير من موظفيها، بحيث عرفت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً في كثير من الدول العالم بداية من الاقتصاد الأمريكي ووصولاً إلى بقية دول العالم، حسب ما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية فقد تم التخلي عن نحو عشرين مليون وظيفة خلال السنة الأولى من بداية الصدمة، حيث بلغ عدد العاطلين في العالم إلى 350 مليون شخص سنة 2009.[2]

3- انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي: سجل الاقتصاد العالمي انخفاضاً خلال سنة 2008 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 3,2% مقابل 5,2% سنة 2007،[3] إلا أنه شهد انكماشاً بلغ 0,6 % سنة 2009، حيث أنه كانت أكثر شدة في الدول المتقدمة إذ انتقل من 0.5% سنة 2008 إلى انكماش وصل إلى 2.4% سنة 2009، أما على مستوى الدول المتقدمة الأخرى فقد تحول من 1.7% إلى -1.1%، أما الدول النامية واقتصاديات الناشئة الأخرى فقد انخفض من 6.1% سنة

[1] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 242.

[3] صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، العدد 30، أبو ظبي، الامارات، 01 ديسمبر 2010، ص02.

2008 إلى 2.4% سنة 2009، وهذا ما يفسر تراجع الاقتصاد العالمي سنة 2009 بمستويات غير مسبوقة. [1]

4- عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية: حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية أكبر مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار،[2] كما شهدت مختلف البورصات انخفاضات كبيرة ومتتالية في أسعار الأوراق المالية في مختلف دول العالم، بعد الانهيار الحاد الذي حدث على مستوى البنوك الكبرى، فنجد على سبيل المثال أن الأسهم الأوروبية انهارت بأكثر من 1.5%،[3] كما أدت هذه الصدمة إلى وجود حالة من الهلع والقلق الشديد لدى أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد، ودفعت بالكثير منهم إلى الرغبة في عدم تحمل المخاطر، الأمر الذي دفع بهم إلى البحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى.

5- تهديد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدول المتقدمة: إن الافراط في الإنفاق على خطط الطوارئ العاجلة يؤدي إلى تهديد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة ويتسبب في زيادة مشكلة العجز بالموازنات العامة بجميع ضغوطها التضخمية وسلبياتها التنموية، حيث كانت تكاليف خطط إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الدولية ضخمة تفوق قدرات الموازنات العامة وقدرات الدول على الإنفاق، إذ بلغت خطط إنقاذ النظام المالي في بريطانيا 19,8% من الناتج المحلي الإجمالي وفي كندا 8,8% وفي أمريكا 6,3% وفي ألمانيا 3,7% وفي فرنسا 1,5% كنماذج من دول العالم.[4]

وامتدت الآثار السلبية للصدمة لتشمل حركة التجارة الدولية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الذهب والعملات، أسعار البترول ...إلخ، الأمر الذي دفع العديد من الخبراء الماليين والاقتصاديين للتأكيد على ضرورة إعادة النظر في إدارة النظام المالي العالمي.

---

[1] صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، العدد 29، أبو ظبي، الامارات، 01 ديمسبر 2011، ص 02.

[2] خير الدين بوزرب، عبد الله منصوري، **تقييم الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة**، مجلة العلوم الانسانية، مجلد أ، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 120.

[3] صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، أبو ظبي، الامارات، 8 سبتمبر 2009، ص 05.

[4] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية القتصادية العالمية وحوكمة شركات**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

رابعاً- إجراءات الدول الكبرى للخروج من الصدمة المالية 2008

تختلف الاجراءات التي اتبعتها دول العالم في مواجهة الصدمة المالية 2008 في شكلها، لكنها لا تختلف كثيراً في مضمونها، لذا سنحاول تسليط الضوء على أهم الجهود الأمريكية إلى جانب الجهود الدول الصناعية، وأخيراً الجهود العربية.

1- الإجراءات المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية: نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأساسي للصدمة، فقد قامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات من أجل حماية نظامها المالي من الإفلاس، وسميت ب"خط الانقاذ المالي" من بين أهم هذه الاجراءات ما يلي:[1]

✓ بغية مساعدة البنوك ومؤسسات التأمين على توفير السيولة اللازمة، وتحفيز النمو الاقتصادي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخطة لضخ مبالغ تصل إلى 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري وشراء ديون متعثرة؛

✓ قامت بتأميم عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية مثل شركة التأمين (AIG)، وقد تم مساعدتها بمبلغ يقدر ب 85 مليار دولار؛

✓ التخفيض التدريجي والمتتالي لسعر الفائدة أين بلغ 8 مرات ليصل إلى 1,5%؛

✓ اصدار قوانين وتشريعات تحمي أصحاب العقارات على تجاوز الصدمة.

2- الإجراءات المتبعة من طرف الدول الصناعية: انتهجت الدول الصناعية هي كذلك مجموعة من الاجراءات من خلال اتخاذ خطط انقاذ وطنية، يمكن ادراجها في الجدول التالي:

[1] عمر حجان وآخرون، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (بعد 10 سنوات من الأزمة 2008-2018)**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، جوان 2019، ص199.

الجدول رقم (01-01): التدابير المعتمدة من طرف الدول الصناعية للخروج من الصدمة المالية العالمية 2008

البلد	التدابير المعتمدة
بريطانيا	- خطة ضخ مبالغ تقدر بملايير الدولارات لإنقاذ البنوك البريطانية، وبلغ هذا الضخ حوالي 250 مليار جنيه استرليني (450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد؛ -توفر خطة الإنقاذ البريطانية 50 مليار جنيه (86 مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في البنوك. - عرض سيولة قصيرة الأجل وإتاحة رؤوس أموال للنظام البنكي قصد مواصلة منح قروض متوسطة الأجل.
فرنسا	- تخصيص خطة إنقاذ تصل إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها وضمانات للإقراض بين البنوك.
ألمانيا	- ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك؛ - تخصيص مبالغ كبيرة كخطة لإنقاذ البنوك، تضمن هذا التخصيص 80 مليار أورو كسيولة و400 مليار أورو كضمانات للقروض
اسبانيا	- تخفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك.
ايطاليا	- ضمان الحكومة بإنفاق ما هو أساسي لمساعدة بنوكها وضمان استقرار نظامها المالي، حيث قدرت قيمة خطة الإنقاذ ب 100 مليار أورو.
البرتغال	- تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك.

المصدر: كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، **الأزمة المالية العالمية اراهنة وتداعياتها عل الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 08، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، جوان 2011، ص ص 104-105.

من خلال الجدول نلاحظ عودة قوية لمعظم الدول المتقدمة وتبني الفكر الحمائي، حيث أثبتت الصدمات أن الدول تنغلق على نفسها من أجل إعادة بناء أنظمتها المالية عند تعرضها لمثل هذه الصدمات.

3- الاجراءات المتخذة من طرف الدول العربية: لم تسلم الدول العربية هي كذلك من الانعكاسات السلبية للصدمة المالية، لذلك قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها: [1]

[1] سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **استراتيجية تعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "**دور الشمول المالي في توفير الفرص التمويلية للمؤسسات الناشئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة**"، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 29-30-31 أكتوبر 2022، ص15.

- ✓ ضرورة التأكيد على استمرار دعم الدول للمؤسسات المالية والوطنية وتعزيز عمليات الرقابة والاشراف عليها؛
- ✓ قيام الدول العربية بممارسة دورها بشكل أكثر فعالية في العلاقات الدولية، والمشاركة في الجهود الدولية لضمان وتعزيز الاستقرار المالي العالمي؛
- ✓ اتخاذ الاجراءات اللازمة من طرف المؤسسات المالية العربية لتوقع أي تطورات مستقبلية لانعكاسات الصدمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية وتقديم بدائل للتعامل معها؛
- ✓ ضرورة التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق الدولية، بما يراعي المصالح الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين فيهذا القطاع؛
- ✓ توفير التسهيلات اللازمة لضمان استمرار عمل النظام المالي؛
- ✓ تقديم ضمانات اللازمة لحماية حقوق المودعين؛
- ✓ توفير السيولة الكافية لدى البنوك وتحفيزها على مواصلة توفير القروض لمنع اختناق السوق والانزلاق في اتجاه انكماشي؛
- ✓ التوفيق بين أساليب السياسات النقدية والمالية في الإنفاق العام والضرائب؛
- ✓ القيام بعمليات الإشراف والرقابة والتنسيق بين الأجهزة الرقابية المتعددة من أجل إعادة النظر في أوضاع النظام المالي. [1]

المطلب الثاني: صدمة الديون السيادية الأوروبية 2010

عرفت منطقة اليورو بعد الصدمة المالية العالمية خللاً مستمراً في الوضع المالي، الأمر الذ انعكس سلباً على كثير من البنوك والأسواق المالية الدولية، حيث بدأت معالم الصدمة في أواخر 2009 وبداية 2010، إذ تعد اليونان أول من دقت ناقوس الخطر اتجاه صدمة الديون السيادية.

أولاً- تطور صدمة الديون السيادية الأوروبية

بدأت ملامح صدمة الديون السيادية في اليونان نهاية سنة 2009 وسرعان ما هددت استقرار النظام المالي الأوروبي، نتيجة انعكاس الصدمة المالية العالمية على اقتصادها، إلى جانب الصعوبات والمشاكل الاقتصادية والهيكلية التي تعاني منها، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمستويات الأسعار الفائدة على السندات اليونانية بسبب مخاوف المستثمرين من عدم قدرتهم على الوفاء بديونهم، وبالتالي

[1] صندوق النقد العربي، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية**، ديسمبر 2008، ص ص19-20.

كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة نسب عجز الموازنة والدين العام مما جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه ديونها الأجنبية، فاضطرت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لتجنب التخلف عن السداد وخطر الافلاس، ثم انتقلت الصدمة في بداية 2010 إلى ايرلندا بعد تعرضها لصدمة بنكية بعد انهيار النظام البنكي الايرلندي تحت ضغط الديون الناجمة عن النمو المفرط للقروض العقارية، فاضطرت الحكومة إلى اللجوء لخطط الدعم والانقاذ المالي، مما أدى إلى زيادة العجز والدين العام، وبالتالي وجدت ايرلندا نفسها تعاني هي كذلك من عدم قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية ولجوئها إلى طلب مساعدات مالية بعد عجزها على مواجهة الصدمة لوحدها، كما تعرضت البرتغال واسبانيا أيضاً لهذه الصدمة في سنة 2010 نتيجة التدابير المتخذة للتخفيف من أثار الصدمة المالية لسنة 2008 من خلال الاستدانة الخارجية، أما قبرص فبدأت فيها الصدمة بداية سنة 2013 بعد تعثر أكبر بنكين "لايكي بنك" و"بنك قبرص"، بسبب تورط البنوك القبرصية في شراء سندات البنوك اليونانية، مما أدى إلى ظهور صعوبات مالية على مستوى البلاد، فلجأت هي أيضاً إلى طلب المساعدة المالية للوفاء بالتزاماتها.[1]

ثانياً- أسباب حدوث صدمة الديون السيادية الأوروبية

ترجع أسباب حدوث صدمة الديون السيادية الأوروبية إلى مجموعة من العوامل أهمها: [2]

- أعطى انشاء الاتحاد الأوروبي الدول المنظمة القدرة أو الفرصة للاقتراض بأسعار فائدة أقل مما كانت عليه في فترة ما قبل الانضمام للاتحاد؛
- الضعف الهيكلي في اقتصاديات بعض الدول الأوروبية، يرجع الضعف الهيكلي لاقتصاديات بعض الدول بشكل أساسي إلى عدم تعافي اقتصادها من التداعيات الناتجة عن صدمة الرهن العقاري، مما زاد تعقيد أعباء الدول في مواجهة صدمة تفاقم مديونيتها؛

[1] بولحبال أميرة، بيبي يوسف، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو في ظل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 266- 267.

[2] ياسمين أسامة أنور، **الاستقرار المالي العالمي: التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية**، سلسلة أوراق بحثية، المعهد المصرف المركزي، 2014، ص ص 12-14.

– عدم قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بالتفرقة بين دول الاتحاد الأوروبي، فقد ساوت هذه المؤسسات عند تقييمها للمخاطر بين دول أكثر عرضة للمخاطر كاليونان وايرلندا، وبين دول أقل عرضة للمخاطر كألمانيا؛

– زيادة اصدار المشتقات المالية في ظل وجود مواطن ضعف في النظام المالي الأوروبي، مما أدى إلى مضاعفة المخاطر المرفوقة بإصدار تلك المشتقات؛

– افتقار الاتحاد الأوروبي إلى الآليات والمرونة الاقتصادية التي تحد من انتشار آثار الصدمات بين الدول الأوروبية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ضعف مرونة كل من الأجور والأسعار، مما يحد من قدرة اقتصاديات دول هذا الاتحاد على إصلاح الاختلالات الاقتصادية؛

– ان قيام الاتحاد الأوروبي كاتحاد نقدي قام بوضع إطار موحد للسياسة النقدية دون أن يعير الاهتمام اللازم للمؤسسات الالزامية، وكذا السياسات المالية لمنع حدوث الصدمات المالية العالمية وتحقيق الاستقرار المالي؛

– ان حدوث صدمة الديون السيادية يعود بالدرجة الأولى إلى الصدمة المالية العالمية 2008 التي فاجأت الجميع بسرعة انهيار النظام البنكي الأوروبي، حيث ساهم الارتباط الكبير الموجود على مستوى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد النقدي والدول الأوروبية في انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.[1]

ثالثاً– آثار صدمة الديون السيادية على النظام المالي العالمي

يمكن إظهار أهم آثار صدمة الديون السيادية الأوروبية في النقاط التالية:

1– النمو الاقتصادي: بعد بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمة المالية العالمية لسنة 2008 بدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع سنة 2010 (5,3%)، فعاد ليحقق مرة أخرى معدل نمو أقل في سنة 2011 إذ بلغ حوالي 3,9% نتيجة تداعيات صدمة الديون السيادية، أما على مستوى المجموعات الدولية فقد حققت الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، منطقة اليورو، كندا، المملكة المتحدة، واليابان) معدل نمو وصل إلى 1,6% سنة 2011 بعد بلغوه نسبة 3,2% سنة 2010، أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة فقد حققت معدلات نمو مستويات مرتفعة بلغت بحوالي 6,2% سنة

[1] معيزي نجاة، بوزرب خير الدين، **الاصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية (2011–2013)–دراسة تحليلية**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 13، العد 03، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 53.

2011، رغم أنها أقل من تلك المسجلة في سنة 2010 والمقدرة ب 7,5%، ويرجع ذلك إلى تأثر الدول النامية بشكل أقل بصدمة الديون السيادية الأوروبية، إلى جانب وجود مجموعة من العوامل الأخرى ساهمت بشكل كبير في قيادة الدول النامية للنمو الاقتصادي العالمي سنة 2011 من أبرزها ما يلي: ارتفاع أسعار النفط العالمية، الارتفاع الحاد في صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية سنة 2011، تزايد الطلب المحلي في الدول النامية مما عوض انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها من قبل الاقتصادات الصاعدة،[1] ليستمر معدل نمو الاقتصاد العالمي في الانخفاض سنة 2012 حيث قدر ب 3.2% نتيجة تأثره بضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة على خلفية دخول منطقة اليورو في مرحلة الركود الاقتصادي على الرغم من المجهودات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية للحد من انعكاسات صدمة الديون السيادية، ومحدودية الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الاقتصاديات الأخرى.[2]

2- التضخم: عرف معدل التضخم ارتفاعاً في مختلف دول العالم سنة 2011، حيث بلغ في الدول المتقدمة بحوالي 2,7% مقابل 1,5% سنة 2010، ويرجع ذلك إلى:

- قيام البنوك المركزية في الدول المتقدمة بضخ السيولة في الاقتصاد للعلاج الانكماش الذي عانت منه هذه الدول في ظل الصدمة المالية؛
- عودة السياسات المالية التوسعية ذات الانعكاسات التضخمية لدى الاقتصادات المتقدمة.

في حين بلغ الارتفاع في الدول النامية واقتصاديات الناشئة الأخرى من 6,1% سنة 2010 إلى 7,1% سنة 2011، بسبب ارتفاع معدلات الطلب في هذه الدول والناتجة عن أسعار الغذاء والنفط وارتفاع مستويات الدخل، إلى جانب التطورات السياسية في المنطقة العربية التي أدت إلى حدوث اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الأساسية،[3] لتشهد سنة 2012 انخفاض في هذا المعدل على كل مستويات الدول بفعل الاجراءات التقشفية التي اتبعتها الدول المتقدمة وتراجع مستويات النمو، وكذا ارتفاع معدلات البطالة، بالاضافة إلى الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار الطاقة والسلع

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، العدد 32، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 ديسمبر 2012، ص 02.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، العدد 34، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 ديسمبر 2013، ص 02.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، مرجع سبق ذكره، ص07.

الرئيسية، وكنتيجة لذلك انخفض معدل التضخم إلى 2% على مستوى الدول المتقدمة، كما انخفض إلى 6% سنة 2012 على مستوى اقتصاديات النامية والناشئة.[1]

3- البطالة: عرفت معدلات البطالة بالدول المتقدمة انخفاضاً طفيفاً سنة 2011 بلغ 7,9% بعد أن كان 8,3% سنة 2010، على رغم من ذلك إلى أنها تبقى أعلى من مستويات المسجلة قبل الصدمة المالية 2008، أما فيما يخص الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة فقد كان انتعاش التوظف أكثر قوة عما هو عليه من الدول المتقدمة، حيث بلغت 4,1%، 10%، 13.3% على التوالي لكل من الدول النامية الأسيوية، دول أمريكا اللاتنية والكاريبي وأفريقيا، ودول وسط وشرق أوروبا، وتشير تلك المعادلات إلى أن الدول النامية مازالت تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في أن معدلات البطالة لا تزالت مرتفعة،[2] ليرتفع معدل البطالة إلى 8%سنة 2012 في الدول المتقدمة نتيجة سياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول.[3]

4- التجارة الخارجية: مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمة المالية العالمية انتعشت التجارة الخارجية بشكل ملحوظ سنة 2010، إلا أن صدمة الديون السيادية الأوروبية ألقت بظلالها على التجارة الدولية، حيث انخفض معدل نموها بحوالي 6,3% في سنة 2011 مقابل 14,3% سنة 2010، وعلى مستويات الدول فقد شهدت الدول المتقدمة انخفاضاً في معدل نمو حجم صادراتها ليصل إل 5,7% سنة 2011 بعد أن كان 14% في سنة 2010، كما تراجع معدل نمو حجم وارداتها ليصل إلى 5,1% سنة 2011 مقابل 13,3% سنة 2010، أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة فقد انخفض حجم صادراتها من 15% سنة 2010 إلى 6,4% سنة 2011، في حين شهد حجم وارداتها معدل زيادة وصلت إلى 9,4% سنة 2011 مقابل 16% في سنة 2010،[4] ليسجل نمو التجارة الدولية خلال سنة 2012 تراجعاً بشكل كبير وصل إلى 2.4% يعكس حالة الركود الاقتصادي وتباطؤ مستويات النمو الاقتصادي للعديد من الاقتصاديات وبالأخص منطقة اليورو، إلى جانب انخفاض معدل نمو صادرات الدول المتقدمة والدول النامية والاقتصاديات

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، ص08.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، مرجع سبق ذكره، ص09.

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، مرجع سبق ذكره، ص10.

الناشئة ليبلغ 1.8% و4.2% على التوالي، بينما انخفض معدل نمو وارداتهم إلى 0.6%، 4.6% على التوالي.[1]

5- النظام البنكي: بعد انفجار صدمة الديون السيادية ظهرت العديد من المؤشرات التي تدل على تأثر القطاع البنكي بالصدمة خاصة منطقة اليورو، حيث شهدت مستويات الربحية تراجعاً من مستوى 4.8% سنة 2010 إلى 2,5% سنة 2011، إلى جانب تزايد حجم القروض المتعثرة حيث ارتفعت من 4,80% سنة 2009 إلى أكثر من 7,6% سنة 2013 وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي عرفته منطقة اليورو والآثار الذي تركتها على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تراجع حجم أصول بنوك الودائع حيث تراجعت من 112,1% سنة 2010 إلى 100% سنة 2014،[2] كما تأثرت البنوك في الاتحاد الأوروبي تأثيراً مباشراً بما يعادل 200 مليار دولار عند وقوع صدمة الديون السيادية، وتضخمت هذه الآثار عن طريق المؤسسات المالية عالية الترابط التي تتحمل قروضاً تمويلية كبيرة، إذ فقدت البنوك في بعض الدول القدرة على جلب التمويل الخاص من الأسواق مما زاد من مخاطر تخفيض نسب التمويل بالديون زيادة أكثر حدة، ومخاطر الانكماش الائتماني،[3] بالإضافة إلى النقص الكبير في السيولة وفقدان الثقة بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين، وهذا ما أدى بالبنوك الأوروبية إلى التوجه إلى البنك المركزي الأوروبي للحصول على القروض التي بلغت 16 مليار يورو وقد تميزت هذه القروض بسرية قصد تفادي خلق الفوضى والارتباك في الوسط المالي،[4] وكذلك من بين أهم آثار هذه الصدمة هو الاعلان عن افلاس وتفكيك البنك المختلط البلجيكي الفرنسي daxia.[5]

6- أسواق الأوراق المالية: شهدت أسواق المالية العالمية تقلبات حادة، حيث تراجع حجم المعاملات بشكل كبير في أسواق الأسهم في مختلف دول العالم، وأدى هذا التراجع إلى انخفاض المبيعات السندات وتعطيل العديد من الاصدارات التي كانت تعتزم عدداً من الدول والشركات اصدارها خوفاً من

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] معيزي نجاة، بوزرب خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

[3] صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، سبتمبر 2011، ص 01.

[4] La tribune partageons l'économie, **L'étrange envolée des d'urgence de la BCE enfin expliqée**, 20 février 2011, sur le Site: https://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20110218trib000602613/l-etrange-envolee-des-prets-d-urgence-de-la-bce-enfin-expliquee.html , date de vue: 02/02/2022.

[5] مصييح أحمد، **تداعيات أزمة الديون السيادية على منظمة اليورو**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص154.

انعكاسات هذه الصدمة،[1] ومن بين أهم المؤشرات البورصات التي عرفت تقلباً شديداً نجد مؤشر euro stoxx 50 أين تراجع ب-18.1% سنة 2011 وذلك ناتج عن الانخفاض المسجل في أداء بنوك الدول التي طالتها فيها عدوى الصدمة، في حين عرف مؤشر الفرعي للنظام المالي في منطقة اليورو تراجعاً ب20% سنة 2012 بسبب الخسارة التي تكبدها النظام المالي هذه المنطقة.[2]

رابعاً- الإجراءات المتخذة لمواجهة صدمة الديون السيادية الأوروبية

لمواجهة صدمة الديون السيادية تم اتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتجنب حدوث مزيد من الصدمات في المستقبل، وفيما يلي عرض أهم الاجراءات المتخذة:[3]

1- خطة الانقاذ المالي: في ماي 2010 حصلت اليونان على مساعدة مالية قدرت ب110 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لانقاذها بغية محاولة التصدي للصدمة في بدايتها وارساء دعائم الثقة بالاقتصاد الأوروبي، بالإضافة إلى موافقة كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح 85 مليار يورو كحزمة انقاذ إلى الحكومة الايرلندية، إلى جانب مواقفة وزارة المالية للدول الأوروبية في ماي 2011 على منح تسهيلات ائتمانية تصل إلى نحو 78 مليار يورو للبرتغال.

2- انشاء الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي: تم اصداره في ماي 2010 من طرف دول الاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تقديم مساعدات لدول الاتحاد لمواجهة صدماتهم المالية، وقد سمحت هذه الآلية بإعادة رسملة البنوك، كما سمحت باقراض الدول الأوروبية بحد أقصى يبلغ ب 440 مليار دولار، بضمان كل من صندوق النقدي الدولي والمفوضية الأوروبية وحكومات دول وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى منح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء تسهيلات وصلت إلى250 مليار دولار، كما منحت دول الاتحاد الأوروبي بواسطة آلية الاستقرار المالي الأوروبي صلاحية اقتراض وصلت إلى 60 مليار دولار، حيث يصل إجمالي المساعدات المتاحة لدول الاتحاد الأوروبي من قبل هذا الصندوق إلى نحو 750 مليار دولار.

3-إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية: تم انشائها في سبتمبر 2012 وهي آلية لحل مشاكل وصدمات دول الاتحاد الأوروبي بشكل دائم، والهدف منها توفير دعم مالي من خلال عدد من أدوات المساعدة المالية للدول الأعضاء في آلية الاستقرار الأوروبية التي تعاني من مشاكل تمويل، وقد تم تقديم العديد

---

[1] صندوق النقد الدولي، **تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**، جوان 2011، ص05.

[2] مصيبح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3] ياسمين أسامة أنور، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

من المساعدات المالية بواسطة هذا الصندوق أهمها منح اسبانيا مبلغ يقدر 100 مليار يورو بغية استعادة الثقة في السوق الاسبانية واعادة رسملة النظام البنكي الاسباني، كما تم منح قبرص مساعدة مالية بلغت قيمتها 10 مليار يورو بغية تمويل احتياجاتها على مدى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى منح مساعدة أخرى لليونان وصلت قيمتها إلى 86 مليار يورو بواسطة هذه الآلية.[1]

4- دور البنك المركزي الأوروبي في إدارة الصدمة: فقد قام باتخاذ مجموعة من الاجراءات من أجل التخفيف من التداعيات السلبية لصدمة الديون السيادية يمكن ذكر أهمها:[2]

✓ في 10 ماي 2010 أعلن عن إصدار برنامج أسواق الأوراق المالية، حيث تدخل البنك المركزي الأوروبي بموجب هذا البرنامج في عمليات بيع الأوراق المالية سواء للقطاع العام أو الخاص، بغية ضمان توفر السيولة، وضمان كفاءة عمل تلك الأسواق في ظل تفاقم صدمة الديون السيادية الأوروبية.

✓ في 02 أوت 2012 أعلن البنك المركزي الأوروبي عن استعداده لإجراء عمليات الصرف في كل من الأسواق الثانوية وأسواق السندات، حيث يشتري البنك المركزي الأوروبي بموجب هذه الآلية السندات الحكومية عند طلب الحكومات بفترات استحقاق مختلفة تتراوح ما بين السنة إلى ثلاث سنوات.

✓ استطاع البنك المركزي الأوروبي تمويل أكثر من 60% من مجموع الديون المستحقة على البنوك الأوروبية سنة 2012 بواسطة عمليات LTROs، إضافة إلى قيامه بزيادة القروض الممنوحة لمشروعات البنية التحتية لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2013، وتبعاً لتطور انعكاسات الصدمة وافق البنك المركزي الأوروبي على تسهيل شروطه الائتمانية بغية مساعدة الدول المتعثرة للحصول على السيولة.

[1] بولحبال أميرة، بيبي يوسف، مرجق سبق ذكره، ص ص 171-172.

[2] ياسمين أسامة أنور، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2014

شهد الاقتصاد العالمي في جوان 2014 حالة من الهلع بسبب عدم استقرار أسعار النفط، الأمر الذي أصبح يشكل تهديداً على سلامة اقتصاديات الدول، خاصة الدول المصدرة للنفط.

أولاً- أسباب الصدمة النفطية 2014

حدثت هذه الصدمة نتيجة مجموعة من الأسباب تتمثل أهمها في:[1]

1- تراجع الطلب العالمي على البترول بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي: سجل معدل النمو الاقتصادي تراجع في العديد من دول العالم وبأخص المستهلكين الكبار للبترول، حيث انخفض من 3,1% سنة 2012 إلى 2,9% سنة 2013، وتراوح بين 1,5%-1,3% خلال الفترة 2012-2013 في الدول المتقدمة، في حين تراوح بين 0,4%-1,4% في باقي الدول الأوربية الأخرى، أما بالنسبة للدول النامية فقد تراوح بين 4,1%-3,6%، حتى دول الأوبك تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي من 5,4% سنة 2012 إلى 2,7% سنة 2013.

2- الاهتمام بالطاقات البديلة: أصبح هناك اتجاه قوي نحو استخدام الوقود الحيوي في عمليات التشغيل الاقتصادي في العديد من المشروعات وخطط التنمية في الدول المستهلكة، كما أن هناك استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء عوض البترول الخام في العديد من دول العالم مما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول.

3- الزيادة في إنتاج البترول: تحققت هذه الزيادة مع تزايد الانتاج العالمي للبترول الذي ارتفع من 82,33 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى 92,65 مليون برميل سنة 2017، خصوصاً بعد ارتفاع الانتاج خارج الأوبك من 46.5 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى 61.1 مليون برميل يومياً سنة 2014، وزيادة الاتجاه نحو استخدام الغاز الطبيعي محل البترول في العديد من عمليات الانتاج والتشغيل، كما أدى ارتفاع أسعار البترول وأرباح الشركات البترولية إلى ابتكار في آليات الانتاج وهو ما دفع إلى تزايد انتاجها.

[1] سنوساوي صالح، **أثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية حالة الجزائر: 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غي العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 84.

4- ارتفاع قيمة الدولار: يتأثر السعر السوقي للنفط كغيره من السلع بقيمة الدولار، حيث أنه عند ارتفاع قيمة الدولار تصبح هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، حيث أنه خلال الفترة (2014-2015) سجل قيمة الدولار الأمريكي ارتفاعات مستمرة نتج عنها انخفاض في السعر السوقي للنفط، إذ بلغ الرقم القياسي لقيمة الدولار 82% في جويلية 2014 ليبلغ 95% في فيفري 2015.[1]

5- موقف السعودية من تدهور الأسعار: تبنت السعودية قرار عدم تخفيض انتاج النفط، حيث كان الهدف حسب عدد كبير من المراقبين من هذا القرار هو اخراج المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، وباعتبار أن تكلفة انتاج البرميل من النفط الصخري تراوحت بين 40 و70 دولاراً فإن شركات النفط الصخري لن تتمكن من الصمود بوجه انهيار الأسعار إلى دون 50 دولار، وعليه سيعود للسعودية العمل على احكام سيطرتها على صادرات الطاقة لمختلف دول العالم.[2]

6- تركيز الأوبك على الحصص بدلاً من الأسعار: إذ حافظت دول الأوبك على طاقتها الإنتاجية سعياً منها على الدفاع عن حصتها بدل الدفاع عن الأسعار، وذلك محاولة منها إجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك على التعاون مع منظمة الأوبك في الخفض الجماعي لحصص، عوض تحمل الأوبك المسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق الدولي للبترول.[3]

7- أسباب سياسية ذات طابع عقابي: وذلك كمحاولة لمعاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الصدمة الأوكرانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى معاقبة إيران التي خففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.[4]

---

[1] اتحاد مصارف الكويت، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص9.

[2] حيدر حسين آل طعمة، **هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 15، العراق، 2016، ص 06.

[3] سنوساوي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[4] خوميجة فتيحة، فرحي كريمة، **الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص266.

ثانياً- آثار الصدمة النفطية 2014 على النظام المالي العالمي

ينجم عن الصدمة النفطية مجموعة من الآثار، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي: شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي ارتفاعاً طفيفاً من 3,4% سنة 2013 إلى 3,5% في سنة 2014،[1] لينخفض ويستقر في سنتي 2015 و 2016 عند نفس المعدل والمقدر ب 3,4%، ليعود للارتفاع سنة 2017 أين وصل إلى 3,8%، ليتراجع إلى 3,6% سنة 2018 ويرجع ذلك لأسباب تعود بدرجة الأولى إلى تباطؤ النمو في اقتصاديات الدول المتقدمة.[2]

أما على مستوى المجموعات الدولية شهد معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ارتفاعاً من 1,3% في سنة 2013 إلى 2,1% في سنة 2015، لينخفض معدل النمو إلى 1,7% سنة 2016،[3] ليرتفع إلى 2,4% سنة 2017، ليرجع للانخفاض مرة أخرى أين بلغ 2,2% سنة 2018 متأثراً في كل مرة بتغيرات هذه المعدلات على مستوى الدول المتقدمة، وفي المقابل ارتفع معدل النمو في اقتصاديات بقية دول العالم الأخرى ليصل إلى 4,8% سنة 2017 بعد أن كانت 4,5% و 4,3% خلال سنتي 2016 و2015 على التوالي، لينخفض إلى 4,5% سنة 2018 ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى انخفاض معدل النمو الذي شهدته شرق ووسط أوروبا وكذا الدول الأسيوية والنامية.[4]

2- التضخم: عرفت مستويات التضخم تبايناً بين مختلف دول العالم، فبالنسبة للدول المتقدمة استقر فيها معدل التضخم عند مستوى 1,4% سنتي 2013 و2014، وذلك نتيجة عدة جهود عملت على تحقيق هذا الاستقرار أهمها: الانخفاض الشديد في أسعار النفط، والإجراءات التقشفية التي اتبعتها منطقة اليورو للخروج من صدمة الديون السيادية، وكذلك ارتفاع مستويات البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع كل من مستوى النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والضريبة على المبيعات في اليابان،[5] لينخفض إلى 0,3% سنة 2015، ويشهد بعد ذلك ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل إلى 2% سنة 2018

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، العدد 37، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 28 ديسمبر 2017، ص 273.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، العدد 39، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ديسمبر 2019، ص 279.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[5] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، العدد 35، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 ديسمبر 2015، ص 09.

بعدما كان 0,8% سنة 2016، هذا الارتفاع سببه الأساسي ارتفاع مستويات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع إلى 2,4% سنة 2018 بعد أن كان شبه منعدم سنة 2015 (0.1%)، وكذا منطقة اليورو التي قفز فيها معدل التضخم من 0,2% سنة 2016 إلى 1,8% سنة 2018.

أما على مستوى الدول النامية واقتصاديات الناشئة فقد انخفض من 5,9% سنة 2013 إلى 4,7% في كل من سنتي 2014 و2015، ليشهد معدل التضخم سنة 2016 انخفاضاً مرة أخرى إذ بلغ 4,2%، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، ليرتفع إلى 4,8% سنة 2018، وذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية.[1]

3- البطالة: حسب الاحصائيات المقدمة من طرف منظمة العمل الدولية، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في جميع دول العالم سنة 2015 نحو قرابة 197,1 مليون عاطل وهو أعلى بكثير من المستوى المسجل سنة 2014 بحوالي مليون عاطل، وبالتالي لا تزال مستويات البطالة في العالم أكبر من المستويات المسجلة قبل الصدمة المالية 2008، بسبب تراجع أسعار النفط التي شكلت تهديداً على قدرة الدول في توفير مناصب العمل لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل،[2] لترتفع مرة أخرى لتصل إلى 197,7 مليون عاطل سنة 2016، لتنخفض إلى 172,5 مليون عاطل سنة 2018 بسبب انخفاض معدل البطالة في الدول المتقدمة الذي بلغ سنة 2018 بحوالي 3,9%.[3]

4- التجارة الخارجية: عرفت التجارة العالمية تراجع معدلات نموها التي بلغت 3,4%[4] و2,7% و 2,2% خلال السنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي، وهي معدلات أقل من معدل نمو التجارية العالمية المسجلة سنة 2013 والمقدرة ب 3,5% وهذا لعدة أسباب أهمها انخفاض أسعار السلع الرئيسية وانخفاض مداخيل الصادرات النفطية وصدمة الديون السيادية الأوروبية التي تساهم بمقدار 30% من التجارة العالمية، وكذلك تزايد السياسات الحمائية التي لها انعكاس سلبي على التجارية الخارجية،[5] لتعرف التجارة العالمية انتعاش سنة 2017 حيث بلغت 5,4%، لتتراجع مرة أخرى أخرى لتصل إلى 3,8% سنة 2018 بسبب قيود الحرب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى بالعالم

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، العدد 33، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 29 ديسمبر 2016، ص 12.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

(فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوم على كل من الواردات صينية والواردات من منتجات الألمنيوم والصلب من الشركاء التجاريين، وفرض بكين رسوم على السلع الأمريكية) كل هذه الاجراءات أثرت سلباً عل حركة التجارية العالمية.[1]

على مستوى الدول المتقدمة ارتفع معدل نمو صادراتها من 3.1% سنة 2013 إلى 4.2% سنة 2017،[2] لتنخفض إلى 3,1% سنة 2018 كما ارتفع نمو وارداتها ب4,3% سنة 2017 مقابل 2,3% و 3,9% سنتي 2013 و 2014 على التوالي لتنخفض إلى 3,3% سنة 2018 بسبب الإجراءات الحمائية التي تعاني منها التجارة العالمية، وفي المقابل ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية والاقتصاديات الناشئة الأخرى ليصل إلى 7,2% سنة 2017 بعد أن كان 1,4%، 3,2%، 3,1% خلال السنوات 2015، 2014، 2013 على التوالي، لتشهد سنة 2018 انخفاضاً بلغ 4,3% سنة 2018 على رغم من ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى القيود التي واجهت صادراتها خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، كما حققت وارداتها معدل نمو منخفض بلغ 0,9% سنة 2015 مقابل و5,2% سنة 2013 و4,2% سنة 2014 وهذا انعكاساً لانخفاض أسعار النفط وأسعار المواد الأولية لتشهد ارتفاعاً بلغ 5,6%، 7,5% خلال سنتي 2018، 2017 على التوالي.[3]

5- البنوك والأسواق المالية: أدت الصدمة النفطية سنة 2014 إلى حدوث تطورات وتحديات جديدة على الصعيد المالي، وأدت هذه التطورات إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي العالمي، تمثلت هذه تحديات في:[4]

- المبالغة في بعض تقييمات الأصول تأثراً باستمرار تحمل المخاطر المالية، والبحث عن العائد المرتفع، وانخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي شكل تحديات جديدة أمام أصحاب الاستثمارات طويلة الأجل؛

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018**، العدد 38، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ديسمبر 2018، ص 281.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[4] صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أفريل 2015، ص ص 1-2.

– تأثر الدول والشركات المصدرة للنفط والأسعار الأولية تأثراً كبيراً بانخفاض تقييمات الأصول وارتفاع مخاطر الائتمان، حيث كان ضرر بشكل حاد في شركات الطاقة العاملة في الأسواق الناشئة، بحيث تأثر قطاع النفط والغاز لضغوط شديدة تؤثر في قدرته على سداد الديون خاصة في شركات البرازيل، جنوب افريقيا، الأرجنتين، ونيجيريا، وكذلك في بعض الكيانات السيادية التي تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية كفنزويلا ونيجيريا.

– أدى التراجع السريع في أسعار الصرف إلى ارتفاع الضغوط على الشركات التي حصلت على قروض بالعملات الأجنبية، كما أدى إلى تدفق مقدار كبير من رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الخارج، كما أدت هذه التطورات إلى زيادة حدوث ضغوط في الكيانات السيادية لمجموعة الأسواق الناشئة مما زادت من تعرضها لمخاطر القروض الخارجية وحيازات المستثمرين الأجانب للديون المقومة بالعملة المحلية؛

– أدى انخفاض السيولة في أسواق الصرف الأجنبي وتغير تكوين قواعد المستثمرين في هذه الأسواق إلى زيادة توترات في الأسواق المالية العالمية وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مخاطر السوق والسيولة كون أن نوبات التقلب غير المتوقعة قد تزداد انتشاراً ووضوحاً.

بالاضافة إلى ذلك انخفضت معدلات العائد على السندات طويلة الأجل في كثير من الاقتصاديات المتقدمة، حيث أصبح في منطقة اليورو معدل العائد سالباً في نسبة تكاد تصل إلى ثلث السندات السيادية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ومع استمرار انخفاض أسعار الفائدة فقد عرفت المؤسسات المالية مخاطر كبيرة هددت الاستقرار النظام المالي العالمي.

ثالثا– الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة النفطية 2014

لا شك أن صدمة هبوط أسعار النفط كانت مفاجئة لمعظم الدول المنتجة للنفط خاصة التي تعتمد على هذا المورد بشكل أساسي، وقامت هذه الدول بالعديد من الاجراءات منها عقد اجتماعين الأول تم في الجزائر، في حين أن الاجتماع الثاني عقد في فيينا.

1– اجتماع الجزائر: في أواخر سبتمبر 2016 نضمت الجزائر أعمال منتدى الخامس عشر للطاقة، وطبع لقاء الجزائر تواصل منهج بين أطراف العملية النفطية من داخل أوبك وخارجها أين وصل تعدادها إلى أكثر من 54 دولة تمثل اللاعبين الكبار في سوق الطاقة العالمي، وكان منتظراً من الاجتماع التوصل إلى بناء أرضية وثقة مشتركة بين منتجي النفط والمستهلكين الكبار لتجنب سيناريو

تراجع أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل والتوصل لسعر عادل تراوح بين عتبة 50 دولار وسقف 60 دولار، كما مهد الطريق لاجتماع فيينا في أواخر شهر نوفمبر 2016.[1]

2- اجتماع فينا: عقد هذا الاجتماع في 30 نوفمبر 2016، من أجل إيجاد حل وسط للاختلال الذي تعاني منه السوق النفطي العالمي، وذلك عن طريق تعزيز التعاون والحوار بين الدول المنتجة للنفط، وخرج هذا الاجتماع بعدد من القرارت أهمها:[2]

✓ تطبيق القرار الصادر في اجتماع الجزائر الهادف إلى تحديد سقف إنتاج الأوبك عند 32,5 مليون برميل/يوم (تخفيضه بمقدار 1.2 مليون برميل/يوم)، وتم الاتفاق على تطبيق هذا القرار بداية من جانفي 2017؛

✓ تقليل الدول المنتجة غير الأعضاء في منظمة الأوبك لإنتاجها ب 558 ألف برميل/ يومياً؛

✓ تشكيل لجنة مراقبة تتألف من وزراء النفط الكويت، فنزويلا، والجزائر واثنين من خارج الأوبك وبدعم أمانة الأوبك بهدف مراقبة تطبيق الاتفاق؛

✓ يجب أن يكون الاعتراف بهذا الاتفاق دون المساس والاخلال بأي اتفاقات في المستقبل؛

✓ المصادقة على التوصية الصادرة عن مؤتمر الجزائر الهادفة بإضفاء الطابع المؤسسي على إطار التعاون بين الدول المنتجة من خارج الأوبك ودول الأوبك على أساس منتظم ومستدام.

وفي ظل ضعف الاستقرار المالي العالمي في ظل الصدمة النفطية، فإن ضمان نجاح عودة الأوضاع المالية والنقدية الطبيعية يتطلب بذل المزيد من الجهود على مستوى السياسات لمواجهة مختلف التحديات، وفيما يلي عرض أهم هذه الجهود:[3]

✓ اعادة التوازن تدريجياً والتقليل من الرفع المالي في الصين، وهو ما يتطلب اعطاء اهتمام كبير والالتزام كامل بالاصلاحات القائمة على السوق واكتساب المزيد من القوة في النظام المالي؛

✓ الوقاية من مخاطر سيولة السوق، وتقوية هياكل السوق خاصة في أسواق الاقتصاديات المتقدمة؛

---

[1] بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقة**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 185.

[2] خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر –دراسة حالة الفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018، ص ص 71-72.

[3] صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أكتوبر 2015، ص 04.

✓ تحقيق مزيد من التقدم في منطقة اليورو من خلال تقوية الهيكل المالي للعملة الموحدة قصد تعزيز الثقة في الأسواق المالية، ومعالجة أعباء الديون المفرطة في القطاع الخاص والقروض البنكية المتعثرة، التي تدعم التمويل البنكي ويعطي دفعة للاستثمار؛

✓ ضمان صحة وسلامة أوضاع البنوك ومجمعات الادخار طويل الأجل؛

✓ مواجهة التحديات الدورية والهيكلية في الأسواق الناشئة، وهو ما يكتسب أهمية كبيرة في تعزيز الصلابة، لذا قامت السلطات بمراقبة بانتظام انكشاف الشركات لمخاطر النقد الأجنبي، بما في ذلك مراكز المشتقات المالية، واستخدام أدوات السلامة الاحترازية الجزئية والكلية للاثناء عن تراكم مستويات الحادة من المديونية الخارجية والرفع المالي.

المطلب الرابع: جائحة كورونا 2019

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 وضعاً استثنائياً نتيجة الصدمة الصحية –كوفيد 19– التي تحولت إلى صدمة مالية خلفت عواقب وخيمة على جميع الأصعدة، نتيجة انتشاره الرهيب واجتياحه للكثير من الدول بشكل فائق وتحوله إلى جائحة عالمية.

أولاً– تعريف فيروس كورونا

قامت منظمة الصحة العالمية في جانفي 2020 إعلان حالة طوارئ للصحة العامة بسبب فيروس كورونا كما تم إعلان عن تجاوز الوضع حالة الوباء، إذ أصبح بذلك جائحة تجتاح العالم بأسره وتحدث هلعاً كبيراً على المستوى الدولي، إذ يشكل هذا الفيروس خطراً كبيراً عن طريق ضرب جميع الجهات في وقت واحد سواءً كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى النفسية،[1] حيث ظهر هذا الفيروس لأول مرة في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية،[2] وفي مارس 2020 تطور الأمر ليصبح بعد ذلك وباء، لتتحول الصدمة الصحية بعد ذلك إلى صدمة مالية أدت إلى زعزعة استقرار النظام المالي العالمي.[3]

---

[1] طهراوي ياسين، **فوبيا كورونا الوجه الآخر لجائحة كوفيد –19–**، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 280.

[2] Mahdaoui hamoudi, amri sami, **Impacts de la crise sanitaire COVID-19 sur le transport aérien -Cas du groupe Air France-KLM**, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, vol 05, no 03 , université lbn khaldoun, tiaret, algérie , 2022 ,P382.

[3] Seyda Toprak Celenay and others, **coroqphobiq, musculoskeletal pain, and sleep quality in stay-at home and continued-working persons during the 3-month covide-19 pandemic lockdown in turkey**, the journal of biological and medical rhythm research, vol 37, no 12, beyalor university, Ankara, turkey, septmeber 2020, p1778.

ثانياً- آليات تأثير فروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي

لقد أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي من خلال مجموعة من القنوات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- التبادل التجاري: من خلال إعاقة الانتاج وتعطيل الامداد وإضعاف الطلب العالمي، بما فيه الطلب على الطاقة، وبالتالي أصيب الاقتصاد العالمي بالشلل.[1]

2- السياحة والنقل: تسبب فيروس كورونا بغلق عدد كبير من المطارات مما أدى إلى إيقاف كبير من الرحلات، مما أثر على الطلب والعرض العالميين.[2]

3- إعاقة النشاط الاقتصادي: وكان ذلك عبر إعاقة الخدمات والنقل والانتاج والتسوق والمواصلات، وإضعاف العرض والطلب.[3]

4- الترابط المالي: أثر فيروس كورونا معنوياً ومادياً على الأسواق المالية العالمية التي سجلت انهيارات، وأسوأ وأشد أداء لها منذ اندلاع الصدمة المالية سنة 2008، وبالتالي أعطى أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات انعكاس الجائحة على الاقتصاد العالمي.

5- ارتفاع تكاليف التصدي للفيروس: كلف فيروس كورونا تكاليف جد باهظة من خلال خطط إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في أغلب الدول.[4]

6- الثقة واليقين: يؤدي الارتباك وعدم اليقين إلى اضعاف الثقة، مما ينتج عنه التقليل من الاستثمار والسياحة والانفاق.[5]

---

[1] سفيان خلوفي، كمل شريط، **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 1655.

[2] بركات أحمد، تيغرسي الهواري، **الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 260.

[3] بن يحي نسيمة، **واقع وآفاق انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، ص 66.

[4] أحمد حسين بتال، فهد أيسر ياسين، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع اشارة خاصة للعراق**، أفريل 2020، ص 03، متاح على الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/340925777_tathyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_llraq ، تاريخ الاطلاع: 2022/07/20.

[5] سفيان خلوفي، كمال شريط، مرجع سبق ذكره، ص 1655.

ثالثا- آثار فيروس كورونا على النظام المالي العالمي

يمكن تبيان أهم آثار فيروس كورونا في النقاط التالية:

1- معدلات النمو الاقتصادي: سجل معدل النمو الاقتصاد العالمي تراجع من 2,8% سنة 2019 إلى -3,3% سنة 2020، حيث حققت معظم دول العالم في سنة 2020 معدلات نمو اقتصادية سالبة، إذ حققت الدول المتقدمة انكماشاً بحوالي 4,7% هذا الانكماش راجع بالأساس إلى انخفاض أداء أغلب الدول أبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية -3,7%، منطقة اليورو -6,6%، أما فيما يخص الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة فحققت معدل يُقدر ب-2,2%،[1] لتحقق سنة 2021 قفزة نوعية أين وصل معدل النمو العالمي إلى 5.9% نتيجة الحد من عمليات الاغلاق التي قامت بها معظم دول العالم جراء انتشار الوباء بفعل توفير لقاحات، وعودة النشاط للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أما على مستوى الدول فقد سجلت الدول المتقدمة سنة 2021 ارتفاعاً في هذا المعدل أين وصل إلى 5.3%، أما الدول النامية والاقتصاديات الناشئة فارتفع فيها معدل النمو إلى 6.7%.[2]

2- التضخم: شهدت معدلات التضخم في الدول المتقدمة تراجعاً محدوداً ليصل إلى 1,4% سنة 2020 بعد أن كان 1.5% سنة 2019، نتيجة ما تعرضت له أغلب الدول من عمليات الاغلاق، الأمر الذي أدى إلى تراجع القوى الشرائية للأفراد على الرغم من قيام البنوك المركزية في مختلف دول العالم بتطبيق سياسات توسعية بهدف زيادة السيولة في الأسواق للخروج من الركود الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصاديات الناشئة فقد ظل معدل التضخم مستقر في سنتي 2019 و2020 عند مستوى 5,1% برغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا وذلك راجع للتباين في اتجاه التضخم في هذه المجموعة،[3] ليرتفع سنة 2021 إلى 3.1% في الدول المتقدمة نتيجة اختلالات العرض والطلب الناتجة عن جائحة كورونا، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية، في حين شهدت الدول النامية والاقتصاديات الناشئة ارتفاعاً طفيفاً وصل إلى 5.2%.[4]

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، العدد 41، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 جانفي 2020، ص 290.

[2] البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية العالمية**، متاح على الموقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects ، تاريخ الاطلاع: 2022/07/23.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022**، العدد 42، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 جانفي 2023، ص10.

3- البطالة: عرف سوق العمل هزة قوية سنة 2020 حيث أدى الاغلاق الكلي الذي اتخذته الدول جراء انتشار وباء كورونا إلى تراجع ساعات العمل، إذ تم فقدان حوالي 8.8% من ساعات العمل مقارنة بعام 2019 أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل (محسوبة على أساس 48 ساعة عمل في غضون سبعة أيام)، وبسبب تراجع ساعات العمل تم التخلي عن 33 مليون وظيفة في كل أنحاء العام، وهذا ما أدى الى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.1% ليصل بحوالي 6.5%،[1] لينخفض النقص العالمي في الوظائف سنة 2021 إلى 75 مليون وظيفة، وبلغ النقص في ساعات العمل سنة 2021 حوالي 3.5% أي ما يعادل 100 مليون وظيفة بدوام كامل، الأمر الذي جعل معدل البطالة ينخفض إلى 5.6% سنة 2021.[2]

4- التجارة الدولية: أدت جائحة كورونا إلى حدوث عديد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية مما أثر سلباً على التجارة العالمية، حيث سجلت انكماشاً قدره 8,5% سنة 2020 مقابل نمو قدره 9% سنة 2019، إذ حققت الدول المتقدمة انكماشاً في صادراتها سنة 2020 ب 9,5% بعد أن سجلت نمو قدره 1.3% سنة 2019، كما انكمشت وارداتها ب 9,1% سنة 2020 مقابل 1.7% سنة 2019، بسبب عمليات الاغلاق التي اتبعتها الدول المتقدمة بالإضافة إلى تقييد صادراتها من المنتجات الغذائية والزراعية والمستلزمات الطبية، في حين أن الدول النامية والاقتصاديات الناشئة تراجع نمو التجارة الخارجية فيها كان أقل حدة، إذ انكمشت صادرتها ب 5.7% سنة 2020 مقابل نمو قدره 0.5% سنة 2019، كما تراجعت وارداتها بنحو 8,6% سنة 2020 مقابل انكماش قدره 1% سنة 2019، [3] كما يجب الاشارة إلى أن الانعكاس على التجارة الخارجية كان شديداً خلال النصف الأول سنة 2020 وذلك بمقدار 15%،[4] لتسجل التجارة الدولية سنة 2021 ارتفاعاً وصل إلى 10.1% بفعل التقليل من الاجراءات التي اتخذتها غالبية الدول نتيجة هذه الصدمة، إذ حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في كل من صادراتها بنحو 8.6% سنة 2021 وواردتها بنحو 9.5%، أما

[1] International labour organization, **ILO Monitor : COVID-19 and the world of work**, seventh edition, Genève 25 january2021, p p1 -2.

[2] منظمة العمل الدولية، **التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية**، لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية، اتجاهات عام 2021، ص02.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] UNCTAD,**Global Trade Update**, Genève, 2021.

بالنسبة لبقية الدول فقد كان التحسن فيها أكبر من الدول المتقدمة حيث ارتفعت صادرتها ب12.37% بينما ارتفعت الواردات بنحو 7.9%.[1]

5- انهيار البورصات العالمية: أدت جائحة كورونا إلى ركود اقتصادي وانهيار مفاجئ للأسعار داخل أكبر البورصات العالمية، ويمكن أن نلخص أبرز انعكاسات الجائحة على البورصات العالمية في:[2]

✓ في تاريخ 24 فيفري 2020 تراجع مؤشر فوتسي 100 وداو جونز الصناعي إلى أكثر من 3%، وتبعه تراجع كبير في المؤشرات المرجعية في أوروبا وذلك بعد الانهيار الحاد في كل أنحاء آسيا، كما تراجعت مؤشرات أي بي إي أكس 35 وسي أي سي 40 ودي أس أكس كلا منهم إلى قرابة 4%؛

✓ في تاريخ 06 مارس 2020 أغلقت أسواق الأسهم في كل دول العالم، في حين أغلق مؤشر وإس وبي 500 ومؤشرات مجموعة ناسداك ومؤشر داو جونز الصناعي في نفس الأسبوع، كما عرفت عائدات الأوراق المالية الصادرة من طرف الخزينة الأمريكية ل10 سنوات و30 سنة تراجعاً لتسجل معدل جديد ب0.7% و1.26% على التوالي؛

✓ في تاريخ 09 مارس 2020 تراجع مؤشر إس وبي 500 بنحو 7% بعد أربع دقائق من فتح التداول وهو ما أدى إلى بداية إطلاق مزاد التداول والاغلاق على أساس سعر الاغلاق لأول مرة منذ الصدمة المالية 2008؛

✓ في تاريخ 12 مارس 2020 أغلقت جميع أسواق أسهم آسيا، مع تراجع مؤشر بورصة طوكيو ومؤشرات بيكاي 225 إلى نحو 20% تحت معدل ذروة الأسبوع ال52، في حين أن مؤشرات في البورصة الأوروبية تراجعت بمقدار 11% وهو أسوء تراجع يحدث خلال يوم واحد، بينما تراجعت مؤشرات إس وبي 500 إلى أكثر من 20% من ذروتهم إذ أدى هذا الانخفاض إلى تحفيز وتنشيط كبح التداول في السوق المالي بنيويورك للتداول للمرة الثانية في ذالك الأسبوع، أما مجموعة ناسداك فقد تراجعت بنحو 9.4%، في حين تراجع مؤشر داو جونز الصناعية بنحو 10% اضافية؛

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] نعيمة العربي، فوزية قديد، **الأسواق المالية الدولية في ظل أزمة كورونا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، جوان 2021، ص 438.

✓ في تاريخ 27 فيفري 2021 شهدت مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشرات أسهم ناسداك 100 وإس وبي 500 أعلى انهيار لهم منذ وقوع الصدمة المالية، كما أعلنت كل أسواق الأسهم في العالم عن أكبر وأسوء انخفاض لهم خلال أسبوع واحد.

6- النظام البنكي العالمي: لم يتضرر النظام البنكي العالمي من الجائحة بشكل كبير وبعيد كل البعد عن الصدمة المالية العالمية 2008،[1] حيث أنه ومع وقوع جائحة كورونا كانت البنوك تتمتع بمستويات كبيرة من هوامش أمان السيولة ورأس المال، بفضل الاصلاحات التنظيمية الواسعة التي أجريت بعد وقوع الصدمة المالية لسنة 2008، الأمر الذي أكسبها صلابة كبيرة في مواجهة هذه الصدمة لكن بنسب متفاوتة بين الدول، غير أن بعض البنوك شهدت تباطؤ في انشاء عمليات القروض وارتفاع معدلات التعثر في السداد، إلى جانب انخفاض الربحية، إلا أنه بفضل الدعم الهائل الذي قدمته السياسات الاحترازية ساعدت البنوك على تسيير أوضاعها المالية بشكل كبير وهو ما جعل النظام البنكي العالمي صامداً أمام الجائحة.[2]

رابعاً- الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا

أثناء انتشار هذه جائحة قامت دول العالم باتباع مجموعة من تدابير أكدت عليها منظمة الصحة العالمية، فور اعلانها عن الجائحة منذ شهر مارس 2020، وقد التزمت بها غالبية الدول بدرجات متفاوتة بهدف احتواء انتشار الوباء، معظمها انحصرت ضمن الإجراءات التالية:[3]

✓ العمل على استيراد وانتاج الأجهزة الصحية لمنع انتشار عدوى الوباء (أجهزة الكشف المبكر والاختبارات الطبية، أجهزة التنفس الاصطناعي، الأدوية والمضادات الحيوية، البدلات الطبية، الكمامات، وسائل التعقيم والتطهير أجهزة التنفس الاصطناعي، رفع أجور الطاقم الطبي...إلخ)

---

[1] اتحاد المصارف **العربية، تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي**، العدد 474، ماي 2020، متاح على الموقع: https://uabonline.org/ar/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/08/10.

[2] صندوق النقد الدولي، **ملخص وافٍ، تقرير الاستقرار المالي العالمي-تجنب تركة الأوضاع الحشة**، أفريل 2021، ص ص 1-3.

[3] نادية عيشور، **التعليم الالكتروني في مواجهة رزايا جائحة كورونا -الاستراتيجيات الابتكارية وتحديات التنمية العربية-**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2020، ص ص5-6.

لضمان سلامة فريق المواجهة من عمال التنظيف والممرضين والأطباء ورجال الاعلام والسياسين والأمن؛

✓ السماح بممارسة القطاعات الأكثر أهمية تحت الرقابة بناءًا على التراخيص الممنوحة من قبل السلطات كالنشاطات المتعلقة بتأمين المواد الغذائية ومواد العقيم والتطهير ...إلخ؛

✓ غلق العديد من المؤسسات التي لا تشكل نشاطات مهمة من أجل منع التجمعات، كالمقاهي والمطاعم، المتاجر الكبرى، قاعات وملاعب الرياضة، المدارس، محلات الحلاقة، الجامعات ...إلخ؛

✓ القيام بالأنشطة الأكثر ضرورة باستخدام وسائل التكنولوجيا الاعلام والاتصال كعقد اجتماعات عن بعد عبر مختلف البرامج (زوم، قوقل مايت ...إلخ) في ممارسة الأعمال السياسية والاعلامية والاقتصادية والبحثية وغيرها؛

✓ قيام بفرض الحجر المنزلي لمدة شهرين مع امكانية التمديد إذا لزم الأمر، كما لجأت بعض الدول إلى التدخل العسكري بهدف الحفاظ على القواعد العامة المتبعة جراء فرض هذا الحجر؛

✓ قيام بتأمين بعض المواد الغذائية الرئيسية في الكثير من الدول، كما تم توفير خدمة التوصيل في الدول المتطور واحتكار الاستهلاك المحلي دون القيام بعمليات التصدير، ومحاربة المضاربة التجارية من خلال فرض قيود قانونية على التجار؛

✓ السماح بتسريح مجموعة خاصة من العمال كالنساء الأمهات وأصحاب الأمراض المزمنة في القطاع الخاص أو العام بدرجات متفاوتة.

إضافة لما سبق وقصد الحد من تداعيات فيروس كورونا ومن أجل الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، قامت السلطات النقدية في غالبية الدول باتخاذ اجراءات حاسمة من خلال تسيير السياسة النقدية، وتوفير حزم من الدعم وضخ السيولة للنظام المالي، والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد، وقد تضمنت أهم تلك الاجراءات في:[1]

✓ تم الاتفاق على توفير السيولة إضافية للنظام المالي من قبل البنوك المركزية، من خلال عمليات السوق المفتوحة، وكذلك زيادة تقديم السيولة الدولارية من خلال اتفاقيات خطوط تبادل العملات، مما

[1] توبياس أدريان، فابيو ناتالوتشي، **أزمة كوفيد 19 تهديد للاستقرار المالي**، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability ، تاريخ الاطلاع: 2022/08/15.

أعادت البنوك المركزية تنفيذ البرامج التي اتبعت أثناء وقوع الصدمة المالية لسنة 2008 كما أطلقت العديد من البرامج الجديدة واسعة النطاق؛

✓ ضمان البنوك المركزية الاستمرار في منح القروض بأسعار معقولة لقطاعي الشركات والأسر باعتبارها مشتري الملاذ الأخير؛

✓ قامت البنوك المركزية بتيسير السياسة النقدية إلى حد كبير من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، الأمر الذي أوصل بها إلى مستويات منخفضة في الدول المتقدمة، كقيام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الصيني بتخفيض أسعار الفائدة الرسمية إلى 0.25% كما قام البنك المركزي الأوروبي بالابقاء على الفائدة الرسمية عند 0%؛

✓ قيام البنوك المركزية بالاعلان عن مجموعة من الخطط بغية توفير المزيد من السيولة من خلال مشتريات الأصول والقروض بنحو 6 تريليون دولار على الأقل؛

✓ تقديم حزم الدعم المالي كضخ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حجم دعم مالي ضخم تجاوز 2.3% تريليون دولار أمريكي، كما وفرت الحكومة اليابانية حزمة ضخمة لدعم اقتصادها بلغت ب307 تريليون ين أي ما يعادل 3 تريليون دولار أمريكي، كما قام البنك المركزي الأوروبي بتقديم حزمة مساعدات طارئة بلغت ب 1.85 تريليون يورو، كما توصل الأوروبين إلى انشاء صندوق لتعافي الاقتصاد الأوروبي برأسمال بلغ 750 مليار يورو وذلك بغية تعزيز استقرار نظامهم المالي ومنه تعزيز استقرار النظام المالي العالمي.[1]

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي 2020**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 أفريل 2021، ص36.

الخلاصة:

يتعرض النظام المالي إلى صدمات اقتصادية داخلية التي تحدث نتيجة التغيرات في السياسة المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف، أو الصدمات الخارجية التي تؤثر بصفة مباشرة على مستوى دخل الدولة، وتختلف آثار هذه الصدمات من حيث امتدادها بين القطاعات المختلفة ويعد الناتج الحقيقي أولى نتائج آثارها بغض النظر عن تأثيرها على المستوى العام للأسعار، الأجور، حجم العمالة وسعر الفائدة.

لقد عرف العالم خلال الألفية الثالثة العديد من الهزات العنيفة من خلال الصدمات المالية التي كانت ولا تزال تضرب النظام المالي العالمي، والناتجة عن اختلال يحدث في نظام مالي معين، الأمر الذي يستدعي ضرورة تغيير هذا النظام المالي إلى نظام مالي جديد يختلف نوعاً ما عن النظام السابق، إلا أن شدة تأثير هذه الصدمات وقوتها، وسرعة انتقالها تختلف من دولة إلى دولة.

فتباينت آثار الصدمات التي تعرض لها النظام المالي العالمي بشكل كبير على النظام المالي في أغلب اقتصاديات الدول بداية من الدول التي حدثت فيها الصدمة وصولاً إلى بقية دول العالم، حيث تسبب في إحداث تراجعاً في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة معدلات البطالة العالمية، وشلل التجارة العالمية، وتذبذب الأسواق المالية العالمية وبالتالي زعزعة استقرار النظام المالي العالمي، الأمر الذي أدى إلى دفع العديد من الخبراء الاقتصاديين والماليين والمنظمات المالية الاقليمية والدولية إلى البحث عن الوسائل الكفيلة والجديدة لمعالجة هذه الصدمات من أجل تجنب وقوعها في المستقبل، أو التصدي لها أو التخفيف من آثارها.

الفصل الثاني: استقرار النظام المالي ومتطلبات تعزيزه على ضوء مقررات لجنة بازل

تمهيد:

يُعد النظام المالي جزءاً من النظام الاقتصادي العام للدولة، إذ تتمثل وظيفته الأساسية في تمويل الاقتصاد، كما يساهم في تسيير التعاملات المالية، ونظراً للأهمية التي يشغلها في تحقيق سير العجلة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الأطراف الطالبة لرؤوس الأموال والأطراف العارضة لها كان من الضروري تكييف الجهود لتحقيق استقراره والحفاظ عليه، وهذا ما سعت اليه الهيئات والمنظمات والمؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسوية الدولية.

ونتيجة للصدمات المالية العالمية على غرار الصدمة المالية العالمية 2008 التي هزت اقتصاديات العالم، أصبحت الدول أكثر اهتماماً بالاستقرار المالي كهدف تصبو إليه وتسعى إلى تحقيقه من خلال معالجة نقاط الضعف الاقتصادية والمالية واكتساب المزيد من القوة في إطار التحول إلى نظام مالي جديد يتميز بالاستمرارية والتوازن.

ومن أجل ابراز ماهية النظام المالي والاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه وتسليط الضوء على أهم مؤشرات قياس الاستقرار المالي وكذا دور لجنة بازل كدعامة لتعزيزه، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للنظام المالي.
- **المبحث الثاني:** ماهية الاستقرار المالي.
- **المبحث الثالث:** لجنة بازل كدعامة لتعزيز الاستقرار المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المالي

يحتل النظام المالي مكانة حيوية في الهيكل الاقتصادي للدول، وأحد المؤثرات الأساسية على مستوى النشاط الاقتصادي والنمو وعلى تكوين القطاعات وتنويعها، من خلال الخدمات المتنوعة التي ينتجها، والتي تستخدمها العائلات والحكومات ودوائر الأعمال من خلال مجموعة مختلفة من الأدوات والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: تعريف النظام المالي وأنواعه

النظام المالي بأطرافه المختلفة مكانة هامة في الاقتصاد، نظراً لأهمية الكبيرة التي يشغلها في تحقيق سير العجلة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الأطراف الطالبة لرؤوس الأموال والأطراف العارضة لها.

أولاً- تعريف النظام المالي

تتعدد تعاريف النظام المالي من خلال التطرق لمكوناته ووظائفه وأنواعها ولعل أبرزها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف النظام المالي على أنه "ذلك النظام الذي يتم بواسطته تحريك الأموال النادرة القابلة للاقتراض لتمكين الاقتصاد من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو ورفع من مستوى معيشة مواطنيه".[1]

التعريف الثاني: يعرف النظام المالي على أنه "سوق الذي يلتقي فيه العرض على رؤوس الأموال والطلب عليها، وتجتمع فيه مجموعة متنوعة من الأوراق المالية المصدرة، بشكل يضمن الالتقاء بين الأعوان الاقتصاديين ذوي الفوائض المالية والأعوان ذوي الاحتياجات المالية".[2]

التعريف الثالث: عرف Garry Schinasi* النظام المالي بأنه "النظام الذي يتكون من مجموعة مختلفة من العناصر وهي البنية المالية التحتية (الأنظمة القانونية، أنظمة التسوية، أنظمة الدفع، وأنظمة المحاسبية) والمؤسسات (البنوك وشركات الأوراق المالية، ومؤسسات الاستثمار) والأسواق (الأسهم والسندات، المشتقات، والنقد)".[3]

---

[1] القادر الخليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص ص 10-11.

[2] أحمد مير، **تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2020، ص313.

* مستشار مستقل مختص في قضايا والسياسات الاقتصادية.

[3] غاري شيناسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005، ص02.

التعريف الرابع: هو عبارة عن مجموعة من الهيئات والوظائف والآليات والأسواق والمؤسسات المالية التي تسمح للأعوان الاقتصاديين خلال مدة زمنية محددة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستعمال مدخراتهم وتوظيفها، وتتوقف فعالية هذا النظام من خلال قدرته على تعبئة المدخرات اللازمة مع ضمان تخصيص للموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة.[1]

التعريف الخامس: كما يعرف النظام المالي أيضاً بذكر مكوناته على النحو التالي: يتكون النظام المالي عادة من الأسواق، الأدوات والمؤسسات المالية، والبنية التحتية، إلى جانب الأطر الرقابية حتى وإن لم تكن تشكل جزءاً مهما من مكونات النظام المالي إلا أنها تلعب دوراً كبيراً في تنظيمه ومراقبته، كما يقوم النظام المالي بمهمته الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية عن طريق تحويل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، حيث يتميز بالديناميكية والقدرة التنافسية من خلال التغيرات المستمرة في تكوين الأسواق والمؤسسات المالية عن طريق دعم عمليات الاندماج والاستحواذ بتدعيم تطور البنية التحتية خاصة أنظمة تسوية المدفوعات الذي يعتبر عنصراً مهماً من عناصر النظام المالي، إذ يعمل على تسهيل أدائه، وبالتالي يساهم في تحقيق وتعزيز استقراره.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن النظام المالي هو عبارة عن مجموعة الأعوان الاقتصاديين يمثلون جانب العرض (الادخار)، ومجموعة أخرى من الأعوان الاقتصاديين يمثلون جانب الطلب (الاستثمار) تتوسط بينهما مؤسسات وأسواق مالية.

ثانياً- أنواع النظم المالية

ينقسم النظام المالي إلى نمطين أساسيين هما:

1- اقتصاديات المديونية: وهو نظام مالي متجه نحو البنوك، يُعرف أيضاً باقتصاديات الاستدانة، باعتبار أن البنوك هي التي تقوم بعملية تأمين تمويل الاقتصاد (نظام التمويل غير المباشر)، ويتم تمويل هذا الاقتصاد عن طريق تحويل السيولة من مدخرات الأعوان ذوي الفائض المالي إلى أصحاب

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص260.

[2] Central bank of sri lanka, **Financial system stability**, Pamphlet series N 02, October, 2005, p 02.

العجز المالي بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وفق سياسة قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويتميز هذا النظام المالي بما يلي:[1]

- تُعد القروض الوسيلة الرئيسية لتمويل النشاطات الانتاجية، لضيق السوق المالي وضعف معدل التمويل الذاتي؛
- يلعب البنك المركزي دور المقرض الأخير للبنوك، لأن التمويل نقص التمويل في السوق النقدي يجعل البنوك تلجأ باستمرار إلى الطلب من البنك المركزي لإعادة التمويل؛
- في هذا النظام تعتبر عملية تكوين (إنشاء) النقود متغيراً داخلياً، إذ أن المقابل الرئيسي لإصدار النقود هو طلبات القروض التي يطلبها الأعوان الاقتصاديون بغية الوصول إلى مستوى محدد من النشاط في القطاع الحقيقي؛
- إن دور البنوك لا يقتصر فقط على تحويل الموارد المتراكمة إلى وحدات العجز بل يتجاوز ذلك من خلال قدرتها على خلق وسائل جديدة للتمويل؛
- أسعار الفائدة المطبقة في اقتصاد المديونية هي معدلات إدارية تحدد من قبل البنك المركزي ضمن سياسة إعادة الخصم بطريقة بعيدة عن قوى السوق، حيث تكون سلبية من الناحية الحقيقية وضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الاسمية؛
- يتسم هذا النظام بمستوى مزدوج من المديونية: مديونية البنوك نحو البنك المركزي، ومديونية المؤسسات نحو البنوك؛
- تُعد عملية التكييف الموجودة بين الأعوان الاقتصاديين الذين تتوفر لديهم القدرة على التمويل والأعوان الذين لديهم الحاجة إلى التمويل التي تنتهي بالاصدار النقدي من بين أبرز المؤشرات التي تعمل على تحديد ما إذا كان الاقتصاد اقتصاد مديونية أم اقتصاد سوق مالي، كما تعمل السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار المالي عن طريق القيام بتعديل جميع الاضطرابات التي تنشأ على مستوى السوق النقدي.

[1] مخلفي سارة كوثر، **تقييم أثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي –دراسة حالة مبادلات التعثر الإئتماني CDS–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2016، ص ص 5– 6.

2- اقتصاديات الأسواق المالية: وهي نظام مالي متجه إلى الأسواق، ويعتمد على نظام التمويل المباشر، ويرتكز على تحويل الموارد من الأعوان ذوي الفوائض إلى الأعوان ذوي العجز،[1] كما تعرف بأنها الحالة التي تكون فيها الأفراد والمؤسسات قادرة على تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات بصورة مباشرة من خلال إصدار الأوراق المالية،[2] وتتميز اقتصاديات الأسواق المالية بما يلي:[3]

- يتقابل عارضو وطالبو رؤوس الأموال مباشرة دون الحاجة إلى وسيط مالي؛
- تتميز بدرجة عالية من التمويل الذاتي لدى المؤسسات والتي توضح قدرة هذه المؤسسات على التمويل الذاتي لاستثماراتها بالاعتماد على مصادرها الداخلية؛
- أسعار الفائدة المعتمدة في هذا النظام تمثل سعر التوازن بين طلب وعرض الأموال وكذا تكلفة الموارد الإضافية؛
- تعمل البنوك في اقتصاديات الأسواق المالية على تنويع تشكيلة أنشطتها وأصولها من خلال تسييرها للمحافظ بهدف زيادة الربحية وتوزيع المخاطر؛
- تتكون الأوراق المتفاوض عليها في هذا النظام بالأساس من المديونية العمومية والتي تعتبر مصدر مهم لتنويع الاستثمارات التي تعمل على تطوير السوق؛
- في هذا النظام يلجأ البنك المركزي في السوق النقدية إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة بغية معالجة الاختلالات التي تظهر على مستوى العرض النقدي؛
- ترتكز عملية الإصدار النقدي على عوامل خارجية، حيث أن أساس مقابلات الكتلة النقدية هو المديونية العامة والذهب والعملات الأجنبية؛
- في هذا النظام تعمل البنوك على توجيه قروضها لتغطية العمليات قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسات المالية الكبيرة والتي تقوم باللجوء إلى إصدار الأسهم والسندات في تمويلها للمشاريع الاستثمارية، أو لدعم الأعوان الذين لا يستطعون الحصول على القروض من السوق المالي مثل المؤسسات والعائلات التي لا تتوفر لديها شروط التسجيل في السوق المالي.

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 261-262.

المطلب الثاني: مكونات النظام المالي

يمكن أن نكشف من خلال التعاريف السابقة أن النظام المالي يتكون من ثلاثة مكونات هي:

أولاً- الأسواق المالية

وهو عبارة عن المكان الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية، أو هو الاطار الذي يتم فيه جمع بائعي الأوراق المالية مع مشتري تلك الأوراق المالية، بغض النظر عن الطريقة التي يتم من خلالها تحقيق هذا الجمع أو مكان حدوثه، مع ضرورة وجود قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في هذا السوق، بحيث تجعل الأسعار السائدة في أية لحظة زمنية واحدة لأي ورقة مالية متداولة فيه"،[1] وتنقسم الأسواق المالية إلى نوعين هما:

1- أسواق رؤوس الأموال: هو سوق الأموال طويلة الأجل، وتختص في الاستثمارات طويلة الأجل التي تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة، ويتم التعامل فيها عن طريق الأوراق المالية (الأسهم، السندات الحكومية طويلة الأجل، سندات الشركات المساهمة، والرهن العقاري) ويلعب الوسطاء الماليون (صناديق تقاعد، شركات تأمين) دوراً مهماً في هذه الأسواق.

وتوفر هذه الأسواق الموارد المالية من خلال القروض طويلة الأجل عن طريق إصدار السندات لقطاع الشركات والقطاع الحكومي ومن خلال طرح أسهم ملكية الشركات، كما أن أسواق رؤوس الأموال تؤدي أيضاً إلى تخصيص وتعبئة الموارد المالية القابلة للاستثمار من خلال مجموعة من الأدوات المالية المتوفرة للمستثمرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى التقليص من تكلفة الوساطة المالية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومستوى النمو الاقتصادي، [2] وينقسم سوق رؤوس الأموال بدوره إلى قسمين هما:

1-1- الأسواق الفورية (الأسواق الحاضرة): وهي الأسواق التي يتم فيها تسجيل وتداول مختلف الأصول المالية، وتنفذ فيها الصفقات عادة بصورة فورية.[3]

---

[1] وليد صافي، أنس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 16.

[2] مايح شبيب هدهود، **القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح "دراسة في أقطاب عربية مختارة"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 12، جامعة الكوفة، العراق، 2008 ص48.

[3] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص64.

وتنقسم الأسواق الحاضرة إلى سوق أولي وسوق ثانوي:[1]

1-1-1- الأسواق الأولية: يُقصد بها سوق الإصدارات الجديدة حيث يتم فيها تداول الأدوات المالية لأول مرة من أجل توسيع المشاريع القائمة التي تتطلب زيادة في رأس مالها أو لتمويل مشاريع جديدة.

1-1-2- الأسواق الثانوية (أسواق التداول): وهي الأسواق التي يتم من خلالها تداول الأوراق المالية التي تم اصدارها سابقاً في الأسواق الأولية، حيث أنه وبفضل هذه الأسواق يستطيع المدخرون والمستثمرون تحويل أصولهم من شكل إلى آخر، كتحويل أصول نقدية إلى أصول حقيقية أو تحويل من أدوات ملكية إلى أدوات دين والعكس صحيح، قصد التمكن من الحصول على السيولة، و/أو اعادة الاستثمار، كما تمكن الشركات أيضاً من عمليات الدمج والاستحواذ، ويندرج في هذه الأسواق الأسواق التالية:[2]

أ- **الأسواق المنظمة:** تسمى هذه الأسواق كذلك بأسواق الأوراق المالية، وهي عبارة عن المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون لشراء وبيع الأوراق المالية، وتتم المعاملات فيها وفقاً لمجموعة من القواعد والاجراءات والأنظمة الرسمية المحددة من قبل الأسواق المركزية الرسمية، ويتم تحديد الأسعار فيها عن طريق العرض والطلب.

ب- الأسواق غير المنظمة: يطلق عليها أيضاً بالأسواق الموازية، **و**هي الأسواق التي ليس لها هيكل تنظيمي محدد أو إطار مؤسسي كما هو الحال في الأسواق المنظمة، حيث تتداول فيها الأوراق المالية غير المقيدة في البورصة عن طريق الوسطاء وبيوت السمسرة والمؤسسات المالية، ويتم تحديد الأسعار فيها عن طريق عملية التفاوض بين المشتري والبائع، وتتم ادارة هذه الأسواق من طرف مجموعة من التجار متصلين بشبكة الاتصالات القوية (هاتف أو كمبيوتر ...إلخ)، وتنقسم هذه الأسواق إلى:[3]

✓ **السوق الثالثة:** تتكون هذه الأسواق من بيوت سمسرة التي ليست من أعضاء البورصة (السوق المنظمة)، والتي لهم الحق في شراء وبيع الأوراق المالية المدرجة في السوق المنظمة، وترجع حـــاجة

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **الأسواق المالية**، العدد 21، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، 2021، ص ص 16- 17.

[2] أحمد بن السيلت، **محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص08.

[3] زياد رمضان، مروان شموط، **الأسواق المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 94-95.

اللجوء إلى هذا السوق إلى حقيقة أن الشركات الكبرى كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات لايستطعون الاستفادة من مميزات خصم العمولة عند التعامل في سوق الأوراق المالية، في حين أن السوق الثالثة يسمح لهم التفاوض بهذا الخصوص والحصول على هذه المميزات من جهة، ومن جهة أخرى تواجه الشركات الكبرى صعوبة كبيرة تتمثل في عدم تمكن الوسطاء المتخصصين في السوق الأوراق المالية على اجراء المعاملات الكبيرة وبالسرعة اللازمة.

✓ **السوق الرابعة:** يعتبر السوق الرابعة سوقاً غير منظم، ويتكون من مجموعة الشركات الاستثمارية الكبرى ومنشآت الأعمال العائلية (الأفراد الأثرياء) الذين يتعاملون فيما بينهم في بيع وشراء الأوراق المالية، حيث يتوفر في هذا السوق وسيط يتمثل دوره الأساسي في تسهيل المعاملات بين الأطراف المتعاملة في هذا السوق، وبسبب الدور المحدود لسوق الرابعة فقد كانت عمولته منخفضة للغاية مقارنة بالأسواق الأخرى، وبالتالي يتيح هذا السوق سرعة تنفيذ المعاملات المالية بفعل الاتصال المباشر، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الأسعار في حالة الشراء والبيع.

1-2- أسواق المشتقات المالية: تستند هذه الأسواق على أساس مبدأ اشتقاق أسعار الأدوات المالية من أدوات السوق المالية الرئيسية (الأسهم، السندات، عملات أجنبية ...إلخ)، على سبيل المثال إذا كانت أسعار هذه المشتقات تبدو رخيصة مقارنة بأسعار الأسهم السائدة فسيتم بيع هذه الأخيرة لشراء مشتقات مالية كفرصة استثمارية بديلة،[1] ويكمن الغرض الرئيسي من هذه الأسواق في محاولة تخفيض أو تفادي المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار،[2] ويقتصر نشاط أسواق المشتقات المالية على تداول عقود المشتقات التالية وهي: عقود الخيارات، الآجلة، المستقبلية، والمبادلات.

2- السوق النقدي: هو سوق الأموال قصيرة الأجل، وهي متخصصة في الاستثمار المالي قصير المدى التي لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة كالأذونات الخزانة وشهادات الايداع والقبولات البنكية وما إلى ذلك، وليس لهذا النوع من الأسواق مكان معين لإبرام الصفقات لأن مكانه يتكون من عدة أسواق مترابطة ببعضها البعض، ويكمن الغرض الرئيسي من توفر هذا النوع من الأسواق في تمويل مختلف المشاريع الإنتاجية ومدّها بالقروض.[3]

---

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

[2] أحمد بن السيلت، رجع سبق ذكره، ص 08.

[3] حسين بني هاني، **الأسواق المالية طبيعتها- تنظيمها-أدواتها المشتقة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 15.

ويمكن ذكر أبرز خصائص السوق النقدي فيما يلي:[1]

- تتمتع الأدوات المالية المستثمرة في هذه الأسواق بدرجة عالية من السيولة؛
- يتمتع السوق النقدي بالاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة؛
- يتمتع السوق النقدي بوجود متعاملين ذوي الحجم الكبير يتميزون بمستويات عالية من الخبرة ويعملون لفائدة المؤسسات الكبيرة، ويتم الاعتماد في هذا السوق بشكل كبير على الوسطاء والسماسرة.

الشكل رقم (02-01): أقسام الأسواق المالية

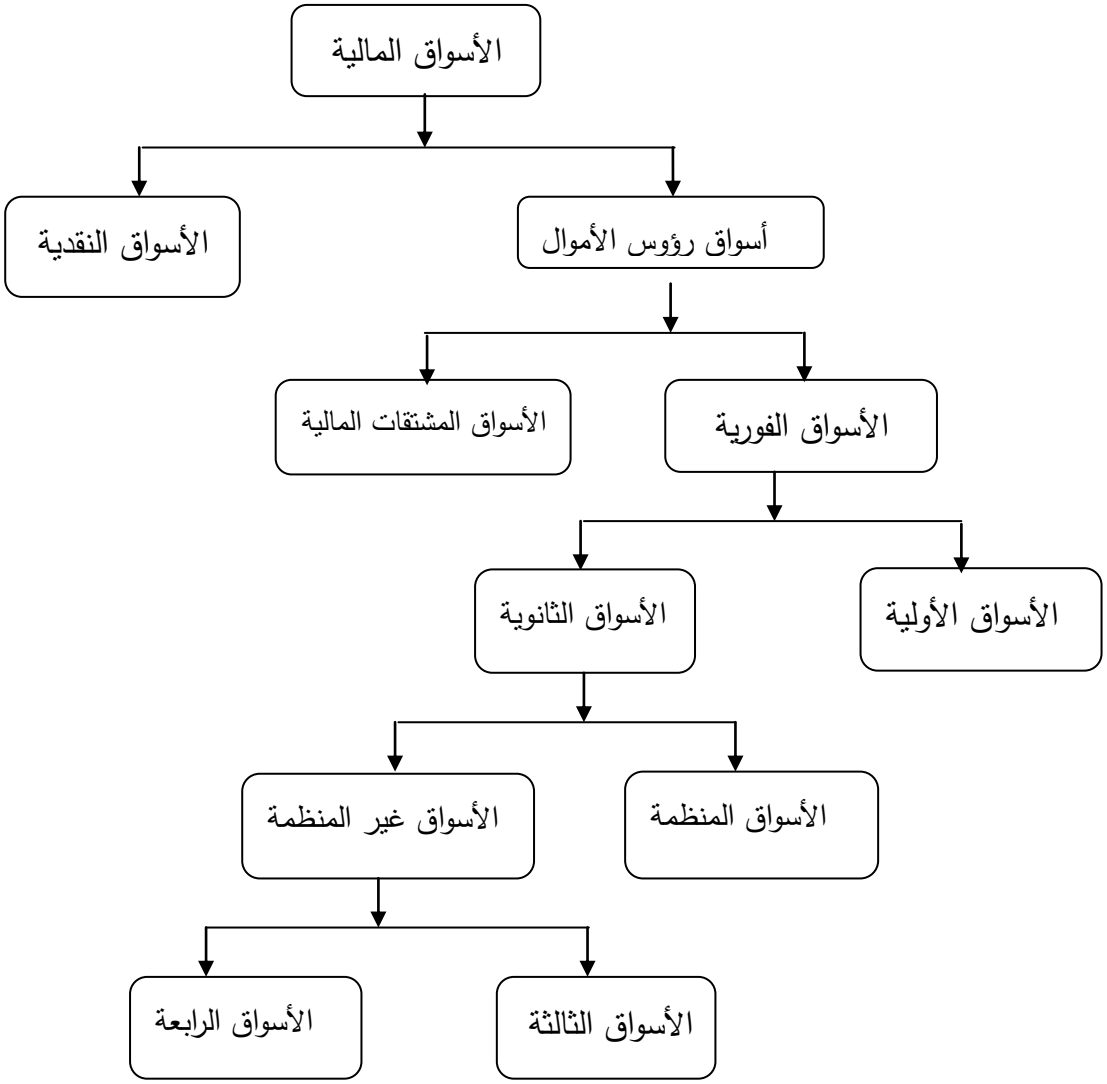

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على: أحمد بن السيلت، **محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص ص 07-09.

[1] وليد صافي، أنس البكري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

بالإضافة إلى أنواع الأسواق المالية السالفة الذكر هناك مجموعة أخرى من الأسواق، نذكر منها: [1]

3- أسواق الصرف الأجنبي: تضم هذه الأسواق جميع العمليات المرتبطة بتبادل العملات الدولية (بيع وشراء)، وتتميز بمجموعة من السمات العامة للأسواق المالية أبرزها عدم اشتراط وجود مكان محدد، ويتم إنجاز نشاطاتها عن طريق شبكات الاتصالات الحديثة كهاتف والفاكس وما إلى ذلك، كما تتسم كذلك بسهولة التداول والتسليم الفوري، وترتكز أسواق الصرف الأجنبي بشكل كبير على البنوك التجارية والمتاجرين والوسطاء المهتمين بعملية تبادل العملات الدولية.

4- الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية الدولية: تختلف الأسواق الدولية عن الأسواق المحلية في أنها:

- ✓ تتحمل المخاطر المرتبطة بالصراعات والمنازعات والحروب؛
- ✓ تتحمل المخاطر التشريعية والتكاليف الاضافية المرتبطتان باختلاف التعليمات والأنظمة والقوانين المعمول بهم في كل دولة بما فيها المشاكل المتعلقة بالازدواج الضريبي؛
- ✓ تتم إدارة المعاملات فيها ضمن الحدود الدولية لدول الأسواق المعنية، الأمر الذي يتطلب تحمل المخاطر المرتبطة بالاضطربات التي قد تنشأ في أسعار صرف العملات التي تخضع لها المعاملات.

ثانياً- المؤسسات المالية

وهي عبارة عن شركات الأموال التي تتكون حسب طبيعة نشاطها من الأصول المالية أو الالتزامات والمستحقات لدى الغير (قروض، أسهم، سندات) على عكس منشآت الأعمال التي تستحوذ فيها الأصول المادية كالأجهزة والمباني وما إلى ذلك، وتمنح هذه المؤسسات العديد من القروض لمختلف العملاء أو تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية المعروضة في السوق المالي، كما تمنح الكثير من الخدمات المالية الأخرى التي تتدرج تحت اسم التأمين الوقائي كالتأمين على الحياة والتأمين ضد مخاطر السرقة والحرائق...الخ.[2]

1- النظام البنكي: هو عبارة عن الوحدة الأساسية التي تعمل على التأثير في عرض النقود، ويمثل هذا النظام مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لمجموعة من الأنظمة والقوانين تحت

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار**-، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 12.

إشراف ورقابة البنك المركزي،[1] من مكوناته نجد:

1-1- البنوك المركزية: وهو مؤسسات تقع على قمة هرم النظام البنكي تتولى عملية إصدار البنكنوت (إصدار العملة)، ومسؤولة عن عملية الإشراف على السياسة الائتمانية في البلاد.[2]

1-2- البنوك التجارية (بنوك الودائع): تعرف على أنها مؤسسة ائتمانية غير متخصصة، تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو بعد فترة زمنية قصيرة، وتلعب هذه البنوك دوراً كبيراً في التأثير على عرض النقود من خلال عملية قبول الودائع وخلقها، غير أن بعد التطور البنكي اتجه إلى توسيع إطار العمليات البنكية التجارية إلى الأنواع الأخرى.[3]

1-3- البنوك المتخصصة: تقوم هذه البنوك بممارسة العمليات البنكية التي تخدم نوع معين من النشاط الاقتصادي وذلك في إطار القرارات الصادرة المتعلقة بتأسيسها، والتي لا يكون فيها تلقي الودائع من أوجه نشاطها كما هو الحال في البنوك الودائع .[4]

1-4- البنوك الاسلامية: هي تلك البنوك التي ينص قانون تأسيسها ونظامها الرئيسي على الاحترام مبادئ الشريعة الاسلامية، وتقوم بتقديم خدمات بنكية وفقاً لنظام الوساطة المالية القائم بالأساس على مبدأ المشاركة في كل من الربح والخسارة "الغنم بالغرم"، حيث أخرجت هذه البنوك الزبون من قطاع المديونية إلى قطاع المشاركة.[5]

1-5- البنوك الاستثمارية: هي تلك البنوك التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منح القروض متوسطة وطويلة الأجل للمستثمرين.[6]

---

[1] أحمد بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] زينب بن عوض، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، المنشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003، ص 138.

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص ص 111-112.

[4] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك –المبادئ والأساسيات–**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 231.

[5] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الاسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص40.

[6] فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار الجسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017، ص178.

1-6- المؤسسات التي لا تقبل الودائع: وتشمل كل من صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، وشركات التأمين بمختلف أنواعها، وتقدم هذه المؤسسات العديد من الخدمات المالية المتخصصة لغرض دفع معاشات التقاعد، أو تعويضات التأمين، أو فائدة استثمارات مقابل قيام كافة الأعضاء بدفع أقساط على مجموعة من الدفعات لكن بشروط متفق عليها، وتعمل بعض هذه المؤسسات عن طريق ابرام اتفاقيات عقود مع الزبائن، التي تشمل كل الشروط والالتزامات والمزايا.[1]

2- مؤسسات مالية أخرى: بالإضافة إلى المؤسسات المالية المذكورة سابقاً، هناك مجموعة أخرى من الوسطاء والمؤسسات الماليين منها المؤسسات المالية ذات الأغراض الخاصة التي تشارك عادة في واحدة أو أكثر من عمليات التوريق، وهناك أيضاً المتعاملين في الأوراق المالية والمشتقات المالية الذين يمكن اعتبارهم كمؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء والتي تشمل كل من خدمات المقاصة، إدارة الأصول، وشراء وبيع الأدوات المالية من أجل الاستفادة من هامش الربح، وقد يخضع هؤلاء العملاء للقواعد التنظيمية التي تخضع لها مؤسسات الاقراض في حدود أنشطتها في السوق، ونجد كذلك المؤسسات المالية القابضة والتي هي عبارة عن كيانات تراقب وتسير بعض المؤسسات المالية التابعة وتدير أعمالها إما عن طريق امتلاك أكثر من نصف حصص أسهم هذه المؤسسات، أو عن طريق قدرتها على تعيين السياسة العامة للمؤسسات التابعة، أو عن طريق المراقبة للمساهمين الذين يتمتعون بأكبر قدر من التصويت.[2]

ثالثاً- البنية المالية التحتية

تلعب هذه البنية دوراً كبيراً في النظام المالي، وهي عبارة عن نظام يحتوي على عدة أطراف يجمع بين مختلف المؤسسات الفاعلة في النظام المالي، ويستعمل لأغراض المقاصة، تسجيل وتسوية المدفوعات، المشتقات المالية، الأوراق المالية وما إلى ذلك من العمليات المالية، وتتكون هذه البنية بصفة عامة من مجموعة الاجراءات والآليات والقواعد المشتركة لصالح جميع الجهات المشاركة في النظام المالي، بحيث تمنح لهم نظام مركزي يسمح بإكمال عملية المقاصة، تحمل المخاطر، تسوية العمليات المالية وتسجيلها بشكل يزيد من الكفاءة ويقلل من التكاليف والمخاطر، وقد حددت المنظمة

[1] أحمد بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] نصيب أميرة، **معدل عائد المشاركة كبديل عن معدل الفائدة في تحقيق الاستقرار المالي- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص ص 183-184.

الدولية لهيئات الأوراق المالية وبنك التسويات الدولية المبادئ التي يجب أن تقوم عليها البنية المالية التحتية التي يمكن ذكرها في النقاط التالية: [1]

- ✓ ضرورة أن تسمح الاجراءات والقواعد للفاعلين في النظام المالي من فهم انعكاس هذا النظام على كافة المخاطر المالية التي يمكن أن يتعرضوا لها عند المشاركة في هذا النظام؛
- ✓ ضرورة أن تشمل توفر مستويات عالية من الآمان والموثوقية التشغيلية، كما يجب أن توفر ترتيبات للطوارئ لإكمال عمليات التشغيل اليومية في وقتها المناسب؛
- ✓ يجب أن تتضمن هذه البنية آليات معينة بدقة وذلك لإدارة المخاطر السيولة والائتمان، والتي تؤدي إلى تحديد كافة المسؤوليات الخاصة لجميع الأطراف المشاركة في النظام المالي، والتي من شأنها أن توفر الحوافر الملائمة لإدارة هذه المخاطر والتصدي لها؛
- ✓ ضرورة أن توفر اطار قانوني قوي لجميع السلطات القضائية ذات العلاقة؛
- ✓ يجب أن تتميز ترتيبات حوكمة البنية التحتية المالية بالشفافية والفعالية، وأن تتميز معاييرها بالعلانية والموضوعية، كما يجب أن تتميز أيضاً بالسرعة في التسوية النهائية في نفس تاريخ الاستحقاق، ويفضل أن يكون ذلك خلال اليوم أو على الأقل في نهاية اليوم؛
- ✓ يستحسن اعتبار الموجودات (الأصول) المستعملة في التسوية المطلوبات (الخصوم) على البنك المركزي، وفي حالة استخدام موجودات أخرى فيجب أن تكون المخاطر الائتمانية منخفضة أو غير موجودة؛
- ✓ في حالة عدم قدرة صاحب الالتزام الأكبر على تسوية ديونه يجب على النظام الذي يقوم بإجراء عملية التصفية قادراً على التحقق من اكمال التسويات اليومية في وقتها المحدد؛
- ✓ يجب أن تتميز البنية التحتية المالية بخاصية الكفاءة بالنسبة للاقتصاد، كما يجب أن توفر آليات عملية مناسبة لآداء مختلف المدفوعات لمستخدميها.

[1] نصيب أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-187.

المطلب الثالث: وظائف النظام المالي

يقدم النظام المالي وظائف كثيرة لها أهمية اقتصادية بالغة تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي، وفيما يلي نستعرض أهم هذه وظائف:

أولا- تعبئة المدخرات:

عن طريق النظام المالي يُمكن للمدخرين توظيف أموالهم عن طريق اقراضها للمقترضين مقابل الحصول على دخل أعلى في شكل فائدة أو مكاسب رأسمالية أو توزيعات، حيث يُرسل النظام المالي اشارة للمدخرين عن طريق التأثير على سعر الفائدة (الزيادة)، مما يشجع على زيادة الادخار وتقليص الاستهلاك في حالة احتياج المقترضين إلى أموال، والعكس صحيح. [1]

ثانياً- تنويع المخاطرة

تسمح النظم المالية بما يلي: [2]

- ✓ زيادة الاستثمارات في العديد من المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي سيكون لها انعكاس ايجابي على النمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين المستثمرين من الاستثمار في المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي تتيح لهم امكانية بيع تلك الاستثمارات بسرعة والحصول على النقد عند الحاجة، بغية تقليص المشاكل المتعلقة بالسيولة؛
- ✓ المساهمة في تقاسم المخاطر قصد القضاء على مخاطر المتعلقة بالسيولة.

ثالثاً- توفير السيولة

يضمن توفر الأسواق المالية تحويل الأدوات المالية إلى نقود بسهولة وبأقل قدر ممكن من المخاطر، وبالتالي تسمح هذه الأسواق للمدخرين الذي يحتفظون بأدواتها بتوفير السيولة. [3]

رابعاً- جمع المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية وتفضيل التخصيص الأمثل للموارد

تعتبر الوساطة المالية من بين أهم الوظائف التي تقوم بها كافة الأنظمة المالية، حيث أنه وبفضل العلاقة طويلة الأجل التي تجمع المستثمرين مع الوساطة المالية فإن هذه الأخيرة قادرة على التقليل من

---

[1] عبد الغفار حنفي وآخرون، **الأسواق المالية –أسواق رأس المال، البورصات، البنوك، شركات الاستثمار–**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 11-12.

[2] Kaouthar Gazdar, Institutions, **Développement Financier et Croissance économique dans la région MENA**, Thèse Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Économiques, Université De Reims Chmpagne –Ardenne, 2011, P12.

[3] تكواشت رانية، **دور النظام المالي والنظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**، مجلة إيكوفاين للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص 36.

تكلفة جمع المعلومات ومعالجتها من جهة، ومن جهة أخرى يُمكن للمستثمرين الحصول أيضاً على الاستعانة بالخبراء في مجال التحليل المالي، وهو ما لا يستطيع المدخر العادي القيام به في ظل امكانياته المحدودة. [1]

خامساً- رصد المدراء وممارسة الرقابة على الشركات

إن النظام المالي يعمل على تخفيف تكاليف التي تواجه مختلف المستثمرون عند التأكد من عوائد المشاريع المستثمرة ومزاولة عملية الرقابة على الشركات والحصول على المعلومات المرتبطة بمتابعة مديري الشركة بعد تمويل النشاط،[2] إضافة إلى أنه يمكن تحسين الكفاءة التي تخصص بها الشركات للموارد عن طريق تعزيز حوكمة الشركات وذلك في ظل وجود ترتيبات مالية التي من شأنها أن تؤدي إلى جعل المدخرين أكثر استعداداً لتمويل الإنتاج والابتكار مما ينعكس بصورة ايجابية على النمو الاقتصادي، وقد تم دعم وجهة النظر هذه من طرف العديد من النماذج النظرية التي أظهرت أن النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد يُؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز حوكمة الشركات عن طريق الوسطاء الماليين الذين يسهلون عملية تدفق الموارد من المدخرين إلى المستثمرين مما يمكنهم من تعزيز النمو الاقتصادي.[3]

[1] أحمد مير، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2] سعادي محمد عماد الدين، طيبي بومدين، **النظام المالي كآلية فعالة لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي (بورصة الجزائر 2006-2017 نموذجاً)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2022، ص576.

[3] Kaouthar Gazdar, op cit , p 12.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي

أصبح الاهتمام بموضوع تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي من بين أهم الأولويات والأهداف التي تسعى اليها المؤسسات المالية والرقابية والأسواق المالية وكذا متخذي القرار وصناع السياسات ضمن هذه المؤسسات، نتيجة التطورات والتحولات الكبيرة التي شهدها النظام المالي، وما نجم عنها من مخاطر كبيرة على سلامة الاستقرار المالي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

نتيجة الصدمات المالية العالمية، زاد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي على الصعيد المحلي والدولي، وذلك لأهمية الكبيرة التي يشغلها في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، فهناك العديد من البنوك والمؤسسات المالية بما فيها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية تصدر وتنشر تقارير بصفة دورية فيما يخص الاستقرار المالي، وتكرس هذه المؤسسات جزءً كبيراً من نشاطها لدراسة وتحليل الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه وتعزيزه.

أولاً– تعريف الاستقرار المالي

تعددت التعاريف للاستقرار المالي ومن أهمها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف الاستقرار المالي على أنه "تجنب الاضطرابات التي تحدث في النظام المالي والتي من المحتمل أن تكون لها تكاليف ضخمة على الناتج الحقيقي، ويمكن ارجاع سبب حدوثه إلى صعوبات التي تواجه المؤسسات المالية أو ظهور اختلالات في الأسواق المالية".[1]

التعريف الثاني: يتمثل الاستقرار المالي من وجهة نظر Andrew Crockett* في "الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات في القطاع المالي بدرجة عالية من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها دون اللجوء إلى مساعدة خارجية، وكذلك قيام المشاركين بإجراء معاملاتهم في الأسواق الرئيسية بثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية الأدوات المالية المتداولة فيها".[2]

---

[1] JF Laker, **Monitoring Fiacial System Stability**, Reserve Bank of Australia Bulletin, October 1999, p 02.

* خبير اقتصادي، شغل منصب المدير العام لبنك التسويات الدولية بين عامي 1994 و2003، وكان رئيس منتدى الاستقرار المالي من أفريل 1999 حتى مارس 2003.

[2] Andrew Crochett, **why is financial stability a Goal of public Policy?**, federal reserve bank of Kansas city, ecocomic review fourth quarter 1997, p 6.

التعريف الثالث: عرفه Garry schinasy بأنه "التأكد من عدم دخول كل مكونات النظام المالي في سلسلة من الاضطرابات والتشنجات التي تنعكس سلباً على الكفاءة والفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي شرطاً أساسياً ضمن الآليات الاقتصادية من أجل إدارة المخاطر المالية وتقييمها وتحديدها وتسعيرها بهدف تعظيم الكفاءة والفعالية الاقتصادية.[1]

التعريف الرابع: عرف البنك المركزي الألماني الاستقرار المالي على أنه "الحالة التي يكون فيها النظام المالي (الوسطاء الماليين والأسواق والمؤسسات والبنية التحتية) قادراً على تحمل الصدمات دون حدوث انقطاع في عملية الوساطة المالية، وبالتالي تكون فرص التخصيص الفعال للمدخرات الموجهة إلى الاستثمارات الانتاجية مربحة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تحمل (مقاومة) مختلف الصدمات، بمعنى أنه يعمل دائماً بأقصى طاقته على تقليص من الاختلالات بطرق مختلفة، بحيث يكون هذا النظام قادراً على التمويل وتنفيذ المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر بطريقة سليمة وملاءمة.

ثانياً- مبادئ تعريف الاستقرار المالي

وضع (Garry schinasi 2005) في محاولته لتعريف الاستقرار المالي مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي:[3]

1- الترابط بين مكونات النظام المالي: الاستقرار المالي مفهوم واسع، يتضمن جميع مكونات النظام المالي (المؤسسات المالية، الأسواق المالية، البنية المالية التحتية)، بما فيها الأنظمة القانونية والرقابية، والتنظيم المالي، وتسيير السياسة النقدية، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وامتلاك وتشغيل أنظمة الدفع والتسوية وكذا الحفاظ على الاستقرار النقدي، فالتعثر الذي يصيب أي مكون يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي الاجمالي، ويمكن أن يكون الاستقرار المالي أو عدمه في أي وقت بفعل إما إجراءات تخص المؤسسات العامة أو الخاصة أو كلاهما بشكل متزامن.

---

[1] عبد القادر الخليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص 138.

[2] Peter p. morga, victor pontines, **Financial Stability and Financial Inclusion**, AsianDevelopment Bank Institute, Tokyo, Japan, No 488, joly 2014 , p 03.

[3] Garry j. schinasi, **Definig financial stability**, IMF Working Paper no: WP/04/187, international capital markets department, International monetary fund, October 2004, p p 6-7.

2- التداخل بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي: هو أن الاستقرار المالي لا يتطلب فقط أن يؤدي التمويل دوره بشكل كامل في تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد والمخاطر، وتنمية النمو، وتسهيل تراكم الثروة، بل يتطلب كذلك أن تقوم أنظمة الدفع والتسوية بدورها الاقتصادي بشكل سليم وهو ما يفسر هذا التداخل.

3- الاستقرار المالي يضم الأبعاد الوقائية والعلاجية: لا يتعلق مفهوم الاستقرار المالي بعدم وجود الصدمات المالية فقط، بل يرتبط كذلك بقوة النظام المالي على الحد من أي اضطراب واحتوائه والتعامل معه قبل أن يشكل خطراً على استقرار هذا النظام أو انتقاله لتشمل العمليات الاقتصادية عن طريق ايجاد آليات التصحيح الذاتي، وبالتالي يمكن في هذه حالة أن يكون هناك اختيار في السياسة العامة التي تتضمن المفاضلة بين السماح لميكانيزمات سوق العمل على حل الصعوبات الممكنة والتدخل الفعال والسريع.

4- الترابط بين مخاطر الاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي: يجب صياغة الاستقرار المالي تبعاً لنتائجه وآثاره المحتملة على الاقتصاد الحقيقي، فالاختلالات في المؤسسات أو الأسواق المالية لا يمكن اعتبارها على أنها تشكل تهديداً على استقرار النظام المالي، إن لم تشكل خطراً على النشاط الاقتصادي.

5- المبدأ الخامس حركية الاستقرار المالي: وهو أن يُنظر إلى الاستقرار المالي على أنه سلسلة مستمرة، لأنه يتميز بديناميكية سواءا عبر الزمن أو من خلال تطور الابتكارات المالية، بالإضافة إلى ذلك يمكن النظر إليه على أنه يتناسب مع استقرار مكوناته كظروف الأسواق المالية، صلابة المؤسسات المالية، وفعالية عناصر البنية المالية التحتية.[1]

ثالثاً- آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

إن عملية تحقيق الاستقرار المالي تبدأ ضمن نطاق إطارها العام بتقييم ورصد وتحليل كل المخاطر ونقاط الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تعلق الأمر بالعناصر الأساسية المكونة للنظام المالي كالقطاع المالي (المؤسسات والأسواق المالية)، أو المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية

[1] بوكستاني رشيد، مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 05، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 237

المالية، أو تلك المتعلقة بالمخاطر الاقتصادية الكلية ذات علاقة بالنظام المالي، والشكل الموالي يبين اجراءات تحقيق الاستقرار المالي.

الشكل رقم (02-02): إجراءات تحقيق الاستقرار المالي

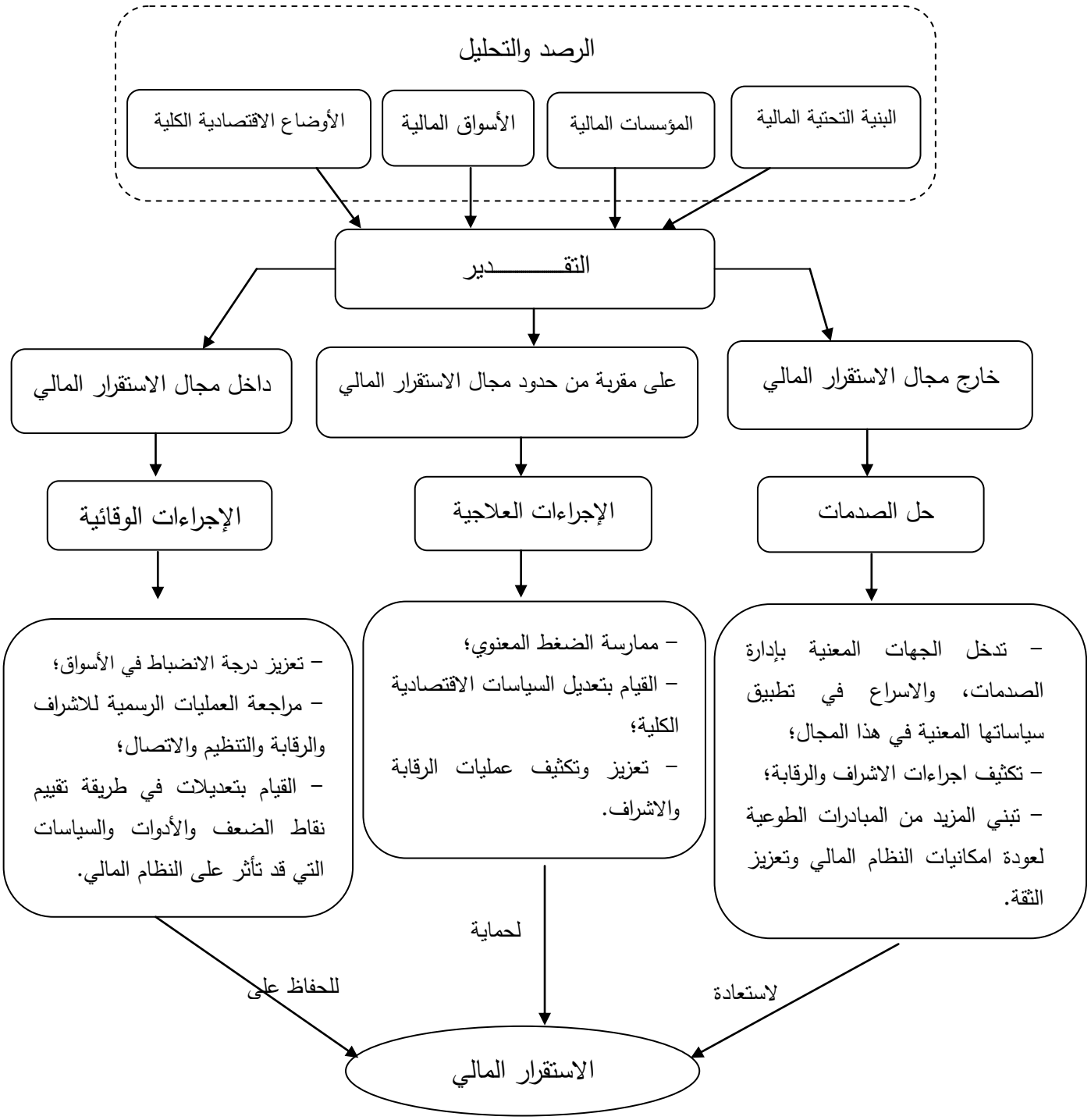

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

– أحمد شفيق الشاذلي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودوره البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص ص 47-49.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن لتحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه يتم من خلال أطر وآليات تعتمد على الرصد والتحليل (البنية التحتية المالية، المؤسسات المالية، الأسواق المالية، الأوضاع الاقتصادية الكلية)، وعلى ضوء مخاطر ومواطن الضعف المحتملة في المكونات الرئيسة للنظام المالي يتم التقدير الواضح والتدقيق لهذه المخاطر سواء خارج نطاق الاستقرار وكذا على مقربة حدود نطاقه، وكذلك داخل نطاقه عن طريق اعتماد مجموعة من الإجراءات المتخذة على حسب نوعية التقدير من خلال سياسات وقائية وعلاجية، تهدف في مجملها إلى الحفاظ وحماية واستعادة الاستقرار المالي.

رابعاً- أهمية الاستقرار المالي

يمكن التعرف على أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي: [1]

✓ أشار التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في سنة 2008 المُعنون ب "المخاطر العالمية 2008" أن الأنظمة المالية المضطربة لا سيما صدمة الرهن العقاري التي تفاقمت في الولايات المتحدة الأمريكية تُشكل عائقاً كبيراً ينعكس سلباً على استقرار النظام الاقتصاد العالمي، لهذا السبب دعا التقرير إلى تحسين حوكمة النظام المالي العالمي، وزيادة التدخل في الأسواق المالية لتقليص من شدة المخاطر، كما حرص هذا التقرير على أن الاهتمام الكبير بالأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية قد يدفعان الشركات والحكومات إلى مع تهاون المخاطر الأقل ضرراً كالتغيرات المناخية، مما قد يجعل عملية التعامل مع مثل هذه المشاكل الحرجة طويلة الأجل أكثر صعوبة في المستقبل؛

✓ امتداد الاختلالات المالية بشكل واسع على الصعيد الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث تؤدي الاهتزازات المالية إلى زيادة التأثير على قنوات الائتمان البنكية وغير البنكية في الاقتصاديات المتقدمة، ويبين هذا الامتداد مدى هشاشة النظام المالي القائم، وأبرز مثال على ذلك الصدمة المالية العالمية 2008 التي أكدت على الهشاشة التي يتميز بها النظام المالي العالمي.

✓ غياب الاستقرار المالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ففي ظل انعكاسات الصدمة المالية 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى بقية دول العالم، قام صندوق النقد

[1] أحمد مهجي بلوافي، **البنوك الاسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي**، مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، المجلد 21، العدد 02، جدة، السعودية، 2009، ص ص71- 74.

الدولي بإعادة النظر في تنبؤاته الخاصة بالنمو الاقتصادي، حيث أعلن هذا الصندوق على أنه كلما زادت شدة الصدمات المالية وزادت مدة بقائها كلما انخفضت مستويات النمو الاقتصادي.

✓ إن الاضطرابات المالية التي ضربت آسيا واليابان وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وصدمة الديون السيادية التي ضربت الاتحاد الأوروبي هي نماذج ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتجاوز فيه دورة ظهورها الواحدة تلوى الأخرى أكثر من عشر سنوات، وهذا ما أكده الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان مينسكي الذي توصل إلى استنتاج مضمونه أننا نحاول تحقيق الاستقرار المالي لنظام مالي هش وغير مستقر وأكثر عرضة للصدمات.

نتيجة لما سبق فقد أصبحت قضية تحقيق الاستقرار المالي أحد أهم الاهتمامات الأساسية التي تشغل بال أعمال واجتماعات الأطراف المعنية من مؤسسات وأفراد على الصعيد العالمي.

المطلب الثاني : تعريف عدم الاستقرار المالي ومصادره

إن المشاكل المالية التي يتعرض لها النظام المالي هي السبب الرئيسي في انتقاله من حالة الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار، لذا سنحاول في هذا المطلب تعريف عدم الاسقرار المالي، وتبيان أهم مصادره.

أولاً- تعريف عدم الاستقرار المالي

هناك عدة تعاريف لعدم الاستقرار المالي، نذكر منها:[1]

التعريف الأول: يشير عدم الاستقرار المالي إلى عدم القدرة النظام المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الذين لديهم القدرة على الاستثمار، كما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة خطر حدوث صدمة مالية مما يعني امكانية وقوع شلل في النظام المالي، وعدم القدرة على تقديم خدمات الدفع أو تقديم القروض بشروط عادلة لتشجيع الاستثمار، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى حدوث تراجع في النشاط الحقيقي للاقتصاد.

التعريف الثاني: يحدث عدم الاستقرار المالي بفعل وجود خلل في السياسات التي تطبقها البنوك المركزية، أو عند ظهور صدمات في النظام المالي والتي يمكن أن تتزايد بشكل كبير في حالة عدم توفر أو نقص المعلومات الكافية، مما يؤدي إلى عدم قدرته على القيام بوظيفته الرئيسية ألا وهي تخصيص وتوجيه الموارد المالية اتجاه فرص الاستثمارية المنتجة (انهيار عملية الوساطة المالية).

[1] عمامرة ياسمينة، هادفي تركية، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركزي الجامعي آفلو، الجزائر، 2020، ص 38.

التعريف الثالث: عرف Roger Ferguson* عدم الاستقرار المالي على أنه يتسم بثلاث معايير أساسية هي:[1]

- ✓ ارتفاع مجموعة مهمة من أسعار الأصول المالية عن قيمتها الحقيقية بصورة مفاجئة؛
- ✓ تشوه آداء الأسواق المالية وعدم قدرته على ضمان الائتمان محلياً ودولياً؛
- ✓ انحراف إجمالي الانفاق أو احتمال انحرافه بشكل ملحوظ سواء كان بالزيادة أو بالنقصان عن القدرة الانتاجية للاقتصاد.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن عدم الاستقرار المالي هو الحالة التي يتدهور فيها الأداء الاقتصادي نتيجة تعرض النظام المالي لسلسلة من حالات الهلع البنكي أو عند فشل المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها.

ثانياً- مصادر عدم الاستقرار المالي

إن تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه لأطول مدة ممكنة هدف صعب تحقيقه، وذلك بالنظر إلى انتشار مجموعة من المخاطر النظامية ومواطن الضعف التي تهدد استقرار النظام المالي سواء كان من داخل النظام المالي أو من خارجه، ويمكن معرفة أسباب عدم الاستقرار المالي من خلال المخاطر التالية:[2]

1- المخاطر الداخلية: يمكن أن تحدث في أي عنصر من عناصر الثلاث للنظام المالي، وهي:

1-1- المؤسسات المالية: يمكن أن تحدث المخاطر الداخلية في مؤسسة مالية معينة ثم تنتشر فيما بعد إلى باقي مكونات أخرى للنظام المالي، أو قد تتأثر بها مجموعة أخرى من المؤسسات بشكل متزامن بسبب تعرضها لنفس المخاطر.

1-2- الأسواق المالية: غالباً ما تتعرض الأسواق إلى مخاطر الطرف المقابل، عدم تطابق أسعار الأصول، وظهور موجات من السحب وانتقال العدوى.

---

* خبير اقتصادي ومحامي ومدير تنفيذي أمريكي، شغل منصب نائب لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي من عام 1999 إلى 2006، كما شغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي لجمعية التأمين والمعاشات التقاعدية الأمريكية من عام 2008 إلى عام 2021، كما تم تعيينه في مجلس إدارة لعديد من الشركات.

[1] Roger w. fergoson, **should financial stability be an Explicit central bank objective?,** challenges to central banking from globalized financial systems, board of governors of the federal reserve system,conference at the IMF, in Washington, 16-17,2002 , p 02.

[2] غازي سيناشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

1-3- البنية التحتية المالية: قد تؤدي المشاكل التي تظهر في المؤسسات المالية كحالات توقف الأنظمة التشغيلية وتركز المخاطر إلى حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية، مما يترتب عليها حدوث مضاعفات أكبر في النظام المالي، وبالتالي فإن جوانب الضعف التي تحدث في هذه البنية يمكن أن تؤدي إلى حدوث حالات من التوقف عن العمل.

2- المخاطر الخارجية: نظراً لأن الاستقرار المالي يتميز بضعف اتجاه الصدمات الخارجية فإن المخاطر الخارجية تنشأ من مشاكل خارج النظام المالي كحدوث تغيرات مفاجئة في الميزان التجاري لدولة ما، أو اضطرابات في أسعار البترول، أو في حالة توقف دولة مجاورة عن سداد ديونها السيادية، أو حدوث تغيرات المفاجئة في ظروف السوق، أو الابتكارات التكنولوجية، أو كوارث طبيعية أو الأحداث السياسية، كما قد تؤدي الظروف المرتبطة بالاقتصاد الكلي كانهيار شركة كبيرة إلى اضعاف ثقة السوق وخلق اضطربات تنعكس على النظام المالي ككل.

وعموماً يمكن توضيح مصادر عدم الاستقرار المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-01): مظاهر عدم الاستقرار المالي

المخاطر الداخلية	المخاطر الخارجية
مخاطر على أساس المؤسسات	**اضطرابات اقتصادية كلية**
المخاطر المالية (الائتمان، السيولة، السوق، العملة، سعر الفائدة)	مخاطر متعلقة بالبيئة الاقتصادية
المخاطر التشغيلية (مواطن الضعف في تكنولوجيا المالية، مخاطر السمعة، المخاطر المالية/ المرتبطة بالنزاهة، مخاطر استراتيجية الأعمال، مخاطر كفاية رأس المال، تركز المخاطر)	اضطرابات السياسية
مخاطر على أساس الأسواق	**الأحداث**
خطر الطرف المقابل	الكوارث الطبيعية
عدم تطابق أسعار الأصول (الائتمان، السيولة)	التطورات السياسية
العدوى	انهيار الشركات الكبرى
مخاطر على أساس البنية التحتية	
مخاطر نظم الدفع والتسوية والمقاصة	
جونب الهشاشة في البنية التحتية (القانونية، التنظيمية، الرقابية، المحاسبية)	
انهيار الثقة المؤدي إلى موجات السحب سلسلة الآثار التعاقبية	
سلسلة الآثار التعاقبية	

المصدر: ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص26.

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

أثارت الصدمة المالية العالمية 2008 أسئلة مهمة حول دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي وكيفية المحافظة عليه، ويمكن توضيح هذه الأدوار فيما يلي:

1- وظيفة البنوك المركزية عن سلامة النظام البنكي: في حالة ظهور اضطرابات تشكك في قدرة النظام البنكي على الصمود ضد الصدمات، فقد تكون هناك حالة من انعدام أمان يصعب التنبؤ بانعكاساتها ليس فقط على مستوى الزبائن الذين يتعاملون مع البنوك، بل يمكن أن تمتد أيضاً إلى المتعاملين في القطاع المالي ككل، ومن أكثر الأخطاء شيوعاً أنه عند نشوء الصدمات المالية أن أصحاب رؤوس الأموال ومديري البنوك والهيئات العمومية يلجأون إلى عدم الاعلان عن الخسائر التي يتعرض لها النظام البنكي، كما قد تأخذ البنوك زمام المبادرة في إخفاء القيمة الفعلية للقروض المتعثرة والافصاح عن معدلات الملاءة المالية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية لحالة تلك البنوك، وفي هذا السياق يتضح مدى أهمية وجود أنظمة الرقابة الاحترازية البنكية الفعالة من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي، وتتمثل مهمة هذه الأنظمة في التأكد من أن البنوك تمارس قواعد الحيطة والحذر، والتأكد من أن معدلات الملاءة المالية كافية لمواجهة المخاطر الناشئة عن مختلف العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنوك المركزية أن تلعب دوراً كبيراً في حماية الاقتصاد من الآثار السلبية لانفجار فقاعة أسعار الأصول والتي لا تضر فقط النظام البنكي بل تمس أيضاً القطاع المالي،[1] كما يمكن للبنك المركزي أن يلجأ إلى قبول الودائع من النظام البنكي بسعر فائدة معين لحل مشكل فائض السيولة في البنوك والتي يتعرضون معها إلى خسائر بسبب عدم قدرتهم على استثمار أموالهم لعوامل خارجية،[2] ويتم ذلك عن طريق اعتماد البنك المركزي على سياسة نقدية فعالة، ومتابعة تغيرات أسعار الأصول واستهداف المستوى العام للأسعار، واتخاذ القرارات الصادرة عن السياسة النقدية بشأن بيانات الأصول وكذا المستوى العام للأسعار.[3]

---

[1] نبيل بوفليح، عمر روبحي، **الاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه مع الاشارة إلى حالة الاستقرار المالي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول"**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2018، ص ص 9-10.

[2] أحمد شفيق الشاذلي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودوره البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص 53.

[3] نبيل بوفليح، عمر روبحي، مرجع سبق كره، ص 10.

2- وظيفة البنوك المركزية عن سلامة أنظمة الدفع والتسوية والمقاصة: يحرص البنك المركزي على ضمان كفاءة وفعالية أنظمة المدفوعات في انجاز المهام المنوطة بها عن طريق تنفيذ مجموعة من الاجراءات، ويتمثل التحديد الواضح لأهداف نظام المدفوعات الخطوة الأولى لهذه الاجراءات، وكذا التحقق من مدى اتساق أنظمة التشغيل السارية مع المبادئ الرئيسية المتعارف عليها، والافصاح عن دور كل المكونات الأساسية لأنظمة المدفوعات، ومن أجل تسهيل تطبيق هذه الاجراءات يجب على البنك المركزي توسيع إطار رقابته لضمان انسجام أنظمة المدفوعات والتي لا يديرها فقط بتعزيز قدراته البشرية والفنية للقيام بهذا الدور، بل يديرها كذلك بالتعاون مع البنوك الأخرى والسلطات المحلية والأجنبية المختصة بذلك من أجل زيادة ثقة وفعالية أنظمة المدفوعات عن طريق تطبيق المبادئ الرئيسية، وبشكل عام يجب على البنك المركزي أن يهدف فيما يتعلق بأنظمة الدفع والتسوية إلى تحقيق مايلي:[1]

- ✓ تجنب المخاطر النظامية بما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي؛
- ✓ زيادة كفاءة وفعالية طرق الأداء وأنظمة المدفوعات؛
- ✓ الحرص على ضمان الأمن في استعمال النقود وثقة الجمهور بها كأصل للتسوية؛
- ✓ العمل على حماية أحد أهم قنوات الانتقال السياسة النقدية.

3- وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على استيعاب الصدمات: من الجوانب المهمة لضمان تحقيق الاستقرار المالي هو أن تقوم البنوك المركزية بتطوير واستحداث نماذج رياضية تهدف إلى الوقوف على العلاقة الموجودة بين أداء الاقتصاد الكلي والمتمثلة في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بين أكثر المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالحكم على أداء الاقتصاد الكلي التي تأثر في أداء القطاع البنكي هي تطور الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الاستثمارات المنفذة ...إلخ، وبين سلامة القطاع البنكي والمتمثلة في مؤشرات الصلابة البنكية التي تأتي في مقدمتها الديون المتعثرة ومن ثم هناك دور اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تبين انعكاس ظهور الصدمة في متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي، لذلك يحتاج البنك المركزي عند إعداده لنماذج قياسية

[1] مولاي مصطفى سارة، عبد القادر خليل، **الاطار العام للاستقرار المالي ودورر البنوك المركزية في تحقيقه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24 و 25 أكتوبر 2018، ص16.

إلى مراعاة الظروف الاقتصادية التي قد ينتج عنها سيناريوهات مقترحة على البنوك وذلك حتى تتميز العملية بالوضوح والتكامل.[1]

كما تجدر الاشارة إلى أن بنك التسويات الدولية قام بإصدار دراسة تحت عنوان: الادارة الرشيدة للبنك المركزي والاستقرار المالي، أدرجت فيها بعض النتائج كحوصلة لمهمة دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي تجسدت أهم هذه النتائج في:[2]

- ✓ ضرورة مشاركة البنوك المركزية في تنفيذ وصياغة الاستقرار المالي؛
- ✓ لتحقيق الاستقرار المالي يجب على البنوك المركزية أن تكون الترتيبات الادارية الخاصة بها تتناسب مع ماهو مدرج في سياستها النقدية؛
- ✓ الكشف المقدم فيما يتعلق بمسؤوليات وأدوار كافة الأطراف المختصة بسياسة الاستقرار المالي كالبنوك المركزية وشركات التأمين على الودائع والأسواق المالية وما إلى ذلك، وما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الفعالة والسريعة وفي الوقت المناسب؛
- ✓ لا يوجد هيكل بسيط يأكد من أن الإجراءات المطلوبة لتحقيق كافة الأهداف ذات العلاقة بالاستقرار المالي سيتم التعرف عليها بسهولة، بل هناك العديد من السياسات والأدوات المختلفة والمعقدة والتي تنعكس على الجهات المعنية بمختلف الطرق، وهذا سبباً منطقياً مقنعاً يبين ضرورة الاهتمام بعناية في تصميم ترتيبات الإدارة.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الاستقرار المالي

تضافرت العديد من الجهود على غرار صندوق النقد الدولي، لجنة بازل، مجلس الاستقرار المالي والبنوك المركزية لبعض الدول لتوفير مجموعة من المؤشرات التي تقيم مدى سلامة النظام المالي، عرفت هذه المؤشرات بالمؤشرات السلامة المالية الكلية، وتعمل هذه الهيئات على اتخاذ ووضع سياسات واجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الصدمات، قسمت هذه المؤشرات إلى مؤشرات على المستوى الكلي، ومؤشرات على المستوى الجزئي (المؤسسات المالية، الأسواق المالية، البنية التحتية).

أولاً- مؤشرات قياس الاستقرار المالي على المستوى الكلي

يمكن أن يؤثر تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية سلباً على الاستقرار المالي، لذا يجب رصـد تطور

[1] أحمد شفيق شاذلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

[2] Stefan Ingves, Governor, Sveriges Riksbank, **Central bank governance and financial stability**, Bank for International Settlements, May 2011, p01.

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بسلامة النظام المالي، ومن بين هذه المؤشرات نجد:[1]

1- النمو الاقتصادي: إن تراجع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى ضعف قدرة المدينيين (المقترضين) على الوفاء بتعهداتهم مما يساهم بشكل كبير في زيادة المخاطر الائتمانية، كما يؤثر انهيار بعض القطاعات التي تعتمد فيها قروض المؤسسات المالية سلباً وبطريقة مباشرة على قوة واستقرار هذه المؤسسات المالية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار النظام المالي ككل.

2- ميزان المدفوعات: يمكن أن يؤدي زيادة عجز في الحساب الجاري إلى حدوث صدمة في سعر الصرف التي تؤثر سلباً وبشكل مباشر على استقرار النظام المالي، خاصة إذا كان هذا العجز ممول من موارد مالية قصيرة المدى، كما تعتبر أيضاً تراجع الاحتياطات في النظام البنكي إلى الخصوم قصيرة المدى مؤشراً على عدم الاستقرار المالي.

3- التضخم: يُؤثر تذبذب مستوى التضخم سلباً على دقة تقييم المخاطر وبأخص المخاطر السوقية والائتمانية، لأنه يرتبط بصفة مباشرة بتقلب المستوى العام للأسعار الذي يشوه المعلومات التي ترتكز عليها المؤسسات عند تقديرها لمخاطر الاستثمار والائتمان، كما يؤثر التراجع الحاد والسريع في مستويات التضخم بشكل سلبي على السيولة و درجة الاعسار المالي في مختلف المؤسسات المالية.

4- أسعار الفائدة وأسعار الصرف: ان ارتفاع درجة تقلب هذه الأسعار يؤدي إلى تزايد المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة والصرف في المؤسسات المالية، إذ أن التقلبات العالية في أسعار الصرف يمكن أن تسبب صعوبات بالنسبة للمؤسسات المالية نتيجة عدم التناسق في سعر صرف العملة بين الأصول والخصوم المالية لهذه المؤسسات، كما يمكن أن يؤثر تزايد أسعار الفائدة العالمية في درجة تعرض النظام البنكي في الأسواق الناشئة إلى اضطربات وهزات عالمية.

5- ازدهار الاقراض وأسعار الأصول: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويسود هذا النوع من الازدهار غالباً في الفترات ما قبل الصدمات المالية، أما فيما يخص ازدهار الأصول فإن السياسة النقدية التوسعية هي أحد أهم العوامل التي أدت إلى هذا الازدهار، حيث يؤدي التغير غير المتوقع في هذه السياسة النقدية لتصبح سياسة انكماشية إلى تراجع قيمة الأصول، وهو ما يخلق الأوضاع المناسبة للاعسار المالي في المؤسسات المالية.

---

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقي –حالة العراق)**، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، دون سنة النشر، ص ص 10-11.

كما أن هناك مجموعة أخرى من العوامل قد تأثر سلباً على الاستقرار المالي منها: انتقال عدوى الاقتراض والاستثمار الموجه، علاقات الحكومة بالنظام البنكي والاضطرابات في الموازنة، بالإضافة إلى حجم المتأخرات المالية في الاقتصاد والتي يعكس الصعوبات في خدمة الدين مما يأثر على درجة السيولة.

ثانياً- مؤشرات قياس الاستقرار المالي على المستوى الجزئي

تتطلب عملية تقييم استقرار النظام المالي الاعتماد بشكل أكبر على مجموعة من المؤشرات التي تحدد مدى استقرار المؤسسات المالية والأسواق المالية، فضلاً عن تقييم مدى ملاءمة البنية التحتية المالية لدعم استقرار النظام المالي.

1- مؤشرات استقرار المؤسسات المالية: وتتكون من مؤشرات الحيطة الجزئية التي تم جمعها لتقييم صلابة مؤسسات القطاع المالي كل على حدا، وهي تستند على ستة مؤشرات التي تعرف باسم إطار (CAMELS)، وهو أحد المؤشرات الرئيسية التي تعمل كأداة انذار مبكر لمختلف المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، إلى جانب اختبارات الإجهاد ومؤشر z-score اللذين يقيسان مدى قدرة المؤسسات المالية على تحمل والتصدي لمختلف الصدمات المالية التي تتعرض لها.

1-1- معيار CAMELS: يعرف على أنه مؤشر سريع يكشف حقيقة الموقف المالي لأي بنك، وهو من بين أهم أساليب الرقابة المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني تبين حقيقة وضع البنك،[1] ويغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E والسيولةL،[2] وفيما يلي مؤشرات الحيطة الجزئية:

1-1-1- مؤشرات كفاية رأس المال (Capital adequacy): تحدد مدى قدرة المؤسسات المالية على مجابهة الصدمات التي تصيب بنود ميزانياتها، وبالتالي تكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أبرز المخاطر المالية كمخاطر الائتمان، أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها

[1] بلعزوز بن علي، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 66.

[2] بلقلة براهيم وآخرون، **فعالية الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 36.

المؤسسات المالية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمعاملات خارج الميزانية كالتعامل في المشتقات المالية،[1] ومن بين المؤشرات نجد:[2]

أ- **معدلات رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** يقاس هذا المؤشر بنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، ويشير تراجع هذا المؤشر إلى ارتفاع تعرض عناصر الميزانية للمخاطر وامكانية عدم كفاية رأس المال لمجابهة هذه المخاطر.

ب- **مؤشر التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** ويستعمل هذا المؤشر لتجنب المشاكل الناتجة عن عملية التجميع.

1-1-2- مؤشر جودة الأصول (Asset quality): ترتكز درجة موثوقية نسب رأس المال على مصداقية مؤشرات جودة الأصول ونوعيتها، وغالباً ما تنشأ مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات المالية من صعوبة تسييل الأصول ونوعيتها، ومن هنا تظهر أهمية تتبع ورصد مؤشرات جودة الأصول، كما يجب أيضاً مراعاة المخاطر الائتمانية التي تنطوي عليها عمليات خارج الميزانية،[3] وينظر عادة إلى تقييم جودة الأصول من زاويتين مختلفتين:[4]

أ- **مؤشرات مرتبطة بالمؤسسات المقرضة:** تتمثل فيما يلي:

✓ **نسبة التركيز الائتماني القطاعي:** يعكس هذا المؤشر درجة تركز القروض في قطاع اقتصادي محدد مما قد يعني تعرض القطاع البنكي للتغيرات التي حدثت في هذا القطاع، حيث ظهرت العديد من الصدمات البنكية وتفاقمت بشكل كبير نتيجة تحول الصدمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع البنكي نتيجة تركز الائتمان في هذه القطاعات.

✓ **حجم الإقتراض المقوم بالعملات الأجنبية:** تحدث كثيراً في الشركات المحلية التي تفتقر إلى مصادر ثابتة للإيرادات بالعملة الأجنبية خلال الفترات التي توسع فيها البنوك الاقراض بالعملة

---

[1] Owen Evans, Alfredo M.Leone, Mahinder Gill, and Paul Hilbers, **Macroprudential Indicators of Financial System Soundness,** occasional paper, international monetary fund, Washington, April 2000, p05.

[2] زيتوني عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، ص 16، متاح على الموقع: https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc، تاريخ الاطلاع: 2022/05/23

[3] قوال زويوية إيمان، **تحليل مكونات التقييم الأمريكي CAMELS**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 16، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017، ص 91.

[4] زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-18

الأجنبية، الأمر الذي يجعل هذه الشركات دائماً أكثر عرضة لمخاطر أسعار الصرف وتحول تلك المخاطر إلى المؤسسات البنكية المقرضة في صورة مخاطر ائتمانية.

✓ **نسبة القروض غير العاملة (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض):** يدل ارتفاع هذا المؤشر إلى الضعف في محفظة الاقراض بالنسبة للمؤسسة المالية، مما ينعكس ذلك سلباً على صافي الدخل ووضع التدفقات النقدية ودرجة الاعسار في المؤسسة المالية، ويتم حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض غالباً مع نسبة الاحتياطات المخصصة لهذه القروض المتعثرة.

✓ **مخاطر الأصول (نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول):** على سبيل المثال يمكن أن يشير ارتفاع مستوى الاستثمار في السندات الحكومية إلى سياسة استثمارية متحفظة، كما يمكن أن يشير إلى وجود صعوبات في معدل كفاية رأس المال وهذا يعني أن تراجع هذا المؤشر لا يشير بالضرورة إلى جودة الاستثمار، لذلك تحاول المؤسسات المالية تحسين صورة كفاية رأس مالها من خلال الاستثمار في السندات الحكومية ذات الوزن الصفري للمخاطر.

✓ **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** إن القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة الخاسرة من طرف القطاع البنكي تحتوي على امكانية تعرض المؤسسات البنكية إلى مخاطر ائتمانية خاصة وأن بعض الدول لا تصنف القروض المقدمة للقطاع العام على أنها قروض متعثرة حتى ولو كان هناك تأخير في سدادها أو في حالة عدم دفعها على الاطلاق.

✓ **القروض المرتبطة (نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض):** وهي تلك القروض الممنوحة إلى مجموعة مرتبطة من المقترضين أو حتى القروض المقدمة للمؤسسات أخرى مرتبطة بالمؤسسة المالية نفسها، وتكمن خطورة هذا النوع من القروض في حقيقة أن القروض الممنوحة للمؤسسة المالية أو غير المالية المتصلة بالمؤسسة المالية المقرضة تتم الموافقة عليها دون التحقق من الجدارة الائتمانية للمؤسسة المقترضة كون أنها تابعة لنفس المجموعة التي تعمل فيها المؤسسة المقرضة.

✓ **مؤشر الرفع المالي (نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال):** ان ارتفاع هذا المؤشر يعكس ارتفاع نمو الأصول بمستوى أعلى من نمو رأس المال.

ب- مؤشرات المؤسسة المقترضة: أثناء تحليل مؤشرات جودة الأصول يجب الأخذ بعين الاعتبار امكانية قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي تعكس هذه المؤشرات جودة القروض التي تقدمها المؤسسات المقرضة، تتمثل هذه المؤشرات في:

✓ **نسبة الدين إلى حقوق الملكية (نسبة الدين إلى أسهم رأس المال):** والذي يتتمثل بشكل رئيسي في رصد نسبة الرافعة المالية للمؤسسات غير المالية.

✓ **مؤشرات ربحية قطاع الشركات:** يمكن استخدام التراجع الحاد في مؤشرات الربحية بالنسبة لقطاع الشركات كمؤشر رائد يسبق الإعسار المالي للمؤسسات البنكية.

✓ **مؤشر القطاع العائلي:** يستخدم هذا المؤشر بشكل كبير في الدول التي تمثل فيها القروض الشخصية نسبة مرتفعة من إجمالي القروض.

✓ **المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية:** وتشمل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد، وكذلك نجد مؤشرات التأخر عن السداد وغيرها من المؤشرات التي تعطي صورة دقيقة عن حالة الشركات وانعكاساتها على القطاع البنكي.

1-1-3- مؤشرات سلامة الإدارة (Management quality): تعتبر جودة الإدارة المفتاح الأساسي لتقييم أداء المؤسسات المالية، حيث تستخدم هذه المؤشرات على نطاق واسع على مستوى المؤسسات الفردية، لذلك لا يمكن تجميعها بسهولة في هذا المجال،[1] وهي عبارة عن مؤشرات نوعية وليست كمية ويتم تطبيق معظمها في إطار المخاطر التشغيلية، ومع ذلك هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس سلامة الإدارة كنسب الانفاق، معدل الإيرادات لكل موظف، وكذا مدى اتساع عدد المؤسسات المالية.[2]

1-1-4- مؤشرات الإيرادات والربحية (Earnining management): يشير تراجع مؤشرات الربحية إلى وجود مشاكل في ربحية المؤسسات المالية، أما في حالة الارتفاع الحاد في هذه المؤشرات يمكن أن يعكس ذلك على وجود سياسة استثمارية في المحافظ المالية ذات درجة عالية من المخاطر،[3] وهو ما يدل على كفاءة ادارة البنك في حين ان انخفاضها يدل على اتجاه اعتماد المؤسسة على تمويل متحفظ بالقروض، حيث تعتبر هذه المؤشرات من بين أصعب الاتجاهات بالنسبة للبنك بسبب عدم وجود طريقة متكاملة تحدد متى يكون البنك في وضعية مربحة، خاصة وأن العديد من الفرص

[1] Owen Evans, Alfredo M.Leone, Mahinder Gill, and Paul Hilbers, , op cit , p 08.

[2] عبد الغامي بن علي، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص ص 146- 147.

[3] بلقلة ابراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الاستثمارية تشمل التضحية بالربح الحالي بهدف الحصول على أكبر ربح في المستقبل،[1] وهناك عدة نسب يمكن الاعتماد عليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية ومن بين الأكثر شيوعاً نجد: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، وكذا مؤشرات الربحية الهيكلية. [2]

1-1-5- مؤشرات السيولة (liquidity position): قد تضطر المؤسسات المالية ذات مستوى عال من الملاءة إلى الاغلاق بسبب سوء إدارة السيولة،[3] لذلك ينبغي متابعة مؤشرات سيولة المؤسسات المالية من بينها: القروض المقدمة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية، نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، التجزئة في معدلات الاقراض بين البنوك، إضافة إلى نسبة الودائع إلى القروض، وكذا هيكل استحقاق الأصول والخصوم (نسب الأصول والخصوم)، فضلا عن مؤشرات سيولة السوق الثانوية. [4]

1-5-6- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق (Sensitivity to market risk): ترتبط هذه المؤشرات بشكل كبير بالمحافظ الاستثمارية للمؤسسات البنكية، إذ تشمل هذه المحافظ على كم هائل من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية وسندات المؤسسات، وتتعرض هذه الأدوات المالية لمختلف المخاطر كمخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار السلع، مخاطر الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة، ولكل منها لها معايير مختلفة، لكن هناك معيار إحصائي موحد يقيس كل هذه المخاطر والذي يعرف بالقيمة المعرضة للخطر (مقياس var)، والتي تقيس الحد الأقصى للخسارة الممكنة في المحفظة الاستثمارية لفترة زمنية محددة،[5] ونظراً إلى أهمية هذا المقياس فقد فرضت لجنة بازل للرقابة البنكية على البنوك والمؤسسات المالية إجراء اختبارات من فترة إلى أخرى لاختبار دقة التقديرات التي يتم من خلالها تحديد متطلبات رأس المال لمحاولة تصور ظروف حدوث الصدمات، وتصنف القيمة المعرضة للخطر إلى ثلاث مناهج، يتمثل المنهج الأول في المنهج

---

[1] أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل، **قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص- ج2)، العراق، سبتمبر 2021، ص 38.

[2] عبد الغامي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3] مخلفي سارة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] Owen Evans, Alfredo M.Leone, Mahinder Gill, and Paul Hilbers, , op cit , p 04.

[5] زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المعلمي الذي يتضمن نموذج التباين المشترك، ونموذج التقريب التربيعي، أما المنهج الثاني يتمثل في المنهج غير المعلمي الذي يسمى أيضاً بالمنهج المحاكاتي والذي يتكون من نموذج المحاكاة التاريخية، ونموذج محاكاة مونتي كارلو، في حين أن المنهج الثالث والأخير يتمثل في منهج الشبكات العصبية الاصطناعية.[1]

1-2- اختبارات الضغط (الاجهاد): من منظور الاقتصاد الكلي ينظر صندوق النقد الدولي إلى هذه الاختبارات على أنها جزء مهم في التحليل الاحترازي الكلي الذي يساعد على متابعة وتوقع مواطن الضعف المتوقعة في النظام المالي، كما تجرى اختبارات الضغط كذلك على المستوى الجزئي عن طريق قيام كل بنك باستعمال تقنيات أو مجموعة من المتغيرات المالية لتقييم التأثير المتوقع لحدث محدد على البنك وكذا مدى قدرة هذا البنك على مواجهة المخاطر،[2] وعلى الرغم من أن هذه الاختبارات أداة قوية لفهم الأوضاع في النظام البنكي، إلا أن صحة نتائجها تتأثر بالعديد من العوامل أبرزها نقص جودة البيانات والنماذج التجريبية، الأمر الذي جعل استخدام هذه الاختبارات في النظام المالي لا يزال جد محدود، لذلك يفضل استعمالها مع مجموعة أخرى من الأدوات لتحقيق أغراض سياستها كمراقبة المخاطر النظامية، أو مراجعة تخطيط رأس المال.[3]

1-3- مؤشر z-score: يعتبر هذا المؤشر من أبرز وأحدث المنهجيات المستعملة في تقييم الصلابة المالية للبنوك لأنه يعتبر بمثابة أداة انذار مبكر للقائمين على البنوك حيث ينذرهم بضرورة اتخاذ الاجراءات والخطوات التصحيحية، ويعكس هذا المؤشر عدد وحدات الانحراف المعياري التي ستنخفض بموجبها الربحية ورأس المال قبل نفاذ رأس مال البنك،[4] فهو يستخدم بشكل كبير ويساعد

---

[1] سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، **تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 89، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 123.

[2] عبد الله علي القرشي، **استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجبد 06، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص 240.

[3] By patrizia Baudino et d'autres, **Financial Stability Instute Insughts on policy implementation No 12 Stress-testing banks-a comparative analysis**, bank for international settlements, November 2018, p 02.

[4] صبرينة نقيقش، إلياس بوجعادة، **قياس خطر السيولة في البنوك الاسلامية باستخدام مؤشر S-SCORE**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، جامعة الحاج لخظر، الباتنة، الجزائر، 2021، ص55.

على التوقع بالفشل المالي بدرجة دقة تصل إلى نسبة تقدر ب95% قبل حدوث الضرر،[1] ويتم حساب هذا المؤشر من خلال اضافة متوسط العائد على حجم الأصول (ROA) إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول (E/A) وقسمة الناتج على الانحراف المعياري للعائد على الأصول $\sigma(ROA)$ على الأقل لمدة خمسة سنوات، يحسب كالتالي:[2]

$$\text{Z-score.}=\frac{u(ROA)+\frac{E}{A}}{\sigma(ROA)}$$

U(ROA) *:* تمثل متوسط العائد على الأصول لخمس سنوات.

E/A *:* حقوق الملكية على حجم الأصول.

$\sigma(ROA)$ الانحراف المعياري لنسبة العوائد على الأصول لخمس سنوات.

Z-SCORE ≤1.81: يشير إلى أن البنك فاشل ومن المتوقع أن يفلس وبالتالي فهو غير قادر على تحقيق الاستقرار المالي.

Z-SCORE ≥2.99: تدل على أن البنك ناجح وقادر على تحقيق الاستمرارية بمعنى أنه مستقر من الناحية المالية.

$1.81 > Z - SCORE > 2.99$: في هذه الحالة من صعب تحديد وضعية البنك سواء كان البنك فاشل أو أنه سيتجاوز مرحلة الخطر.

وعليه نستنتج أنه كلما كانت قيمة هذا المؤشر كبير كلما دل على انخفاض احتمال تعرض البنك للتعثر والفشل المالي وإلى أنه أكثر استقراراً والعكس صحيح.

2- مؤشرات استقرار الأسواق المالية: لقد أصبح الاعتماد على مجموعة أشمل من المؤشرات التي ترصد ظروف الأسواق المالية أمراً بالغ الأهمية، كأسواق المشتقات المالية، أسواق الأوراق المالية وغيرها، ومن بين هذه المؤشرات التي تدل على مدى استقرار الأسواق المالية نجد:

2-1- مقياس حجم السيولة في الأسواق المالية: نجد متوسط الفرق بين سعر الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية، وكذالك متوسط النسبة المئوية لحجم التعاملات اليومية في سوق الأوراق

[1] قدي عبد المجيد، **التهرب الضريبي والخناق على التنمية**، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 220.

[2] صبرينة نقيقش، إلياس بوجعادة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المالية،[1] وتجعل السيولة الاستثمارات المالية أقل خطورة، كما تسهل من الاستثمارات بعيدة الأمد، لأنها ببساطة تمكن المستثمرين من عملية تغيير محافظ أوراقهم المالية بسرعة وبتكلفة معقولة.[2]

2-2- مؤشرات قياس استقرار أسعار الأصول: على سبيل المثال الانحرافات المسجلة في نماذج تحديد أسعار الأصول، أو نسبة السعر إلى الأرباح، أو النماذج المبنية على أسس اقتصادية لتحديد الأسعار التوازنية،[3] فالأسواق المالية التي لا تستطيع تسعير الأصول المالية بصورة عادلة تظل بعيدة كل البعد عن مستويات الفعالية بسبب ضعف التعامل في هذه الأسواق.[4]

2-3- مؤشرات قياس مستويات عدم اليقين والمخاطر في الأسواق: كالاضطرابات المسجلة في مستويات أسعار الأصول الضمنية والتاريخية.

3- مؤشرات قياس استقرار البنية التحتية المالية: يمكن أن يتأثر الاستقرار المالي الإجمالي باستقرار المُكون الثالث من مكوناته ألا وهو البنية التحتية المالية، لذلك توجد مجموعة من المؤشرات المكملة التي تعطي صورة واضحة عن مدى استقرار هذه البنية منها الأرقام المسجلة في أنظمة الدفع المتعلقة ببعض الحالات مثل التوقف عن العمل بسبب وجود صعوبات تتعلق بأجهزة أو برامج الكمبيوتر أو قابلية الوصل، أو حالات التي يستحيل فيها التوصل إلى تسوية، أو حالات التباطؤ، كما يمكن للبنية التحتية المالية أن تتأثر أيضاً بالتطورات التي تلحق بالأجهزة التنظيمية أو الرقابية أو القانونية أو المحاسبية استجابة لأي ضغوط مالية.[5]

---

[1] غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] بسبع عبد القادر، صديقي مليكة، **تحليل مؤشرات واستقرار أسواق الأوراق المالية الناشئة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 96.

[3] غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[4] سليمان بن بخمة، الشريف ريحان، **مؤشرات أسواق المالية العربية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية السعودي للفترة 2007-2016**، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 13، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017، ص 44.

[5] غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

المبحث الثالث: لجنة بازل كدعامة لتعزيز الاستقرار المالي

في ظل التطورات الحاصلة والمتسارعة في البيئة البنكية والمالية تم تشكيل لجنة بازل كلجنة استشارية فنية، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[1]

- ✓ تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الاحتفاظ به؛
- ✓ تحسين طرق الرقابة الفنية على أعمال البنوك؛
- ✓ تسهيل تبادل المعلومات المرتبطة بأساليب وإجراءات الرقابة من طرف السلطات النقدية (البنوك المركزية).

تعمل هذه الأهداف في مجملها على تعزيز استقرار النظام البنكي والمالي الدولي، والقضاء على مصدر مهم ألا وهو المنافسة غير العادلة الموجودة بين البنوك، والناتجة عن الاختلافات في متطلبات الرقابة الاحترازية الوطنية بخصوص رأس المال البنوك.

المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I و II

وضعت لجنة بازل مجموعة من الاجراءات والقوانين قصد زيادة صلابة النظام البنكي والمالي ككل، وكذا التصدي لمختلف الصدمات التي من ممكن أن تهدد استقرار النظام المالي.

أولاً- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

تحتوي اتفاقية بازل على الكثير من الجوانب نذكر منها:[2]

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: تهدف هذه الاتفاقية إلى حساب الحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية، إلى جانب مراعاة مخاطر الدول إلى حد معين حيث أن معيار كفاية رأس المال لم يتضمن مواجهة المخاطر الأخرى كمخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، وكذا مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية كما ورد بموجب اتفاقية سنة 1988.

2- توسيع التركيز على جودة الأصول وكفاية المخصصات الواجب تشكيلها: إذ تم الاهتمام بجودة الأصول وحجم المخصصات الواجب تشكيلها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وما إلى ذلك من المخصصات، لأنه من غير المعقول أن يتجاوز معيار كفاية رأس المال لأي بنك من البنوك الحد

---

[1] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات ولإستيفاء مقررات بازل I II III**، دار الفكر والقانون، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 96.

[2] خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 50-51.

الأدنى المحدد بينما لا يمتلك المخصصات اللازمة في نفس الوقت، وبالتالي يجب أولاً أن تكون هناك مخصصات كافية ومن ثم يتم تنفيذ معيار كفاية رأس المال.

3- تصنيف دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين من حيث المخاطر الائتمانية: قامت لجنة بازل بتقسيم كل دول العالم إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: وتشمل دول منخفضة المخاطر، وتشمل:

✓ أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى: سويسرا، والمملكة العربية السعودية.

✓ البلدان التي أبرمت بعض الترتيبات الافتراضية وبأخص مع صندوق النقد الدولي وهي: النرويج، البرتغال، استراليا، النمسا، ايسلند، نيوزلندا، اليونان، الدنمارك، تركيا، وفلندا.

كما قامت لجنة بازل في جويلية 1994 بتعديل ذلك المفهوم عن طريق استبعاد أي بلد من هذه المجموعة إذا قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي وذلك لمدة خمسة سنوات.

المجموعة الثانية: وتشمل البلدان ذات المخاطر العالية وتضم جميع دول العالم باستثناء الدول المشار إليها في المجموعة السابقة.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من ناحية، وكذا اختلاف الملتزم الأصل من ناحية أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار عند حساب معدل كفاية رأس المال خمسة أوزان ترجيحية وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر، ص 256.

الجدول رقم (02-02): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب لجنة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	النقدية + القروض المقدمة إلى البنوك المركزية والحكومات المركزية والقروض المقدمة بضمانات نقدية ومضمونة بأوراق مالية صادرة إلى الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من قبل الحكومات والبنوك المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
من 10% إلى 50%	القروض المقدمة إلى هيئات القطاع العام المحلية (على نحو مقرر على مستوى الوطني)
%20	القروض المقدمة إلى البنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية + النقدية الخاضعة لرهن التحصيل
%50	القروض الممنوحة بضمان رهونات عقارية ويشغلها ملاكها
%100	تشمل باقي الموجودات الأخرى بما في ذلك القروض التجارية + قروض المقدمة إلى القطاع خاص + القروض المقدمة إلى جهات خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومتبقى على فترة استحقاقها ما يتجاوز سنة واحدة + قروض المقدمة إلى شركات في القطاع العام الاقتصادي + مساهمات في شركات أخرى + الموجودات الأخرى

المصدر: سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 70.

5- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: عندما يتبين أنه بعد عملية تحويل الأصول التي تتضمن بشكل أساسي من قروض مباشرة مقدمة للغير إلى أصول مرجحة باستخدام أوزان المخاطر المذكورة في الجدول رقم (02-02)، تعتقد لجنة بازل أنه من الواجب اعتبار الالتزامات العرضية على أنها بمثابتة قروض غير مباشرة لا تتضمن تحويل الأموال من البنوك إلى الغير أي أنها أقل خطورة من القروض المباشرة، وقد تمت تصفية هذه المطلوبات (الالتزامات) أو انتقالها إلى قروض مباشرة في المستقبل، وفي هذا السياق يتم مايلي:[1]

✓ باستعمال معامل التحويل الذي يسمح بتحديد حجم المخاطر حسب طبيعة الالتزام يتم تحويل الالتزام البنكي إلى قرض مباشر؛

✓ باستعمال الوزن الترجيحي للملتزم بالأصل (المدين) يتم تحويل القرض المباشر الناتج من الخطوة السابقة إلى أصل خطر مرجح، فمثلاً 20% من معامل التحويل × 10% من الوزن الترجيحي للملتزم بالأصل = 4%× قيمة الالتزام العرضي، ومقدار الناتج المتحصل عليه يدرج مقام معيار كفاية رأس المال، وعلى النحو التالي معاملات التحويل لهذه المعاملات:

[1] عبد المطلب عيد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 256- 257.

الجدول رقم (02-03): معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل

درجة المخاطر	الالتزامات العرضية
%100	بدائل الاقراض المباشر (على سبيل المثال الضمانات العامة للقروض بما فيها خطابات الإعتمادات عند الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية (بما فيها تظهير الذي يأخذ هذا الطابع)
%100	تضم اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع للبنك فيما يخص المخاطر الائتمانية
%100	المشتريات المستقبيلة للموجودات والمطلوبات عن ودائع مستقبلية، والأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئياً والتي تضم التزامات عند سحب محدد
%50	تضمنت بعض المعاملات المرتبطة بالبنود العارضة على سبيل المثال سندات ضمان حسن الاداء وتأمينات العطاءات وخطابات الاعتمادات المستندية والكفالات المرتبطة بمعاملات محددة
%20	الخصوم قصيرة الأجل ذاتية الدفع كالإعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية

المصدر: فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص89.

6- وضع مكونات كفاية رأس المال: يلعب معدل كفاية رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال قيام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة منه بغرض امتصاص الخسائر الممكنة والناتجة عن عمليات منح القروض، ويقاس هذا المعدل عادة بمعدل رأس المال إلى الأصول، لذلك فإن رأس المال يُعد من بين أهم العناصر التي تمنح للبنك الثقة عند ممارسة أعماله، ويمكن ذكر أهمية رأس المال في البنوك في النقاط التالية:[1]

- ✓ يسمح بتمويل أنشطة البنوك ومواجهة مختلف المخاطر؛
- ✓ رأس المال في البنوك وسيلة ضمان تمنح الثقة للمودعين والمقرضين؛
- ✓ يسمح للبنوك بلعب دور محوري في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ يسمح بالتقليص من تحمل المخاطر؛
- ✓ تفادي التكلفة على المودعين والمساهمين؛
- ✓ رأس مال في البنوك يسمح بتغطية الخسائر غير المتوقعة في البنوك؛

[1] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي – حالة النظام المصرفي الجزائري**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 68.

✓ تفادي المخاطر النظامية.

تعتبر هذه النقاط الخصائص الرئيسية التي يجب أن تظهر بفعل العمل البنكي الجيد من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

يتكون رأس المال من شريحتين، تتمثل في:[1]

6-1- الشريحة الأولى: وتسمى برأس المال الأساسي ويتكون من (حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح المحتجزة) – (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

6-2- الشريحة الثانية: تسمى برأس المال التكميلي (المساند) ويتكون من الاحتياطات غير المعلن عنها + المخصصات لمجابهة المخاطر العامة أو خسائر القروض + احتياطات إعادة تقييم الأصول + القروض المساندة (قروض متوسطة وطويلة الأمد) + الأدوات الرأسمالية الأخرى.

حيث يجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:[2]

✓ تحديد مجموع عناصر رأس المال التكميلي بحد أقصى قدره 50% من إجمالي مكونات رأس المال، من أجل تدعيم مكونات رأس المال الأساسي؛

✓ يتم تحديد إجمالي الدين بعيد المدى من الدرجة الثانية بنسبة أقصاها 50% من إجمالي عناصر رأس مال التكميلي؛

✓ يتم تحديد المخصصات العامة بنسبة 1.25% كحد أدنى من الأصول الخطرة، أو بحد أقصى قدره 2% في بعض الحالات الاستثنائية التي تعكس انخفاض تقييم الأصول أو إجمالي الخسائر غير محددة كما هو مدون في الميزانية العمومية.

وفيما يلي شرح مكونات رأس المال التكميلي:

- **الاحتياطات غير المعلنة:** هي تلك الاحتياطات التي لا تظهر وقت نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالأخص من خلال حساب الأرباح والخسائر لذلك فمن الضروري أن تكون مقبولة من طرف البنك المركزي.[3]

---

[1] سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص69.

[2] ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 175.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 257.

- **مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض:** تعد هذه المخصصات بمثابة احتياطات، لأنها ببساطة لا تواجه تراجع محدود في قيمة أصول معينة بذاتها كمخصصات المخاطر العامة للقروض المنتظمة.[1]
- **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** تسمح بعض البلدان للبنوك بإعادة تقييم أصولها الثابتة على أساس سعر السوق، بحيث تخضع هذه الاحتياطات لخصم نسبته 55% قصد التنبؤ بتقلبات الأسعار والعبء الضريبي.[2]
- **القروض المساندة:** تم ادراج هذا النوع من القروض والذي يتم طرحه في شكل سندات محددة الأجل وذلك من أجل أن تصبح من بين مكونات رأس المال التكميلي، ويشترط في القروض المساندة أن لا تتجاوز مدتها خمس سنوات على أن يتم خصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن مدتها، ويكمن الغرض الأساسي من هذه القروض في تقليص الاعتماد عليها كعنصر من مكونات رأس المال التكميلي كلما اقترب أجلها.
- **أدوات رأسمالية أخرى:** تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض وتتميز من جهة بخاصية المشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت، ومن جهة أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك.[3]

وبالتالي أصبح معدل كفاية رأس المال وفق للجنة بازل I على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي})}{\text{مجموع الأصول والبنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر}} = \geq 8\%$$

وفي أفريل 1995 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات على اتفاقية بازل I في ظل الانتشار المتزايد في التعامل بالأدوات المالية الحديثة التي أدت إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك أين تم إدخال المخاطر السوقية التي تتحملها البنوك بعدما كانت تتضمن فقط المخاطر الائتمانية، وبذلك تمت اضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال والمتمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستعمل فقط لتغطية المخاطر السوقية، ومع ادخال هذه التعديلات أصبحت جاهزة التنفيذ سنة 1998، ووفق

---

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017، ص 103.

[2] بن عزيز بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر– المشتقات المالية– الهندسة المالية)**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص253.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 258– 259.

لذلك فإن عند حساب معدل الإجمالي لرأس مال البنك يتم إيجاد ارتباط رقمي بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق من خلال ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، ثم إضافة النتيجة إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة الائتمانية.

وعليه تصبح العلاقة المعدلة لحساب معدل كفاية رأس مال البنوك كما يلي:[1]

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال.}\left(\text{رأس المال الأساسي+رأس المال التكميلي+القروض المساندة لأجل سنتين}\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية+مقياس المخاطرة السوقية}\times 12.5} = \geq 8\%$$

كما وضعت في نفس السنة خطة تسمح للبنوك باستخدام طريقة النماذج الداخلية لتحديد مستوى رأس المال المطلوب لقياس مخاطر السوق والتي من الممكن أن تختلف من بنك لآخر، كما صدرت وثيقة تكميلية توضح الطريقة التي تخطط لها السلطات الرقابية لاستعمال المقارنات بين النتائج النموذجية هذا من جهة، والأداء الفعلي فيما يتعلق بأنظمة قياس المخاطر الداخلية لتنفيذ معيار كفاية رأس المال من جهة أخرى، بالإضافة إلى الطريقة المعيارية التي تعتمد على تحديد الاشتراطات الرأسمالية لمخاطر السوق على مستوى البنوك التي لا تستعمل طريقة النماذج الداخلية.[2]

ثانياً- اتفاقية بازل II

في ظل التطورات الهامة التي شهدتها الساحة العالمية اتجهت لجنة بازل إلى معايير جديدة لتعزيز الاستقرار المالي، أن أكدت مختلف الصدمات التي تعرضت لها مختلف البنوك في العديد من دول العالم أن الالتزام بمقررات بازل I لا تعني بضرورة مواجهة المخاطر التي قد تواجهها، مما استوجب إعادة النظر في مقرراتها، وبالتالي أنشئت اتفاقية بازل II وبدأ تنفيذها في سنة 2007.

1- دوافع الانتقال من بازل I إلى II: هناك مجموعة من الدوافع نذكر أهمها:[3]

- ✓ التركيز فقط على المخاطر الائتمانية وتجاهل مختلف المخاطر الأخرى التي قد تؤثر على أنشطة البنوك كمخاطر السيولة والتشغيلية؛
- ✓ لم يعد معدل كفاية رأس المال معيار جيداً للوضعية المالية في البنوك تبعاً للتطورات الهامة التي شهدتها مختلف الأسواق المالية الدولية والتوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال وظهور أدوات مالية جديدة مبتكرة؛

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-73.

[2] خنفوسي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] ميلود زنكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 185- 186.

✓ عدم التفرقة في مخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أين أعطت لجنة بازل وزن منخفض لمخاطر دول OCDE على الرغم من أن بعضها تتعرض لمشاكل؛

✓ لا ترتبط المخاطر التي تواجه البنوك بالأصول فقط، بل ترتبط أيضاً بتنويع محفظة القروض التي من ممكن أن تحد من حجم المخاطر والتي ما لم يتم أخذها بعين الاعتبار حسب مقررات بازل I؛

✓ اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير البنكية التي دخلت ضمن مجال العمل البنكي كصناديق الاستثمار وشركات التأمين، والتي لا تخضع لمتطلبات كفاية رأس المال.[1]

2- الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II: ينطوي محتواها على ثلاث دعائم، وهي:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تتمثل هذه الركيزة في مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك ضمانه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وحافظت لجنة بازل على نسبة كفاية رأس المال والمقدرة ب8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تغطي هذه الدعامة ثلاث أنواع من المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية،[2] ولقد أدخلت اتفاقية بازل II ثلاثة طرق لقياس المخاطر والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): طرق قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر

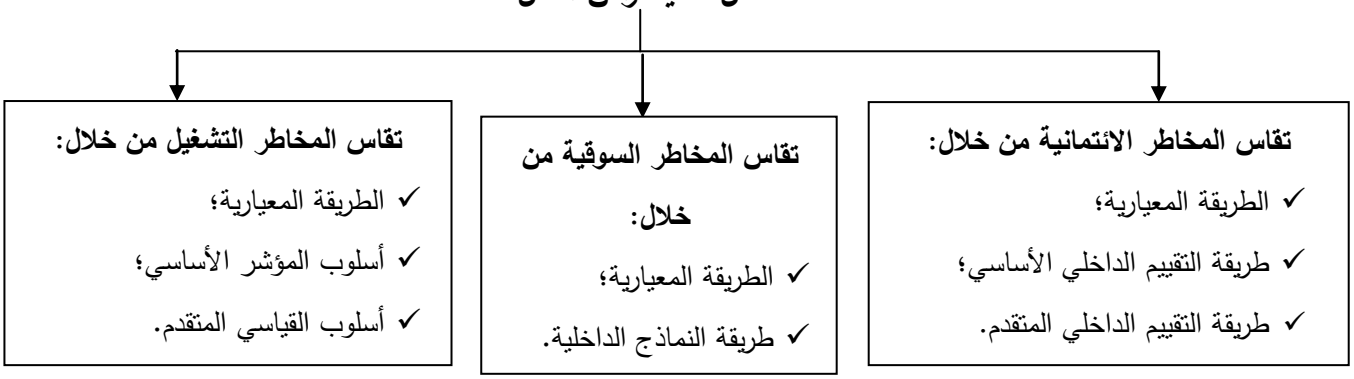

Source: Ghada El khoury**, la résiliece des banques libanaises: analyse de certains aspects de la gestion des risques dans le cadre de Bâle,** Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de Docteur en Sciences Économiques et de Gestion, Université de liége, europe, 2011, p39.

[1] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ، ص 95.

[2] العموري ميلود، مصمودي طلال، **بازل 1، 2، 3 ودورها في تعزيز الاستقرار المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2018، ص 12.

2- عمليات المراجعة الرقابية: إن الغرض الأساسي من هذه الدعامة لا يكمن فقط في ضمان كفاية رأس مال البنوك للتصدي لكافة المخاطر، بل يكمن كذلك في تحفيز البنوك على تطوير واستعمال أحسن الطرق لإدارة المخاطر، و حددت اللجنة بازل المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها عمليات المراجعة الرقابية والمتمثلة في:[1]

- ✓ ضرورة أن يتوفر لدى البنوك نظام داخلي قوي يسمح بتقييم كفاية رأس المال حسب حجم المخاطر، على أن تمتلك هذه البنوك استراتيجية واضحة للحفاظ على مستويات رأس المال اللازمة؛
- ✓ يتوجب على السلطات الرقابية أن تقوم بمراجعة الإستراتيجية وتقييمها والتأكد من امتثالها لمعدل كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها؛
- ✓ يجب أن تتوقع الجهات الرقابية من البنوك بأن تحتفظ بزيادة عن الحد الأدنى المطلوب لنسب رأس المال، والزام البنوك بالحفاظ على رأس مال أكبر من الحد الأدنى المطلوب؛
- ✓ يتوجب على الجهات الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع حدوث تراجع في معدل كفاية رأس المال عن المستوى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية إذا لم تتمكن من الحفاظ على المستوى المطلوب لرأس المال.

3- انضباط السوق أو الافصاح العام: ويقصد بها قيام البنك بالمزيد من الإفصاح حول معيار كفاية رأس المال وأنواع وحجم المخاطر والسياسة المحاسبية التي يستخدمها في تقييم أصوله وخصومه وكذا تشكيل المخصصات الكافية للتعامل مع مختلف المخاطر والنظام الداخلي للبنك بشكل يسمح بتقييم مقدار المستوى المطلوب لرأس المال، وبغية تعزيز درجة الأمان والصلابة في البنوك من خلال مساعدة هذه البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء بتوفير نظام رقابي يتميز بالشفافية، المساءلة، تسيير الفعال للمخاطر، والتواصل في مجال المالية،[2] بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه الدعامة إلى تلبية الحاجات الأساسية التالية:[3]

---

[1] مالك الأخضر، بعلة الطاهر، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "II " وتحديات تطبيق بازل "III"**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008، ص309.

[2] بوحفص جلاب نعناعة، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، المجلد 09، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 120.

[3] ميلود زنكري، مرجع سبق ذكره، ص 210.

- ✓ تحفيز البنوك على ممارسة أعمالهم بطريقة سليمة وفعالة؛
- ✓ تشجيع البنوك على المحافظة على قاعدة معيارية قوية لرأس المال؛
- ✓ دفع البنوك لتوفير معلومات موثوقة وملائمة تسمح للعملاء بتقييم المخاطر بصورة فعالة.

كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن لهذا الافصاح أهمية كبيرة في تنفيذ مقررات بازل II لا سيما فيما يتعلق باستخدام المنهجيات المتقدمة التي تتيح للبنوك قدراً أكبر من الحرية في تقييم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل III

إن الصدمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى حدوث خسائر مالية كبيرة وفادحة وانهيار الكثير من البنوك والمؤسسات المالية كانت السبب في زعزعة الاستقرار المالي العالمي والتي أدخلت العالم في دوامة البحث عن الحلول المناسبة لمواجهة مثل هذه الأحداث لاسيما في ظل عجز البنوك المركزية عن مقاومتها والتي كان لها دوراً كبيراً في تحريك لجنة بازل التي بدأت في معالجة نقاط الضعف الموجودة على مستوى اتفاقيتها II ابتداءًا من سنة 2009 بموجب إقرار العمل مرسوم جديد تحت اتفاقية سميت باتفاقية بازل III التي تدخل حيز التطبيق نهاية سنة 2010 إلى غاية 2019.

أولاً- ماهية بازل III

اتجهت لجنة بازل إلى البحث عن معايير رقابية جديدة تهدف إلى ضمان السلامة المالية للنظام البنكي من خلال العمل على تعزيز الاشراف والرقابة وادارة المخاطر في النظام البنكي.

1- دوافع الانتقال لاتفاقية بازل III: يرجع ظهور بازل III إلى مجموعة من الدوافع، نذكر أهمها:[1]

- ✓ توهم البنوك بشأن احتمالية تقليل المخاطر من خلال عمليات التوريق؛
- ✓ قيام لجنة بازل بتقديم في ظل ظروف جيدة لسوق نماذج جديدة بناءً على البيانات التاريخية حديثة (بشكل عام 3 سنوات الأخيرة)، وهو ما جعل البنوك غير قادرة على مواجهة الاضطرابات العنيفة في حالة ظهور صدمات؛
- ✓ استعمال طريقة التقييم الداخلي لإدارة المخاطر؛

[1] معمري نرجس، آيت عكاش سمير، **الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل III وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص 119.

✓ استخدام نماذج احصائية كطريقة النماذج الداخلية التي تأخذ بعين الاعتبار اضطرابات الدورة الاقتصادية على مدى فترات قصيرة والتي لا تعكس بصورة حقيقية تطور مستوى أسعار السوق؛

✓ الاستناد على منتجات مالية ونماذج جديدة غامضة وغير مفهومة أحياناً من طرف مجلس ادارة البنك؛

✓ لقد أضاف التوريق بعداً جديداً إلى مشكلة السيولة التي لم يتم التعامل معها بصورة كافية في اتفاقية بازل II؛

✓ عدم كفاية رؤوس الأموال، حيث أظهرت الصدمة المالية لسنة 2008 أن العديد من البنوك في مختلف دول العالم لا تمتلك مستويات كافية من رؤوس الأموال لتغطية المخاطر المختلفة، وخاصة رأس المال الأساسي الذي يعد صغيراً للغاية مقارنة مع مستوى المخاطر التي تواجه البنوك.[1]

2- تعريف اتفاقية بازل III وأهدافها: هي تلك الاجراءات والجوانب الاصلاحية للقطاع البنكي التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك لتعزيز استقرار النظام البنكي، [2] من خلال:[3]

✓ تحسين قدرة النظام البنكي على مواجهة الصدمات المترتبة عن التوترات المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها؛

✓ تحسين أساليب إدارة المخاطر والحوكمة؛

✓ تعزيز الافصاح والشفافية في البنوك.

وتستهدف هذه الاجراءات التصحيحية موضوعين رئيسيين:[4]

✓ التنظيم الاحترازي الجزئي (على مستوى البنوك) الذي يساهم في زيادة قدرة البنوك على المستوى الفردي على الصمود في أوقات الصدمات؛

---

[1] ياقوتة سمارة، **اتفاقية بازل III ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول"**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2018، ص 07.

[2] موسى رحماني، مريم زايدي، **اتفاقية بازل III كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 29.

[3] أوكيل حميدة، معمري نارجس، دراسة تقييمية لمدى تطبيق البنوك الإسلامية العربية لمقررات لجنة بازل **III**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "**متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل III** "، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 11 جانفي 2022، ص 05.

[4] ميلود زنكري، مرجع سبق ذكره، ص214.

✓ مخاطر نظامية واسعة النطاق (الاحتراز الكلي)، التي يمكن انشاؤها على مستوى النظام البنكي ككل.

يكمل هذان النهجان التحوطيان بعضهما البعض، باعتبار أن صمود العديد من البنوك على صعيد المؤسسات الفردية أمام الصدمات يقلل من مخاطر الاضطرابات على مستوى النظام البنكي والمالي ككل.

ثانياً- دعائم اتفاقية بازل III: تحتوي اتفاقية بازل III على ثلاث دعائم يمكن ذكرها فيما يلي:

1- مكونات رأس المال: أهم ما أوصلت به لجنة بازل مايلي: [1]

✓ احتفاظ البنوك بقدر من رأس المال المدفوع بما يعادل 4.5% على الأقل من أصولها المرجحة بالمخاطر بعد أن كان يقدر 2% حسب اتفاقية بازل II؛

✓ اضافة احتياطي جديد يتمثل في رأس المال التحوطي منفصل الذي يتكون من أسهم عادية بما يعادل 2.5% من الأصول؛

✓ قصد مواجهة الانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة الدورة الاقتصادية تحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي تتراوح نسبته بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي، مع ضرورة توفير أدنى حد من مصادر التمويل المستقرة ونسب السيولة المحدودة من أجل ضمان قدرتها على التزام بتعهداتها؛

✓ رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4% في بازل II إلى 6% في بازل III، مع ابقاء رأس المال التكميلي بنفس نسبة كما هو مقرر في اتفاقية بازل I و II والمقدرة 2%؛

✓ رفع معدل كفاية رأس المال من 8% في بازل II إلى 10.5% في بازل III والتركيز على نوعية رأس المال الذي يتطلب أكبر قدر ممكن من رأس المال المؤلف من رأس المال المدفوع في إجمالي رأس مال البنك.

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل III كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال.}\left(\text{رأس المال الأساسي+رأس المال التكميلي+رأس المال التحوطي}\right)}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

2- الاعتماد على نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة: تضمنت هذه الدعامة نسبتين لتلبية متطلبات السيولة في البنوك هما: نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

2-1- نسبة تغطية السيولة (LCR): تهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة البـــــنوك على التكيف مع

[1] معمري نرجس، آيت عكاش سمير، مرجع سبق ذكره، ص 121.

احتمال حدوث اضطرابات في السيولة خلال ثلاثين يوماً،[1] في ظل الظروف الشديدة والظاغطة، ويتم قياسها بنسبة الأصول عالية السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم تدفقاته النقدية في غضون 30 يوماً، والتي يجب أن لا تقل عن 100% من أجل مواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً،[2] ويتم حسابها حسب الصيغة التالية:[3]

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة ذات جودة عالية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوماً}} \geq 100\%$$

2-2- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تعمل نسبة صافي التمويل المستقر على تحفيز البنوك على الاحتفاظ بقدر أكبر من الأصول متوسطة وطويلة الأمد لتمويل أنشطتها البنكية،[4] أين يضع حداً أدنى من التمويل المستقر بناءً على خصائص السيولة أصول البنك وأنشطته على مدى سنة واحدة،[5] وتحسب وفق الصيغة التالية:[6]

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

3- االرافعة المالية: قبل الصدمة المالية العالمية كان للتوسع الائتماني انعكاساً كبيراً على افلاس البنوك بسبب أن رؤوس الأموال الخاصة لم تكن كافية لتغطية الخسائر، أين شرعت البنوك التي اتبعت طريقة التقييم الداخلي في منح أوزان ترجيحية منخفضة لمخاطر استخداماتها قصد زيادة أثر الرفع المالي،[7] لذلك عمدت لجنة بازل على ادخال الرافعة المالية للحد قدر الامكان من زيادة في نسبة

---

[1] Martin Mikael Liluis, **Basel III :Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordies,** Thesis MSC, Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012. P28.

[2] مجدوب بحوصي، عمار عريس، **مكانة مقررات بازل III من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 02، العدد 10، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 114.

[3] Dov ogien, **Comptabilité et audit bancaire normes française et IFRS**, Dounod, 4eme édition, Paris, 2001, p 489.

[4] Dhafer Saidane, **L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des banques , 1ére partie : Bâle III explication du dispositif**, Les études de l'observatoire, études thématique, Septembre 2012, P36.

[5] مجدوب بحوصي، عمار عريس، مرجع سبق ذكره، ص114.

[6] Canan Ozkan, **Regulatory and Supervisory challenges Of Islamic Banking After Basel III,** The World bank Global Islamic Finance Development center Istanbul, Turkey, March 19, 2015, P 17.

[7] حياة نجار، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 283.

الديون في النظام البنكي، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ بعين الاعتبار الأوزان الترجيحية إلى رأس المال من الشريحة الأولى، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 03%، [1] وتحسب كما يلي:[2]

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الاستدامة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{القيمة الإجمالية للأصول بدون المخاطرة}} \geq 03\%$$

ومع تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال وظهور التهديدات السيبرانية،* دعت لجنة بازل للرقابة البنكية البنوك في سبتمبر 2021 إلى تحسين قدراتها على مقاومة هذه التهديدات، ورفع مستوى المرونة السيبرانية،** عن طريق اصدار نشرة اخبارية تذكر فيها البنوك بأن زيادة تقديم الخدمات المالية باستعمال القنوات الرقمية قد تؤدي إلى زيادة الهجمات السيبرانية، وللتصدي لها يجب الاستناد على ثلاث ركائز للمرونة السيبرانية وهي:[3]

- **الأمان:** ويتم ذلك عن طريق حماية البيانات والأنظمة والتطبيقات بشكل يمكن فقط المستخدمين المصرح لهم الوصول إلى الأنظمة، وتساهم هذه الركيزة بشكل كبير في رصد المستخدمين عند دخولهم الأنظمة والوصول إلى خدماتها.
- **الاكتشاف:** وذلك من خلال كشف مواطن الضعف في التطبيقات، وإيجاد أي ثغرات قابلة للاستغلال في المؤسسة.
- **ضمان الخصوصية:** وتشمل خصوصية البيانات، بما فيها المعلومات المتعلقة بالعملاء والموظفين والملكية الفكرية.

---

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] Deloitte, Basel **III andits impact on BEE transactions,** johannesburg, 2012, p 04, sur le Site : https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/audit/ZA_BaselIIIAndItsImpactOnBEETransactions_17042014.pdf , date de vue: 20/05/2022.

* **التهديدات السيبرانية:** هي تلك الهجمات والمخاطر التي تحدث باستعمال آليات وأجهزة الحاسوب الآلي وشبكات الأنترنت، وتهدف هذه التهديدات إلى الحاق الضرر بالأجهزة الالكترونية والشبكات المتصلة بالأنترنت، وفي سنة 2020 قام مجلس الاستقرار المالي باصدار تقرير تحت عنوان الممارسات الفعالة للاستجابة لحوادث الأنترنت والتعافي منها من خلال سبعة بنود: الحوكمة، التحليل، التخطيط والاعداد، التخفيف، التنسيق والاتصال، التعافي، والتحسين.

** **المرونة السيبرانية:** هي عبارة عن قدرة المؤسسة على الاستعداد للتهديدات السيبرانة والتعامل معها والتعافي منها، وتساعد هذه المرونة المؤسسات على مواجهة مختلف الصدمات المالية.

[3] سهى معاد، اتحاد المصارف العربية، **المرونة السيبرانية وفق بازل**، العدد 494، يناير 2022.

المطلب الثالث: دور الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل في تعزيز الاستقرار المالي

منذ بداية العمل باتفاقية بازل I عملت على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مكونات كفاية رأس المال، باعتباره العنصر الأساسي المانح للثقة للبنك، إلا أنها واجهت عدة حواجز من أهمها التركيز على مخاطر الائتمان، أما فيما يخص المخاطر السوقية لم يتم معالجتها بصورة كاملة، في حين أن مخاطر السيولة والتشغيلية لم يتم التعرض لهم والتي من شأنها التأثير على أنشطة البنوك، وبالتالي التأثير بدرجة كبيرة على استقرار النظام المالي ككل، وهذا ما استفادت منه اتفاقية بازل II التي عملت من خلال دعائمها على تحقيق الاستقرار المالي، باعتبار أن النظام البنكي من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر، ومع تنامي وتغير طبيعة هذه المخاطر في السنوات الأخيرة لا سيما في ظل التطورات الهامة التي مست إطار العمل البنكي، الأمر الذي دعى إلى ضرورة التتبع والتفهم من قبل السلطات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الأساسية من أجل وضع ضوابط فعالة لحماية نشاط البنوك من مختلف المخاطر، وبالتالي حماية النظام المالي، كما لعبت لجنة بازل II دوراً كبيراً في تنسيق أنظمة الرقابة البنكية، حيث قامت بوضع توصيات جديدة للرقابة البنكية اعتبرت كمعايير دولية يتم تنفيذها بشكل كبير في الدول الأعضاء، وتهتم العديد من الحكومات بوضع نظم للرقابة والإشراف البنكي على البنوك من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي وحماية المودعين وضمان كفاءة عمل النظام البنكي بما يتماشى مع التطورات والمستجدات العالمية.

إذ أن اتفاقية بازل II بدعائمها الثلاث تمثل مجموعة متكاملة ومتناسقة من القواعد التي تشكل أساس القيام بعمليات الرقابة الخارجية، ولا يمكن اعتبار هذه الدعائم في أي حال من الأحوال على أنها منفذة بشكل كامل إذا لم يتم تنفيذها معاً وبصورة كاملة، لذلك ركزت اتفاقية بازل II على تحقيق استقرار النظام البنكي والمالي من خلال الجوانب الأساسية التالية:[1]

- ✓ يجب أن يعتمد نظام مراقبة المخاطر على أساس تحديد وإدارة كافة المخاطر، وبالتالي فإن مسؤولية البنوك والمراقبين تكمن في تحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل كامل؛
- ✓ يجب أن يكون في كل بنك أنظمة داخلية قوية تسمح بمراقبة معيار كفاية رأس المال، وليس هناك أي شك في أن هذه الأنظمة ستختلف من بنك لآخر حسب حجم ونشاط البنك؛

[1] طرشي محمد، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 03، العدد 07، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2012، ص ص 187- 188.

✓ توفر اتفاقية بازل II للبنوك خيارات موحدة عند تقييم مخاطرها فمنها أساليب قائمة على أساس التصنيفات الداخلية للبنوك التي تستطيع أنظمتها الداخلية القيام بذلك، أو منها طرق قائمة على تصنيفات وكالات التقييم الدولي؛

✓ ضرورة ربط متطلبات كفاية رأس مال البنوك بالمخاطر المترتبة عن مختلف عملياتها، سواء كانت هذه العمليات مصنفة داخل ميزانية البنك أو خارجها؛

✓ يشجع توفر نظام الافصاح والشفافية البنوك على تحسين عملية إدارة الأصول والخصوم واكتساب المزيد من ثقة العملاء، مما يدعم عملية المراجعة الرقابية ومعيار كفاية رأس المال؛

✓ احتفاظ البنوك برأس مال يتجاوز الحد الأدنى المطلوب يمكنها من رفع مستوى الحماية، مما يساهم في المحافظة وتعزيز الاستقرار المالي؛

✓ يتم تصنيف المطلوبات تجاه الحكومات والبنوك والشركات إلى ستة أصناف لتصنيف المخاطر وهي (0%، 20%، 50%، 100%، 150%، 100%) وذلك وفق لتقييم وكالات التصنيف الدولية التي تتطلب معايير محددة على الأقل.

كما تم كذلك تقديم اتفاقية بازل III استجابة للصدمة المالية العالمية 2008 التي أظهرت بأن البنوك ليس لديها قدر كاف من رأس المال للتصدي إلى المخاطر المختلفة التي تتعرض لها، وهو ما يخالف مبادئ اتفاقية بازل II وبين عن نقاصها، لذلك جاءت اتفاقية بازل III الهادفة إلى تقوية وتعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال اقتراح مجموعة من المعايير لضمان الاستقرار المالي بغض النظر عن القدرات المحدودة للبنوك المركزية وأنظمة الإشراف والرقابة على مواجهة المخاطر منذ بداية وقوعها، ونتيجة لذلك قامت لجنة بازل بتنقيح المبادئ الرئيسية للرقابة البنكية الفعالة من أجل وضع أساس سليم للرقابة والتنظيم وادارة المخاطر والحوكمة في النظام البنكي، وتضمنت هذه المبادئ 29 مبدأ موزعة على مجموعتين تمثلت في:[1]

المجموعة الأولى: يتضمن المبادئ من 01 إلى 13 والتي تعتمد على صلاحيات ومسؤوليات ومهام السلطات الرقابية.

المجموعة الثانية: وتشمل المبادئ من 14 إلى 29، التي تركز على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية

[1] آسيا بن داية، أسماء سفاري، **الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية– أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجا**–، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2020، ص 597.

للبنوك.

وتعتقد لجنة بازل بأن تنفيذ هذه المبادئ من قبل الجميع يعد خطوة رئيسية للتعزيز والمحافظة على الاستقرار البنكي والمالي العالمي من خلال:[1]

✓ تشجيع البنوك على تعميق الاهتمام بالرقابة المركزة على المخاطر، مع ضرورة الحاجة إلى التدخل في وقت مبكر واتخاذ التدابير والاجراءات الرقابية المناسبة في الوقت الملاءم، كما يجب على الجهات الرقابية تقدير طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، سواءً كانت ناتجة من داخل البنك أو خارجه، ومدى فعالية إدارة الجهات الرقابية لهذه المخاطر وما تمثله بالنسبة للأنظمة البنكية والمالية، ويكمن الغرض الرئيسي من هذه العملية المركزة إلى ضمان الاستفادة من الموارد الرقابية بأفضل وجه ممكن؛

✓ يجب أن تتوفر لدى السلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة لمواجهة مخاطر الأمن والسلامة في النظام البنكي، كما يتوجب على الجهات الرقابية ممارسة هذه الصلاحيات بمجرد أن يتم تحديد مواطن الضعف، مع ضرورة وضع مجموعة من الاجراءات الفعالة للرقابة حسب الظروف الخاصة بكل بنك لمواجهة المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها أي البنك؛

✓ يجب أن لا يكون الغرض من الرقابة البنكية هو منع البنوك من الانهيار فقط، بل يكمن أيضاً في العمل مع الجهات المعنية بالتصفية لضمان أن يكون الانهيار بشكل منظم في حالة حدوثه؛

✓ في أعقاب الصدمة المالية 2008 تم التركيز على البنوك الرئيسية في النظام البنكي وعلى أنظمة وصلاحيات الرقابة البنكية المطلوبة للتصدي إلى هذه الصدمة التي كشفت عن حجم المخاطر التي تواجه البنوك ووجود ثغرات كبيرة في أعمالها الرقابية فإخفاق هذه البنوك يؤدي إلى تدهور أصولها مما ينتج عنها زعزعة استقرار النظام المالي العالمي،[2] لذلك فهي تحتاج إلى رقابة أكثر صرامة في ظل انتعاش الأنشطة المالية خارج القطاع البنكي غير الرسمي نظراً للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تنجر عنها.[3]

---

[1] صندوق النقد العربي، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص ص 05-07.

[2] سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03**، مجلة الابداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2022، ص 212.

[3] آسيا بن داية، أسماء سفاري، مرجع سبق ذكره، ص 598.

الخلاصة:

يعتبر النظام المالي سواء كان متجهاً نحو البنوك (اقتصاديات المديونية) أو متجهاً نحو الأسواق المالية (اقتصاديات الأسواق المالية) الشريان الرئيسي لاقتصاديات الدول، لذلك فإن استقراره يرتبط باستقرار أجزائه من بنية تحتية مالية (أنظمة قانونية، أنظمة الدفع والتسوية، وأنظمة محاسبية) ومؤسسات مالية (بنوك وشركات الأوراق المالية، ومؤسسات استثمارية) وأسواق مالية (أسواق الأسهم، السندات، النقد، والمشتقات المالية)، وقدرة هذه الأجزاء على الاستمرار في أداء وظائفها بسلامة دون اللجوء إلى مساعدة خارجية.

إن تمكن من معرفة ما إذا كان النظام المالي مستقراً أم لا يستوجب قياس استقرار كل مكون من مكوناته عن طريق مجموعة من المؤشرات لتحديد مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي، بحيث تتم مراقبة هذه المؤشرات بصفة منتظمة من قبل أطراف معينة لديها سلطة اتخاذ الآليات والإجراءات التصحيحية التي تسمح للنظام المالي بالحد من الاختلالات وتسويتها في مرحلة مبكرة قبل أن تتحول إلى أزمات.

وادراكاً لأهمية وخطورة النظام المالي خاصة النظام البنكي تم تشكيل لجنة بازل والتي تسعى من خلال مقرراتها إلى تعزيز صلابة النظام البنكي والمالي العالمي، حيث تم نشر تقريرها النهائي في سنة 1988 تحت اسم اتفاقية بازل I أين وضعت معيار موحد لكفاية رأس المال تلتزم بها جميع البنوك والمؤسسات المالية بشرط أن تغطي المخاطر الائتمانية، وقد اعتمدت لجنة بازل تعديلاً في سنة 1995 تم بموجبه ادخال القروض المساندة لأجل سنتين على أن تغطي مخاطر السوقية، وفي ظل التطورات المالية العالمية اتجهت لجنة بازل إلى اعتماد وثيقة جديدة تحمل اسم اتفاقية بازل II، والتي تعتمد على ثلاث ركائز أساسية وهي: الحد الأدنى لكفاية رأس المال، المراجعة الرقابية، انضباط السوق، إلا أن الصدمة المالية العالمية لسنة 2008 كشفت عن هشاشة النظام المالي العالمي، وضعف لجنة بازل في مواجهة هذه الصدمة، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر مرة أخرى في المعايير والقواعد البنكية العالمية، ووضع معايير جديدة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على التصدي للصدمات والحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي العالمي تحت إقرار عمل جديد الموسوم باتفاقية بازل III وذلك من خلال ثلاث دعائم وهي معيار كفاية رأس المال، نسب السيولة والرافعة المالية.

الفصل الثالث: واقع الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في ظل الصدمات المالية

تمهيد:

يعتبر وجود نظام مالي فعال قادر على تخصيص الموارد المالية من المتطلبات الضرورية لكل اقتصاديات العالم، حيث تولي السلطة النقدية اهتماماً بالغاً لبقاء النظام المالي آمناً وسليماً وفعالاً في ظل كثرة الصدمات المالية والمخاطر التي تحيط به، وباعتبار الجزائر ليست بمعزل عن الأحداث الاقتصادية والعالمية، فإن نظامها المالي يواجه قوى ومتغيرات محلية وعالمية، لذا استوحت من المعايير الدولية نظم للرقابة والاشراف وتصحيح الاختلالات التي قد تصيب نظامها المالي، وعليه باتت سلامة وكفاءة هذا النظام من متطلبات الأساسية التي يقوم عليها بنك الجزائر، الذي عمد على تبني مجموعة من الاجراءات والآليات، بالإضافة إلى هيئات تعمل على الاشراف والرقابة، إلى جانب الالتزام بقواعد احترازية تطبيقاً لمقررات لجنة بازل الهادفة إلى زيادة وتعزيز الصلابة المالية للنظام المالي.

ولتشخيص النظام المالي الجزائري وتوضيح مدى انعكاس الصدمات المالية على استقراره، والجهود المبذولة من قبل بنك الجزائر لتعزيز اسقراره، تم تناول هذا الفصل في ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** تشخيص النظام المالي الجزائري خلال الفترة (2000-2022).
- **المبحث الثاني:** تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر في ظل الصدمات المالية خلال الفترة (2000-2022).
- **المبحث الثالث:** الاطار التنظيمي وآليات بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي.

المبحث الأول: تشخيص النظام المالي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

عمدت السلطات الجزائرية على تحرير نظامها المالي تماشياً مع حتمية مواكبة التحولات الهيكلية والتطورات الجذرية الهامة في صناعة الخدمات المالية من خلال اصدار مجموعة من اللوائح التنظيمية تطويراً لأداء بنوكها ومؤسساتها المالية وسوقها المالي، وكذا قطاع التأمينات.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري

يمثل النظام البنكي الحجر الأساسي في النظام المالي الجزائري، حيث يحتل مكانة هامة في تمويل الاقتصاد، وعرف هذا النظام عدة اصلاحات وتحولات.

أولاً- النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 فيفري 1990 نقطة تحول بالنسبة للنظام المالي الجزائري، ويعد من بين أهم التعديلات الذي أعطى لبنك الجزائر استقلالية أكثر من خلال فصله عن الخزينة العمومية، ويتضمن هذا القانون اعترافاً بأهمية النظام البنكي، حيث وضع آليات جديدة للتمويل الاقتصاد الوطني، كما تم وضع نظام بنكي جديد يعتمد على مستويين، يتمثل المستوى الأول في أن بنك المركزي يعتبر كالملاذ الأخير للإقراض، في حين يمثل المستوى الثاني في أن البنوك تهتم وتتكفل بقيام النشاط البنكي التقليدي مثل جمع المدخرات لدى الجمهور، منح القروض للعملاء وتوفير وسائل الدفع للزبائن وتسييرها وغيرها من العمليات البنكية المختلفة.[1] وقد عرف هذا القانون عدة اصلاحات تمثلت فيما يلي:

- ✓ الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض؛
- ✓ الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 حيث تم الغاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض؛
- ✓ الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛
- ✓ القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

[1] منصر كريمة، **الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص ص 154-156.

ثانياً- هيكل النظام البنكي الجزائري

يتكون النظام البنكي الجزائري من 28 بنك ومؤسسة مالية تتوزع حسب طبيعة نشاطها إلى ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنكاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية، منها بنك واحد برأس مال مختلط،[1] مؤسستان ماليتان عموميتان، خمسة مؤسسات مالية متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاثة مؤسسات عمومية، وتعاضدية للتأمين الفلاحي التي تم اعتمادها للانجاز عمليات بنكية والتي حصلت سنة 2009 على صفة مؤسسة مالية،[2] بالإضافة إلى 6 مكاتب تمثيلية، ويمكن توضيح هيكل النظام البنكي الجزائري في الشكل الموالي:

[1] الجمهوية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية الشعبية، مقرر، **مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 05 جانفي 2023 والمتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 03، 17 جانفي 2023، ص35.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022، ص49.

الشكل رقم (03-01): هيكل النظام البنكي الجزائري للسنة 2022

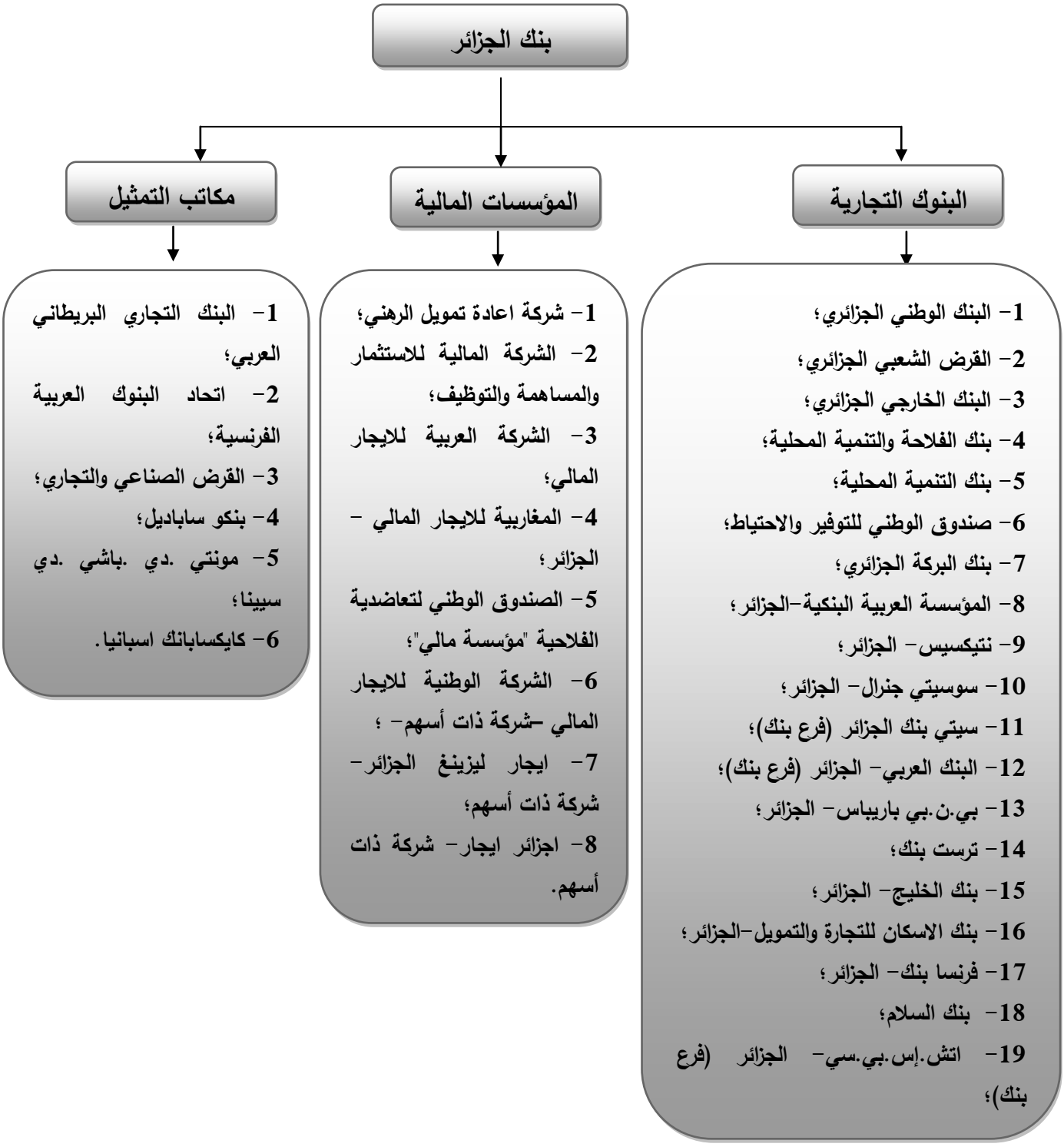

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- الجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، مقرر، مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 05 جانفي 2023، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 03، 17 جانفي 2023، ص35.

-Banque d'Algérie**, banque et établissements finaniers, N 04,** 15 Janvier 2022, sur de site: https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm , date de vue: 12/10/2022.

ويمكن توضيح تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-02): تطور البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

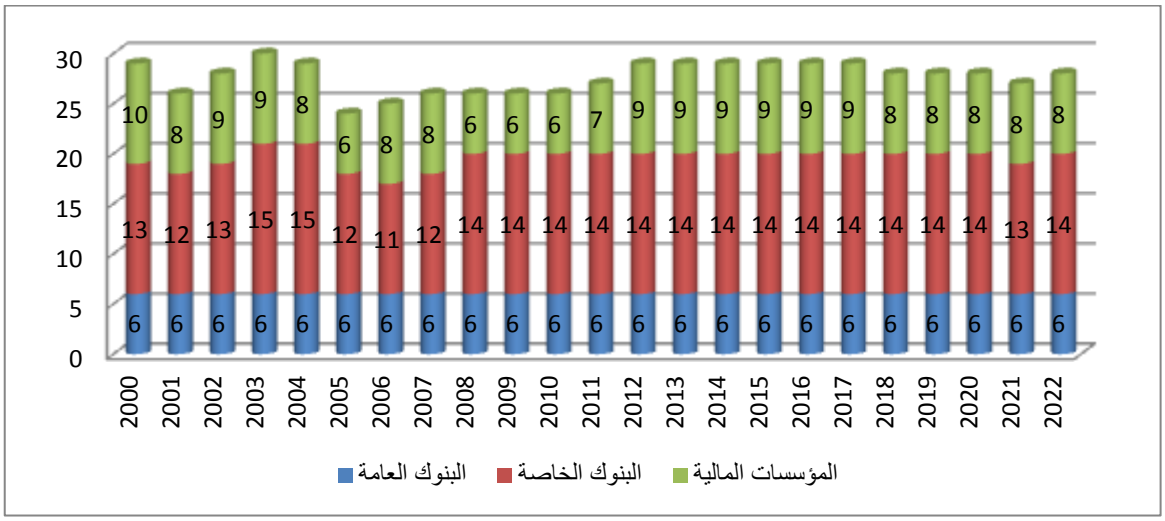

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير السنوية لبنك الجزائر: 2000-2021

- الجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، مقرر، مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 05 جانفي 2023، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد البنوك والمؤسسات المالية بداية من سنة 2001 بدأ يرتفع باستمرار إلى غاية نهاية سنة 2003 أين بلغ الذروة بثلاثين بنكاً ومؤسسة مالية، ليتراجع نسبياً إلى غاية نهاية 2005 أين وصل إلى أدنى عدد له حيث بلغ 24 بنكاً وذلك نتيجة إفلاس بعض البنوك وتصفية أخرى لأسباب متعددة لا سيما عدم قدرتها على الاستجابة للحد الأدنى من رأس المال وهذا التراجع يبدو ضرورياً قصد تطهير النظام البنكي، ليستقر خلال الفترة (2007-2010) أين وصل عدد البنوك إلى 26 بنك ومؤسسة مالية، ليرتفع مرة أخرى سنة 2012 إلى 29 بنك، ليستقر عند ذلك العدد إلى غاية نهاية سنة 2017، ليتراجع إلى 28 بنك ومؤسسة مالية خلال الفترة (2018-2020) وذلك بعد توقف نشاط مؤسسة متخصصة في القروض الاستهلاكية، ليتراجع مرة أخرى إلى 27 بنك ومؤسسة مالية في نهاية ديسمبر 2021 بعد توقف البنك الخاص (كايلون-الجزائر)، ليبلغ سنة 2022 سنة 28 بنك ومؤسسة مالية بعد اعتماد بنك الوطني للاسكان.

عمد قانون النقد والقرض على تحرير النظام البنكي الجزائري بشكل كبير، إلا أن البنوك العمومية الستة لا زالت تهيمن على هذا النظام، إذ يجتمع لديها حوالي 90% من الموارد، وتمنح ما يقارب 95% من القروض، ويعود سبب انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل أهمها:[1]

- ✓ النشأة الحديثة للقطاع الخاص؛
- ✓ بدل تمويل النظام البنكي الخاص الاستثمارات المنتجة في المؤسسات تم تركيز على تمويل التجارة الخارجية ذات الربح السريع (تمويل الصادرات)؛
- ✓ ظلت البنوك والمؤسسات الأجنبية في حالة الانتظار للسياسة الاصلاحية المتبناة من قبل الدولة الجزائرية بشكل عام وإصلاح النظام البنكي بشكل خاص.

ثانياً- تحليل أداء النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

إن تحليل أداء النظام البنكي الجزائري يعتمد على تحليل كل من مقدار وأنوع الموارد التي يتلقاها النظام البنكي الجزائري، وكذا حجم وأنواع القروض التي يمنحها بمؤسساته المختلفة، إلى جانب التعرض إلى بعض مؤشرات العمق المالي.

1- الموارد المجمعة: شهدت عملية جمع الودائع من قبل النظام البنكي الجزائري تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000-2022)، ويمكن توضيح هذا التطور في الجدول الموالي:

[1] عامر عبد الرحيم، **أهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية دراسة حالة االجزائر**، أطروحة مقدمة شمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 158.

الجدول رقم (03-01):تطور حجم الودائع في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الودائع	معدل نمو الوائع%	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة الودائع للقطاع العام%	نسبة الودائع للقطاع الخاص %
2000	1441,85	-	1366.87	74.87	94,8	5,2
2001	1789.93	24.14	1650.31	139.61	92.2	7.8
2002	2127.35	18.85	1861.43	265.91	87.5	12.5
2003	2442.94	14.83	2306.13	136.80	94.4	5.6
2004	2705.37	10.74	2553.86	175.84	93.4	6.5
2005	2960.6	9.43	2762.23	198.36	93.3	6.7
2006	3516.5	18.77	3266.82	249.67	92.9	7.1
2007	4517.3	28.46	4205.62	311.69	93.1	6.9
2008	5161.8	14.26	4759.17	402.62	92.2	7.8
2009	5146.4	0.29-	4631.76	514.64	90	10
2010	5819.1	13.07	5225.55	593.54	89.8	10.2
2011	6733	15.70	5999.10	733.89	89.1	10.9
2012	7238	7.59	6304.29	933.70	87.1	12.9
2013	7787.4	7.59	6743.88	1053.51	86.6	13.4
2014	9117.5	17.08	7996.04	1121.45	87.7	12.3
2015	9200.7	0.91	8124.21	1076.48	88.3	11.7
2016	9079.9	1.31-	7908.59	1171.30	87.1	12.9
2017	10232.2	12.69	8780.25	1451.94	85.81	14.19
2018	10922.7	6.64	9419.73	1502.96	86.24	13.76
2019	10639.5	2.59-	9077.62	1561.87	85.32	14.68
2020	10756	1.09	9111.40	1644.59	84.71	15.29
2021	12492	16.13	10581.97	1910.02	84.61	15.39
* 2022	14311.5	14.56	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

-Banque d'Algérie**, rapport 2003, Système** bancaire: evaluation et renforcent de la supervision ,sur de site: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm , date de vu: 14/10/2022

-Banque d'Algérie**, rapport 2004**, evolution economique et monetaire en algerie, juillet 2005 ,P75.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 107.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 85.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2022، ص 51.

- * بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 60، الثلاثي الثالث 2022، ص 14.

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الودائع البنكية في ارتفاع مستمر حيث بلغت 5161.8 مليار دينار جزائري سنة 2008 بعد أن كانت 1441.85 مليار دينار جزائري سنة 2000 وذلك نتيجة عدة أسباب أهمها محدودية بورصة الجزائر الأمر الذي شجع المؤسسات والأفراد على استثمار أموالهم في النظام البنكي على شكل ودائع، ارتفاع مداخيل المحروقات، وكذا التغيرات القانونية والتنظيمية المنظمة للعمل البنوك وأبرز مثال على ذلك انشاء صندوق ضمان الودائع البنكية الذي يعمل على حماية المودعين في حالة عدم قدرة البنوك على رد الودائع لأصحابها، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية خاصة بعد تبني الجزائر منهج اقتصاد سوق، لتنخفض إلى 5146.4 مليار دينار جزائري سنة 2009 وذلك بسبب الصدمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى ضعف استقطاب الودائع البنكية، لتشهد هذه الودائع مرة أخرى ارتفاع مستمر بداية من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2015 منتقلة من 5819.1 مليار دينار جزائري إلى 9200.7 مليار دينار جزائري، لتنخفض لتصل إلى 9079.9 مليار جزائري 2016 وذلك بسبب تقلص ودائع قطاع النفط جراء انخفاض أسعار النفط، لترتفع مرة أخرى سنة 2018 حيث بلغت حوالي 10922.7 مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع السيولة البنكية من خلال لجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي، لتنخفض بعد ذلك إلى 10639.5 مليار دينار جزائري سنة 2019، لترتفع إلى 10756 مليار دينار جزائري و12492 مليار دينار جزائري خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي على الرغم من انخفاض أسعار البترول سنة 2020 وتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19).

كما نلاحظ أيضاً أن معدلات النمو السنوية للودائع البنكية خلال الفترة (2000-2022) كانت تتراوح بين الانخفاض والارتفاع، حيث كانت أدنى نسبة لها سنة 2019 أين بلغت ب-2.59%، في حين كانت أقصى معدل لها في سنة 2001 حيث بلغت ب 24.14%، أما فيما يخص متوسط معدل النمو لإجمالي الودائع البنكية خلال فترة الدراسة فقد بلغ بحوالي 11.3%، كما يبين الجدول أعلاه سيطرة البنوك العمومية في استقطاب الودائع البنكية، حيث تبلغ ودائع البنوك العمومية بمتوسط يقدر بحوالي 89.5% خلال الفترة (2000-2022)، في حين تقدر ودائع البنوك الخاصة بحوالي 10.5% كمتوسط خلال نفس الفترة، ويقسم بنك الجزائر الودائع البنكية حسب درجة سيولتها إلى ودائع تحت الطلب (الجارية) وودائع لأجل، ولتوضيح ذلك فإن الشكل رقم (03-03) يوضح حركة التطور التي حصلت في الأشكال هذه الودائع خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (03-03): هيكل توزيع الودائع إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (2000-2022)

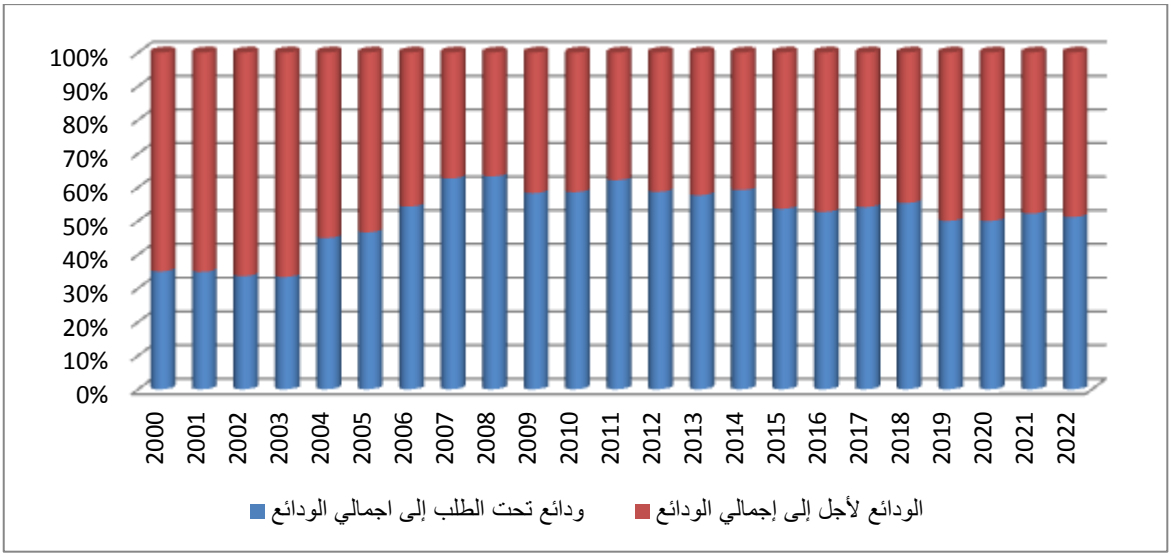

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على:

- -Banque d'Algérie, **rapport 2002, Système** bancaire: evaluation et renforcent de la supervision , sur de site: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm , date de vu: 14/10/2022

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 14.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 33، مارس 2016، ص 14.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص 14.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في معدلات توزيع الودائع البنكية من سنة لأخرى، فالودائع تحت الطلب بلغ الحد الأدنى لها ب 33,33% وذلك خلال سنة 2003، في حين بلغ حده الأقصى 63.23% وذلك خلال سنة 2008، وبلغ متوسط الودائع تحت الطلب خلال الفترة (2000-2021) بحوالي 51,25%، أما بالنسبة لمساهمة الودائع لأجل فقد بلغ الحد الأقصى ب 66,67% سنة 2003 وأدنى قيمة لها كانت في سنة 2008 والمقدرة ب36.77%، وبلغ متوسط الودائع لأجل خلال الفترة (2000-2021) بحوالي 48,75%، وعند النظر في حجم الودائع لأجل نجد أنها تمثل أكثر من ثلثي الودائع البنكية خلال الفترة (2000-2003)، وهذا يُعد عاملاً ايجابياً بحيث يمكن توظيفها في القروض المتوسط والطويل الأجل، في حين نجد أن الودائع تحت الطلب أصبحت تمثل أكثر من نصف الودائع البنكية خلال الفترة (2006-2018)، لتشهد كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل خلال الفترة (2019-2022) نوعاً ما من استقرار حيث بلغت كل منهما بحوالي 50%.

2- التسهيلات الائتمانية (القروض): تحتل قروض البنوك التجارية الجزء الأكبر من حجم القروض البنكية الممنوحة داخل الاقتصاد الوطني، بحيث تمنح هذه القروض بشكل أكبر على شكل قروض

متوسطة وطويلة الأجل، والجدول التالي يبين تطور حجم ونمو القروض البنكية، إلى جانب التوزيع الهيكلي للقروض على القطاعات الاقتصادية في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

الجدول رقم (03-02): تطور حجم القروض في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع القروض	معدل نمو القروض%	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة القروض للقطاع العام%	نسبة القروض للقطاع الخاص %
2000	993,7	-	701,8	291,7	70,62	29,38
2001	1078,8	8,56	740,3	337,9	68,62	31,38
2002	1266,8	17,42	715,5	551	56,48	43,52
2003	1380,2	8,99	791,4	588,5	57,33	42,67
2004	1534,8	11,20	859,3	675,4	55,98	44,02
2005	1779,8	15,96	882,4	897,3	49,57	50,43
2006	1905,4	7,05	847	1057	44,45	55,55
2007	2205,2	15,73	988,9	1216	44,84	55,16
2008	2615,5	18,6	1201,9	1413,3	45,95	54,05
2009	3086,5	18	1485,2	1600,6	48,11	51,89
2010	3268,1	5,88	1460,6	1806,7	44,69	55,31
2011	3726,5	14,02	1742,1	1983,5	46,74	53,26
2012	4287,6	15,05	2040,2	2247	47,58	52,42
2013	5156,3	20,26	2434	2722	47,2	52,8
2014	6504,3	26,14	3382,2	3121,7	51,99	48,01
2015	7277,2	11,88	3688,2	3588,3	50,68	49,32
2016	7909,9	8,69	3952,2	3957,1	49,96	50,04
2017	8880	12,26	4311,3	4568,3	48,55	51,45
2018	9976,3	12,43	4943,6	5032,2	49,55	50,45
2019	10857,8	8,83	5636	5221,3	51,9	48,1
2020	11182,3	2,98	5792,7	5389	51,8	48,2
2021	9794.7	12.40-	4143.5	5650.5	42.30	57.69
2022	10198.7	4.11	4403.3	5794.7	43.2	56.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

-Banque d'Algérie, rapport annuel 2002, op cit.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني دائماً في حالة تزايد مستمر ماعدا سنة 2021، بحيث زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد بحوالي 10 أضعاف ما بين سنتي 2000 و2022 وذلك في ظل زيادة حجم الودائع البنكية، وهو ما يفسر أن النظام البنكي الجزائري يعمل جاهداً على زيادة حجم القروض الممنوحة من سنة لأخرى، لدفع عجلة التنمية.

أما معدلات النمو السنوية لمجموع القروض البنكية خلال الفترة المدروسة كانت ايجابية إلا في سنة 2021 أين بلغت أدنى قيمة لها ب -12.4%، في حين كانت أقصى قيمة لها سنة 2002 ب17.42%، أما فيما يخص متوسط معدل نمو القروض البنكية خلال الفترة (2000-2022) فقد بلغت بحوالي 11.44%.

كما نلاحظ أنه بداية من سنة 2000 سيطرة القطاع العمومي وقدرته على تقديم القروض حتى نهاية 2004، أي خلال برنامج الانعاش الاقتصادي الأول، وذلك تماشياً مع السياسة العامة للدولة المشجعة للاستثمارات، إلى جانب عدم تعرض البنوك العمومية إلى مخاطر الائتمانية، الأمر الذي جعل الخزينة العمومية تتدخل سنوياً بإعادة شراء الديون غير الناجعة، لهذا السبب كانت مساهمة البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة، كون أن كل البنوك الخاصة تعود ملكيتها للأجانب، كما نلاحظ عند التدقيق في حجم القروض الممنوحة لكلا القطاعين أنه بداية من سنة 2005 إلى غاية 2013 أن حجم القروض الممنوحة للقطاع العام أقل من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وهذا راجع إلى تمويل انشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنحها العديد من التسهيلات ودعم القطاع العائلي من خلال مجموعة من الخطوات التي اتبعتها الدولة لتسهيل حصولهم على القروض الاستهلاكية كتحديد أسعار فائدة معدومة وانشاء صندوق ضمان القروض وذلك بغية رفع وتشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات تماشياً مع التوجهات الهادفة إلى توسيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، لتشهد القروض الممنوحة للقطاع العام مرة أخرى السيطرة على نمو القروض الموجهة للاقتصاد خلال السنوات 2014، 2015، 2019، 2020 وهذا راجع إلى أن البنوك العمومية قوية في تمويل الاستثمارات العمومية وبالتالي تمويل الاقتصاد الوطني ككل، لتعود سنة 2022 لسيطرة القطاع الخاص بواقع 56.8% من مجموع القروض البنكية.

كما عرف هيكل توزيع القروض البنكية تغيراً واضحاً من سنة لأخرى، عن طريق التوفيق بين القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل، والشكل التالي يبين ذلك التغيير خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (03-04): هيكل توزيع القروض إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2000-2022)

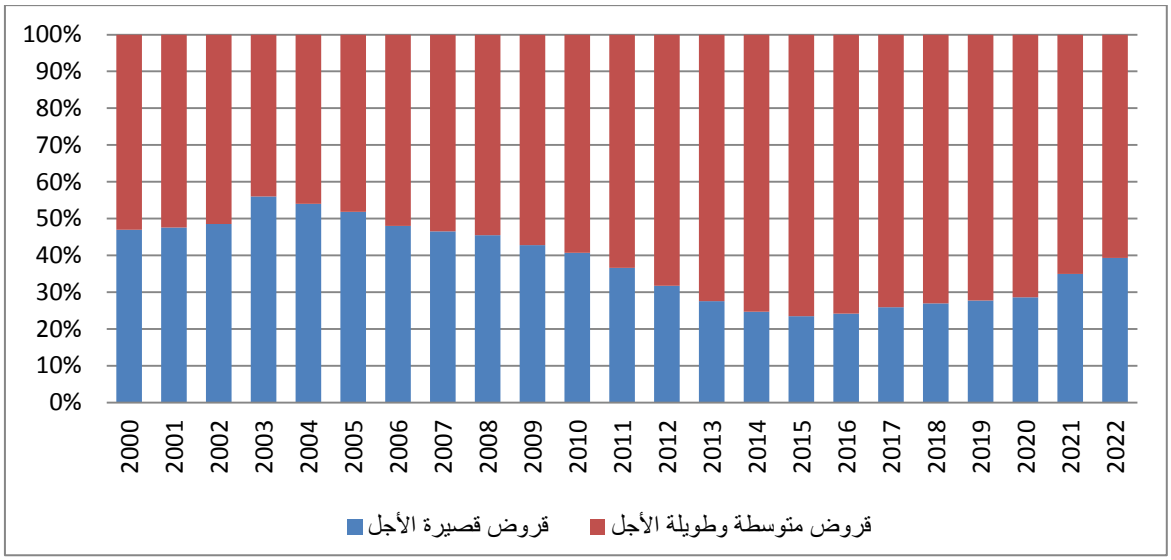

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

-Banque d'Algérie, rapport annuel 2002, op cit.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النظام البنكي بعدما كان يعتمد بشكل كبيرة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل بداية من الألفية الثالثة أين وصلت حوالي 52% سنة 2002، بدأ يركز على النوعين من القروض (قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل)، حتى وصلت نسبة القروض قصيرة الأجل 56,04% نهاية سنة 2003 وذلك بسبب صعوبة حصول البنوك العمومية على القروض الاستثمارية، لتشهد بداية سنة 2006 إلى غاية سبتمبر 2022 تغير مستمر في هيكل توزيع القروض في الاقتصاد أين أصبحت نسب القروض متوسطة وطويلة الأجل أكبر من نسب القروض قصيرة الأجل، وهذا ما تمثله احصائيات الشكل أعلاه، أين تراوحت نسب القروض متوسطة وطويلة الأجل بين 51,95% و76.5% من مجموع القروض البنكية.

3- العمق المالي: يشير إلى مدى توفير الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع واتاحتها للاستخدام للاستفادة منها بما يساهم تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية،[1] ويُعد من بين أبرز المؤشرات التي تدل على مدى تطور النظام المالي في مختلف الدول، فزيادة العمق المالي يسهل تعبئة المدخرات من

[1] محمد طرشي وآخرون، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)**، مجلة دفاتر، المجلد 34، العدد 04، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الشلف، الجزائر، 2018، ص113.

جهة، ومن جهة أخرى يوفر منتجات وخدمات مالية متطورة ومتنوعة، وهو ما يساهم في زيادة مستويات النمو والاستثمار،[1] ويمكن توضيح مدى العمق المالي في الجزائر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): تطور بعض مؤشرات العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M_2/PIB	49,04	58.51	63.73	62.88	59.29	53.82	56.69	64.02
CP/PIB	7.07	7.99	12.18	11.21	10.98	11.86	12.41	12.98
DT/PIB	34.95	44.86	49.45	49.28	46.75	43	45.33	50.3
M_2/M_1	192.94	199.71	204.86	200.76	168.27	166.99	151.91	141.59
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
M_2/PIB	62.84	72.01	68.07	68.35	68.35	71.71	79.55	82
CP/PIB	12.76	16.05	15.06	13.65	13.94	16.35	18.14	21.47
DT/PIB	48.92	53.6	50.57	50.65	50.03	52.33	58.13	57.32
M_2/M_1	140.1	145.08	144.6	139.03	143.39	144.74	142.52	147.97
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	
M_2/PIB	78.88	79.33	82.13	81.37	96.06	90.83	-	
CP/PIB	22.59	24.20	24.83	25.74	29.31	25.65	-	
DT/PIB	53.2	54.44	57.8	54.53	62.67	64.68	-	
M_2/M_1	146.87	145.86	145.88	150.39	148.37	144.38	144.76	

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على:

-Banque d'Algérie, rapport annuel 2002, op cit.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 29، مارس 2014.
- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تغيرات في مؤشرات العمق المالي في الجزائر حيث أن:

3-1- معدل السيولة (M_2/PIB): نلاحظ أن نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة تزايد مستمر في أغلب سنوات الدراسة، إلا في بعض السنوات أين شهدت نوعاً ما من التباطؤ، حيث ارتفعت نسبة السيولة من 49,04% سنة 2000 إلى 91,06 % سنة 2021 وذلك بسبب ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة اتباع الحكومة لبرامج الانفاق الحكومي (برنامج الانعاش الاقتصادي، برامج دعم النمو، البرنامج الخماسي)، بالإضافة إلى التمويل الغير التقليدي الذي أدى إلى زيادة السيولة

[1] بوصبع سهام، ساحلي لزهر، **نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص343.

المحلية، إلى جانب ارتفاع العائد من الصادرات المحروقات نتيجة الزيادة المطردة في أسعار النفط الدولية.

3-2- معدل القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (CP/PIB): شهد هذا المؤشر تحسن وتطور حيت ارتفع من 7,7% سنة 2000 إلى 25.65% سنة 2021، وذلك بسبب التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص، إلى جانب خوصصة بعض المؤسسات العمومية، وهذا ما يدل على توجه الجزائر نحو العمق المالي حسب هذا المؤشر.

3-3- معدل إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (DT/PIB): من خلال الجدول رقم (03-03) يتبين لنا ارتفاع واضح في هذا المؤشر، حيث ارتفع من 34,95% سنة 2000 إلى 64,68% سنة 2021، وهو معدل ايجابي يدل على قوة البنوك في استقطاب الودائع، وتقديم الخدمات المالية للقطاع الأعمال والعائلات.

3-4- معدل النقد الواسع إلى النقد الضيق (M_2/M_1): من خلال الجدول (03-03) يتضح أن هذا المؤشر قد انخفض من 192,94% سنة 2000 إلى 144,76% سنة 2022 وذلك نتيجة انخفاض الودائع الادخارية بسرعة أقل من أرصدة المعاملات النقدية، وهذا ما يدل على تراجع العمق المالي في الجزائر حسب هذا المؤشر.

المطلب الثاني: واقع البورصة في الجزائر

دخلت الجزائر كغيرها من الدول نهاية الثمانينات إلى تبني عدة اصلاحات اقتصادية ومالية سعت من خلالها إلى تزويد نظامها المالي بمكون جديد عن طريق انشاء سوق مالي، وذلك تماشياً مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة بما فيها تحرير الأسواق المالية.

أولاً- الاطار التنظيمي لبورصة الجزائر

تم تأسيسها سنة 1988 بموجب نصوص تشريعية حيث تم ادخال عدة تعديلات قانونية وذلك إطار تحريك نشاطها أهمها تعديل 23 ماي 1993 بموجب المرسوم التشريعي 93-10 المتعلق بسوق القيم المتداولة حيث نص هذا المرسوم على انشاء هيئة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها لتلبية مطالب التنمية وتوسيع فرص الاستثمار للأفراد والمؤسسات،[1] ثم

[1] أمينة بودريوة، **واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019، ص193.

جاء الأمر 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 03-04 أين تم اعادة النظر في السوق المالية من خلال ادخال اصلاحات جوهرية وجعل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها سلطة ضبط مستقلة للسوق المالية.[1]

ثانياً- الأسواق المكونة لبورصة الجزائر

تتكون بورصة الجزائر في الوقت الحالي من سوقين هما سوق سندات الدين وسوق سندات رأس المال.

1- سوق سندات رأس المال: تتكون هذا السوق من:

1-1- السوق الرئيسية: تتكون هذه السوق من خمس شركات هي: ألياس لتأمينات (الناشطة في قطاع التأمينات)، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي وأوم أنفست (الناشطان في قطاع السياحة)، مجمع صيدال (الناشط في القطاع الصيدالي)، مؤسسة بيوفارم (الناشطة في قطاع الصيدلاني).[2]

1-2- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تأسس هذا السوق سنة 2012 بموجب نظام رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 97-03 المؤرخ 18 نوفمبر سنة 1997 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة ومراقبتها، حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في شهر جويلية 2012 وذلك بعد مصادقة الوزارة المالية عليه،[3] ويمكن أن تكون هذه السوق مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس الأموال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقها، وهذا ما يتيح فرصة جيدة للنمو بالنسبة لهذه المؤسسات عن طريق توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف أموالهم.[4]

2- سوق سندات الدين: تتكون من:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون، **قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1193 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، العدد 11، 19 فيبراير 2003، ص20.

[2] بورصة الجزائر، **سندات رأس المال**، متاح على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe، تاريخ الاطلاع: 2022/10/27.

[3] بورصة الجزائر، **دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شركة تسيير بورصة القيم، 27، نهج العقيد عمروش، الجزائر، 11 مارس 2015، ص07.

[4] أمينة بودريوة، **واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، المجلد 20، العدد 01، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019، ص ص 195-196.

2-1- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة.[1]

2-2- سوق كتل سندات الخزينة العمومية (QAT): تأسست هذه السوق سنة 2008 و يضم حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية المدرجة في التسعير بإجمالي يقترب من 400 مليار دج، وهي سوق مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، ويتم تداول هذه سندات التي تتراوح فترات استحقاقها بين 07 و10 و15 عاماً عن طريق الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تملك صفة المتخصصين في قيم الخزينة بمعدل خمس حصص في الأسبوع.[2]

الشكل رقم (03-05): مكونات بورصة الجزائر

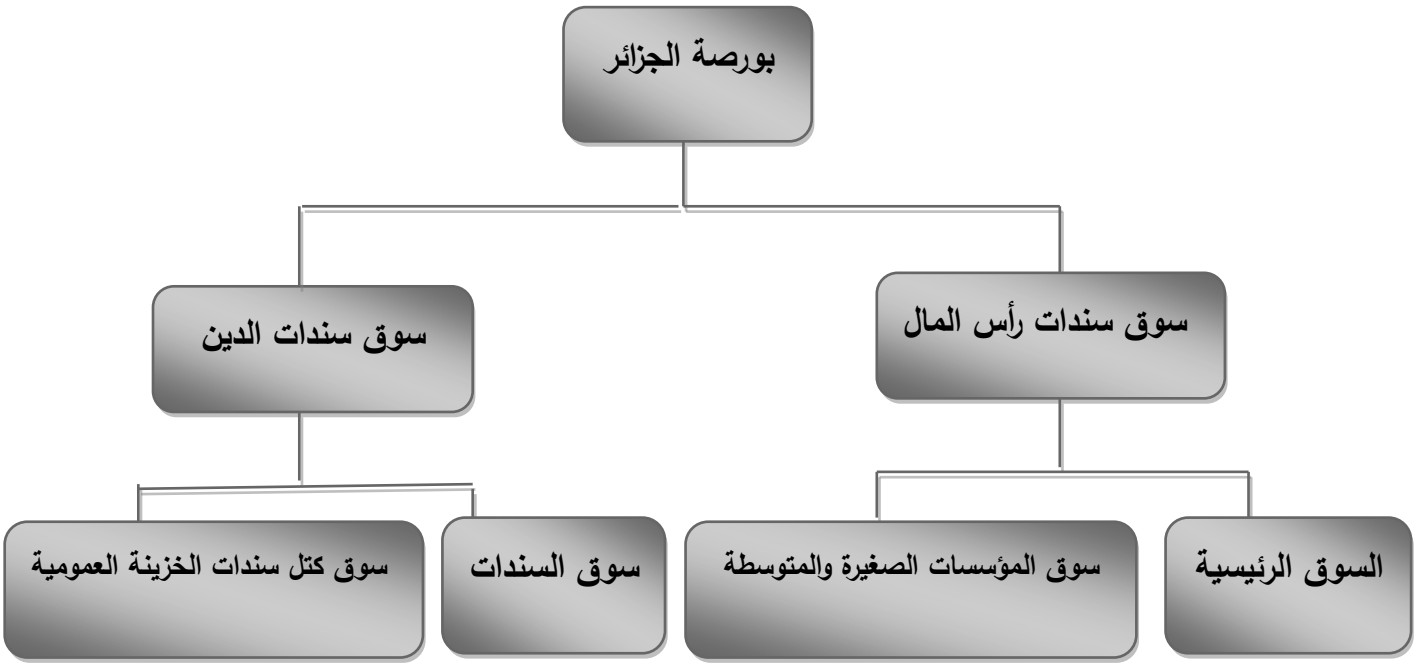

المصدر: بورصة الجزائر، **دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شركة تسيير بورصة القيم، 27، نهج العقيد عمروش، الجزائر، 11 مارس 2015، ص07.

ثالثاً- تقييم أداء بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

لتقييم أداء بورصة الجزائر، نرتكز على تحليل المؤشرات التالية:

[1] دغموم هشام، **واقع نمو بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2015**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص78.

[2] بورصة الجزائر، **أسواق بورصة الجزائر**، متاح على الموقع:
https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145، تاريخ الاطلاع: 2022/10/30.

1- مؤشر حجم البورصة: يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس درجة تطور البورصة، لذا سنحاول في هذا العنصر تقييم هذا المؤشر من خلال تتبع كل من معدل رسملة السوق، وكذا عدد الشركات المدرجة في البورصة.

1-1- عدد الشركات المدرجة: يمكن استخدامه كمؤشر للدلالة على مدى اتساع والتطور السريع للبورصة، حيث أنه كلما كان عدد الشركات المدرجة في البورصة كبيراً كلما دل على كفاءة وفعالية البورصة، والشكل التالي يوضح تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (03-06): تطور عدد الشركات في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

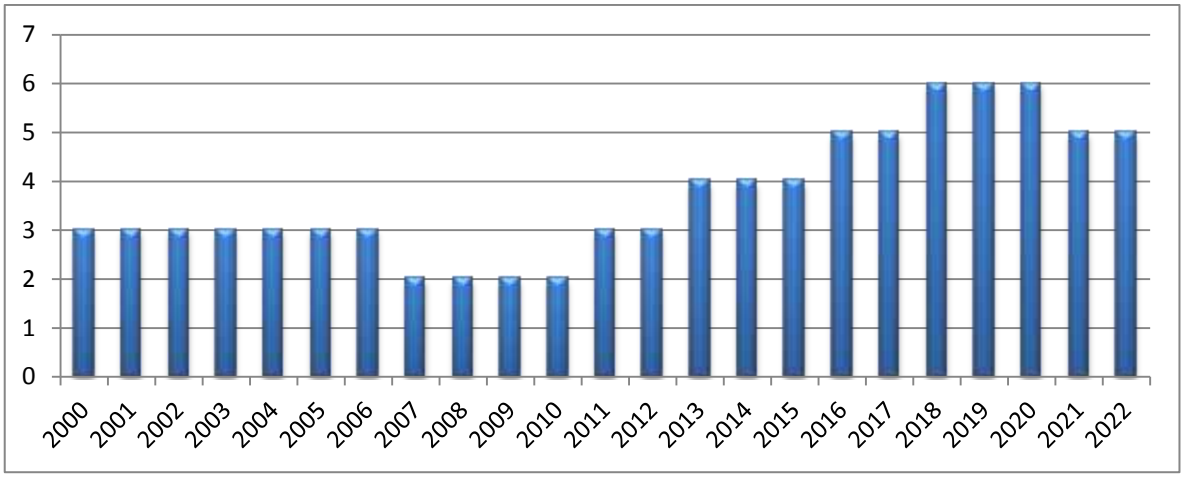

المصدرة: من إعداد الطالبة اعتماداً:

- بورصة الجزائر، **بيانات التداول**، متاح على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/05.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ضعيفة جداً، إذ لم يتجاوز ستة شركات طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، وتدرج حالياً خمس شركات عمومية وخاصة (ألياس لتأمينات، التسيير الفندقي الأوراسي، صيدال، بيوفارم، أوم أنفست) وذلك بعد انسحاب كل من شركة رياض سطيف بسبب أوضاعها المالية وعدم توزيع الأرباح على المستثمرين منذ سنة 2006، إلى جانب عدم نجاعة الحالة المالية للفروعها، وفضلت الانسحاب من أجل المحافظة على مصالح المستثمر وإعادة هيكلة نفسها،[1] وشركة أن سي أ رويبة التي انسحبت سنة

[1] سمير محي الدين، **معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، جوان 2021، ص87.

2020 وذلك بعد مواجهتها صعوبات مالية إلى غاية تحسن وضعيتها المالية وضبط كل الأمور المتعلقة بشؤون الادارة والتسيير.

1-2- مؤشر رسملة السوق (نسبة رأس مال السوق): يقيس هذا المؤشر على مدى قدرة البورصة على تنويع المخاطر وتعبئة رؤوس الأموال، وسنقوم بتحليل تطور رأس مال السوق على مستوى بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): تطور رأس المال السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رأس مال السوق (مليار دج)	21.495	14.72	10.99	10.36	10.10	10.4	6.71	6.46
التغير %	-	31.52-	25.33-	5.73-	2.5-	2.97	35.48-	3.72-
(رأس مال السوق/PIB) %	0.521	0.348	0.24	0.242	0.164	0.137	0.078	0.068
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
رأس مال السوق (مليار دج)	6.5	6.55	7.9	14.767	13.028	13.819	14.793	15.429
التغير %	0.61	0.76	20.61	86.92	11.77-	6.07	7.04	4.2
(رأس مال السوق/PIB) %	0.058	0.065	0.065	0.101	0.08	0.083	0.0859	0.092
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	
رأس مال السوق (مليار دج)	45.778	40.587	43.935	44.77	42.881	45.64	67.42	
التغير %	196.7	11.33-	8.24	1.9	4.21-	6.43	47.72	
(رأس مال السوق/PIB) %	0.261	0.215	0.216	0.22	0.233	0.207	0.49	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- بورصة الجزائر،: https://www.sgbv.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/15.
- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 29، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في رأس المال السوق من 21,495 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 6,46 مليار دينار جزائري سنة 2007 وذلك بسبب انسحاب شركة رياض من البورصة الجزائر، الأمر الذي أدى إلى زيادة سوء وضعية البورصة، لتستمر بعد ذلك في الارتفاع حيت وصلت إلى 14.767 مليار دينار جزائري سنة 2011 بفعل ادراج أسهم شركة ألياس للتأمينات التي كان لها الفضل الكبير في تنشيط البورصة الجزائرية، غير أن هذه الزيادة سرعان ما انخفضت إلى 13,028 مليار دينار جزائري سنة 2012 بمعدل نمو يقدر- 11,77%، لترتفع مرة أخرى لتصل إلى 45.42 مليار دينار جزائري سنة 2016 أي بمعدل نمو يقدر بحوالي 231.26%، وذللك بسبب ادراج شركة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في سنة 2016، لتنخفض إلى 40,58 مليار دينار جزائري سنة 2017 نتيجة غياب كل أطراف الفاعلة في تطوير وتنشيط البورصة، لترتفع سنة 2019 إلى 44.77 مليار دينار جزائري، إلا أن انسحاب شركة أن.سي.أ روبية في منتصف سنة 2020 وبسبب تداعيات جائحة كورونا انخفضت القيمة السوقية إلى 42.88 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2020، لترتفع بعد ذلك لتصل إلى 67.42 مليار دينار جزائري سنة 2022 وذلك بسبب استئناف نشاط الشركات المدرجة في البورصة بعد التعافي من فيروس كورونا (كوفيد 19).

أما فيما يخص معدل رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي يكاد يكون مهملاً في كل السنوات الدراسة، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.521%، في حين كانت أدنى قيمة له سنة 2008 بمعدل 0.058% وذلك مع بروز الصدمة المالية لسنة 2008، بحيث أن هذه الأرقام تدل على عدم قدرة بورصة الجزائر على تعبئة الأموال الصدمة للاستثمار، وبالتالي ما يدل على ضعف مساهمة بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني.

2- مؤشر سيولة البورصة: يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب المستثمرين للتعامل في البورصة، حيث أن زيادة السيولة في البورصة تسمح بتقليل من المخاطر وجذب المزيد من المدخرين، وسيتم في هذا العنصر دراسة سيولة بورصة الجزائر عن طريق تتبع وتحليل كل من قيمة التداول ومعدل الدوران خلال الفترة (2000-2022) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): تطور مؤشر سيولة بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة التداول (د.ج)	350926560	251838705	35936045	17257700	8432615	4188200	23756950	14493415	21414845	13891895	11985965	185118435
معدل التداول * %	0.0085	0.0059	0.0007	0.0003	0.0001	0.00005	0.0002	0.0001	0.00019	0.00013	0.0001	0.0012
معدل الدوران ** %	1.63	1.71	0.32	0.16	0.08	0.04	0.35	0.22	0.32	0.21	0.15	1.25
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
قيمة التداول(د.ج)	36038865	49116990	41410340	125195825	805500430	302261260	206127271	248990023	78458464	127907601	138294131	
معدل التداول %	0.0002	0.00029	0.00024	0.00745	0.0045	0.00160	0.0010	0.0012	0.00042	0.0005	0.001	
معدل الدوران%	0.27	0.35	0.27	8.11	1.75	0.74	0.46	0.55	0.18	0.28	0.21	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- بورصة الجزائر، **بيانات التداول**، متاح على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/17.
- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 29، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره.

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التداول انخفض من 0.0085% سنة 2000 إلى 0.001% سنة 2022، بمعنى تراجع هذا المؤشر بحوالي 88.24 %، وهذا ما يدل على أن وضعية السيولة في بورصة الجزائر منخفض جداً، حيث أنه لم يتجاوز 0.0085%، وذلك بسبب قلة مساهمة رأس مال الشركات المدرجة في البورصة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني،

* **معدل التداول:** يمثل إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مدى التداول المنظم لأسهم الشركات المقيدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

** **معدل الدوران:** يمثل إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة على رسملة السوق (رأس مال السوق)، ويقيس لنا هذا المؤشر مدى حركية السوق المالي.

إلى جانب انعدام الادراج في سوق السندات وهذا ما لا يعمل على تحفيز مختلف المستثمرين على توظيف أموالهم في بورصة الجزائر، وعليه فإن بورصة الجزائر فهي بحاجة إلى عدد أكبر من شركات الكبرى تضمن للمستثمرين السيولة اللازمة على غرار البنوك وشركات التأمين.

أما بالنسبة إلى معدل الدوران فقد انخفض من 1.63% سنة 2000 إلى 0.21% سنة 2022، إذ أنه لم يتعدى في أحسن حالاته 1.75%، وهذا راجع إلى أن هناك سوق أوراق مالية ذو حجم صغير جداً، حيث أنه لا يزيد عن خمس شركات، إلى جانب صغر حجم التداول وقلة عدد أيام التداول في سوق المالي، الأمر الذي انعكس سلباً على سيولة السوق المالي، وبالتالي فإن بورصة الجزائرية تصبح غير مشجعة للمستثمرين على الولوج اليها.

المطلب الثالث: واقع سوق التأمينات في الجزائر

يعتبر قطاع التأمين من أهم المكونات الأساسية للنظام المالي في أي اقتصاد، حيث يلعب دوراً مهماً في تمويل مختلف المشاريع التنموية من خلال توفير الموارد المالية الهامة، كما يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وللنهوض بهذا القطاع في الجزائر قامت الحكومة بعدة اصلاحات وتغيرات وذلك بغية توسيع سوق التأمين وترقية منتجاته.

أولاً- قطاع التأمين في ظل الاصلاحات الاقتصادية

بالرغم من مرور نظام التأمينات بعدة مراحل سواءً في المرحلة الاستعمارية، أو ما بعد الاستقلال إلا أننا سنركز على وضعية قطاع التأمين خلال مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتي مرت بعدة تعديلات بداية من سنة 1995، حيث تم اصدار الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي وضع حداً لاحتكار الدولة لنشاط التأمين، حيث هُدف هذا الأمر إلى تطوير قطاع التأمينات من خلال منح الاعتماد إلى القطاع الخاص وافساح المجال أمام المستثمرين الأجانب، وكذلك افساح المجال أمام المتعاملين بالقطاع الخاص في مجال توزيع المنتجات التأمينية، عرف هذا الأمر تعديلاً بموجب القانون 04-06 المؤرخ في جانفي 2006، أين أدخلت عليه جملة من التعديلات هدفت من خلالها إلى تحرير هذا القطاع بصورة أكبر مما كان عليه سابقاً قصد توفير ظروف مناسبة لتطويره بما يحقق نمو وترقية وإحكام الرقابة على صناعة التأمين،[1] وذلك من خلال تشكيل لجنة لمرقبة التأمينات، تعزيز

[1] هوادف عائشة، **قطاع التأمين في ظل تحرير الخدمات المالية -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، ص ص 179-181، بتصرف.

ودعم نشاط التأمين على الأشخاص، انشاء صندوق ضمان المؤمنين، اصلاح حق المستفيد، تأسيس شركة التأمين البنكي، فتح سوق للشركات الأجنبية، الفصل في نشاط شركات التأمين.[1]

ثانياً- مكونات سوق التأمين في الجزائر

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من:

1- الهيئات الرقابية التنظيمية لقطاع التأمين في الجزائر: يتكون قطاع التأمين من مجموعة الهيئات التنظيمية والرقابية، تهدف الدولة من خلال هذه الهيئات إلى تعزيز وتطوير أسواق تأمين آمنة وكفؤة وعادلة، عن طريق حماية حقوق المستفدين من عقود التأمين، العمل على توثيق وتعزيز روابط التعاون مع هيئات الرقابية على المستوى المحلي والدولي، دعم وتطوير سوق التأمين، وضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، كما تهدف إلى دعم وتمويل الدراسات في مجال التأمين، بالإضافة إلى نشر واعداد احصائيات متعلقة بقطاع التأمين، كما يجب الاشارة إلى أن هذه الهيئات لا تهدف إلى حماية مصالح المؤمن لهم فقط، بل توفر أيضاً الحماية الضرورية لمصالح شركات التأمين المختلفة.[2] وتتمثل أهم هذه الهيئات في:[3]

- ✓ الوزارة المالية؛
- ✓ مديرية التأمينات؛
- ✓ المجلس الوطني للتأمينات CNA؛
- ✓ الهيئة المركزية للمخاطر؛
- ✓ لجنة الاشراف على التأمينات CSA؛
- ✓ اتحاد الجزائري التأمين وإعادة التأمينUAR؛
- ✓ صندوق ضمان المؤمن لهم.

---

[1] حميداني دونيا، للوشي محمد، **انعكاسات تحرر السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2018، ص167.

[2] صبرينة شراقة، **دور الرقابة والاشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة العلمية حول: "**مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبقية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-26 أفريل 2011، ص 05.

[3] نور الدين سنجاق، إيمان مرير، **تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري -دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)**-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2021، ص100.

2- شركات التأمين وإعادة التأمين: يتكون السوق الجزائري للتأمين حالياً من 24 شركة تأمين، موزعة على 13 شركة في مجال التأمين على الأضرار، 08 شركات التأمين على الأشخاص، و شركتان التأمين المتخصصة واحدة لضمان قروض العقارية وأخرى لضمان قروض الصادرات، وشركة وواحدة فقط متخصصة في إعادة التأمين وهي الشركة المركزية لإعادة التأمين.[1]

3- وسطاء التأمين: يعمل وسيط التأمين لحسابه الخاص بمقابل مادي، مهمته الأساسية التفاوض بين المستفدين من عقود التأمين وشركات التأمين وذلك قصد اتمام عملية التأمين،[2] وتوجد في الجزائر 38 مؤسسة تعمل كوسيط في مجال التأمين وإعادة التأمين.[3]

4- البنوك: سمح القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 بتوزيع منتجات شركات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشبكات التوزيع المماثلة، ومن بين المنتجات التأمينية المستهدفة نجد: التأمين على الأشخاص، تأمين على القروض، التأمين ضد الكوارث، والتأمين الزراعي،[4] ومن بين أهم اتفاقية شراكة الموقعة بين البنوك وشركات التأمين، نذكر منها:[5]

- ✓ الشركة الوطنية للتأمينات مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية؛
- ✓ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مع البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ شركة كرامة للتأمينات مع القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري؛
- ✓ الشركات الجزائرية للتأمينات مع البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين مع بنك ترست؛
- ✓ شركة السلامة لتأمينات الجزائرية مع بنك البركة؛
- ✓ شركة أمانة لتأمينات مع بنك الفلاحة وتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري؛
- ✓ شركة كارديف الجزائر مع بي أن بي باريبا وصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

---

[1] Union algérienne des sociéte d'assurance et de reassurance, **chiffres clés du marché ,**sur le Site: https://www.uar.dz/chiffres-cles-du-secteur/ , date de vue : 17/11/2022.

[2] Conseil national des assurances, **en savoir plus , procédures d'agrément,** sur le Site: https://cna.dz/procedures-dagrement// , date de vue :,18/11/2022.

[3] Union algérienne des sociéte d'assurance et de reassurance, **chiffres clés du marché,** op cit.

[4] Conseil national des assurances, **en savoir plus, banc assurance, ,** sur le Site: https://cna.dz/bancassurance/ , date de vue : 18/11/2022.

[5] Hamoul tarik, kassoul sofiane, **analyse du contexte global de la bancassurance en algérie etude comparative**, revue des etudes economique approfodies, n 04, université abdelhamid bn badis, mostaganem,algérie, 2017, p17.

ثالثاً- تحليل أداء السوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

لتحليل تطور أداء قطاع التأمين في الجزائر، سنقوم بعرض وتحليل أهم مؤشراته والمتمثلة في الانتاج، معدل الاختراق، والكثافة التأمينية، والجدول التالي يبين تطور هذه االمؤشرات.

الجدول رقم (03-06): تطور المؤشرات الأدائية في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	رقم الأعمال مليون دج	معدل الاختراق * %	معدل الكثافة ** (دج/فرد)
2000	19501	0.47	625.208
2001	21783	0.51	697.140
2002	28985	0.64	921.763
2003	31311	0.59	989.441
2004	35758	0.58	1122.566
2005	41620	0.55	1297.496
2006	46474	0.54	1438.048
2007	53789	0.57	1651.233
2008	67884	0.61	2066.338
2009	77339	0.77	2332.919
2010	81713	0.68	2441.198
2011	86675	0.59	2563.078
2012	99630	0.61	2914.632
2013	113995	0.68	3297.774
2014	125505	0.72	3589.336
2015	127900	0.76	3615.544
2016	129561	0.74	3619.726
2017	133685	0.70	3691.131
2018	137732	0.67	3758.739
2019	144541	0.71	3900.104
2020	137556	0.74	3671.592
2021	144773	0.65	3824.561
2022	155747	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على:

- Bank algerie, rapport annuel 2002, op cit.

* **معدل الاختراق:** يمثل رقم الأعمال الإجمالي في الدولة للسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي للنفس السنة، ويعكس هذا المؤشر عن مدى أهمية قطاع التأمين في تمويل اقتصادها.

** **معدل الكثافة:** يمثل رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين لدولة ما في السنة معينة على عدد سكانها في نفس السنة، والذي يعكس لنا مدى مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في انتاج قطاع التأمين.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 29، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص25.
- Ministère des finances, direction des assurances , **activité des assurances en algérie**, 2013, p09.
- Ministère des finances, direction des assurances , **activité des assurances en algérie**, 2020, p11.
-Atlas magazine , l'actualite de l'assurance dans le monde, **compagnies d'assurance algériennes: classement 2021**, 04 november 2022.
- conceil national des assurances, **note de conjoncture**, quatième trimestre et année, p04.
- La banque mondiale, **USA**, sur le site:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart , date de vue :26/11/2022.

1- رقم الأعمال: من خلال احصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الأعمال شركات التأمين في الجزائر تضاعف خلال الفترة (2000-2019) بسبع مرات، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها:

✓ ارتفاع عدد شركات التأمين، والغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين نتيجة الاصلاحات التي مر بها هذا القطاع وذلك تماشياً مع تحرير نشاط التأمين؛

✓ زيادة مستوى الوعي التأميني وسط أفراد المجتمع خصوصاً بعد فرض الدولة سنة 2003 التأمين الالزامي على الكوارث الطبيعية نتيجة الكوارث التي عرفتها الجزائر كزلزال بومرداس، إلى جانب ارتفاع فرع التأمين على السيارات؛

✓ بروز منتجات تأمينية جديدة متنوعة كإنشاء التأمين البنكي وانشاء صندوق ضمان المؤمن لهم.

وقد عرف رقم الأعمال تراجعاً سنة 2020 بمعدل يقدر 4.77% نتيجة تأثره بالوضعية الصحية (كوفيد 19)، ليتعافى بحوالي 13.22% خلال الفترة (2020-2022).

2- معدل الاختراق: يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة نشاط التأمين في الاقتصاد الوطني حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2009 ب0.77% وذلك نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع في رقم أعمال قطاع التأمين، والملاحظ على هذا المعدل أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة بالامكانيات المتاحة لهذا القطاع، ويمكن ذكر أسباب هذا الانخفاض إلى:

✓ سيطرة الشركات العمومية على سوق التأمين؛

✓ الدخل المتدني للأسر الجزائرية؛

✓ محدودية الوعي التأميني من قبل الأسر الجزائرية وما يأكد ذلك ضعف اقبالها على المنتوجات التأمينية.

3- الكثافة التأمينية: يعبر هذه المؤشر عن نصيب انفاق الفرد على خدمات التأمين، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (03-06) بأن هذا المؤشر عرف تطوراً ايجابياً إلا أنه يبقى ضعيف جداً إذا ما تم مقارنتها بالمستوى الدولي، وذلك راجع إلى:

- ✓ ضعف الدخل الفردي للأسر الجزائرية؛
- ✓ تدني وعدم انتشار الثقافة التأمينية نظراً لغياب الأساليب التوعية؛
- ✓ سيطرة المعتقدات الدينية، إذ يفضل التعامل بالمنتجات التأمينية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة التي تعزز فرضية ضعف الدخل الفردي، التي تعتبر من بين أهم الأسباب التي تبقى قطاع التأمين محدود.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر في ظل الصدمات المالية خلال الفترة (2000-2022)

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من الصدمات المالية التي لا تخلو من تبعات من خلال تأثيرها على مؤشرات الاستقرار المالي، وبما أن الجزائر لم تكن بمعزل عن ذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل أهم آثار هذه الصدمات على نظامها المالي.

المطلب الأول: موارد النظام المالي في الجزائر

تُعد الايرادات النفطية من بين أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجزائر في تسيير نظامها المالي، فحجم الايرادات النفطية هو الذي يحدد حجم الموارد المتاحة داخل الدولة، ولهذا سوف سنقوم بتحليل تطورات الايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): تطور الايرادات النفطية وفقا لتطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البترول(دولار للبرميل)	28.5	24.8	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8
الايرادات النفطية (مليار دج)	1213.2	1001.4	1007.2	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
سعر البترول(دولار للبرميل)	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1
الايرادات النفطية (مليار دج)	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	-	
سعر البترول(دولار للبرميل)	45	54.1	71.3	64.4	42.1	72.7	-	
الايرادات النفطية (مليار دج)	1781.1	2177	2887.1	2668.5	1921.6	2609.2	-	

Source:

- Banque d'Algérie, **rapport 2004**, evolution economique et monetaire en algerie , juillet 2005, p p 168 , 178.

- Banque d'Algérie, **rapport 2006**, evolution economique et monetaire en algerie , juin 2007, p p 165, 176.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص ص 220، 230.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017 ص ص 151، 163.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 120.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الايرادات النفطية في الجزائر عرفت عدة تطورات يمكن ايجازها في المراحل التالية:

في الفترة 2001-2008: الزيادة المطردة للايرادات النفطية نتيجة الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار النفط.

في العام 2009: عرفت الايرادات النفطية تراجع بحوالي 41%، نتيجة تدهور أسعار النفط بفعل تداعيات الصدمة المالية العالمية 2008.

في الفترة 2010-2011: عرفت الايرادات النفطية ارتفاعاً بسبب تحسن أسعار البترول وارتفاع الصادرات النفطية، وذلك نتيجة زيادة الطلب على النفط بسبب بداية التعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الصدمة المالية العالمية.

في الفترة 2012-2018: يمكن ملاحظة تذبذب الايرادات النفطية في هذه الفترة، حيث شهدت الفترة 2012-2016 تدهور بحوالي 48%، بسبب صدمة الديون السيادية التي أدت إلى تراجع الاستهلاك الأوروبي للمحروقات ومنه تراجعت أسعار البترول وبالتالي تراجع الايرادات النفطية، بالإضافة إلى الصدمة النفطية التي حدثت سنة 2014 أين أوصلت أسعار البترول إلى مستويات منخفضة ومنه تراجعت مداخيل المتأتية من الصادرات النفطية، في حين شهدت الفترة 2017-2018 تحسن نوعي جراء ارتفاع أسعار البترول.

في الفترة 2019-2020: فقد شهدت الايرادات النفطية أدنى مستوياتها فقد وصلت إلى 1921.6 مليار دج سنة 2020، وذلك بسبب الأوضاع التي عاشتها السوق النفطية العالمية من اضطرابات التي أدت إلى انخفاض سعر البترول بفعل تداعيات الصدمة الصحية العالمية.

في العام 2021: ارتفعت الايرادات النفطية بنسبة 35.78%، وذلك جراء ارتفاع سعر البرميل الواحد من البترول من 42.1 دولار سنة 2020 إلى 72.7 دولار سنة 2021، وذلك بفعل الاجراءات المتخذة من طرف منظمة الأوبك التي ساهمت في هذا الارتفاع، بالاضافة إلى تعافي السوق النفطية من تأثيرات السلبية لجائحة كورونا.

المطلب الثاني: مؤشرات الصلابة المالية في النظام البنكي الجزائري

يتم قياس استقرار النظام البنكي عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية، عرفت هذه الأخير بالمؤشرات الصلابة المالية بحيث تهدف إلى تقييم نقاط قوة وضعف في النظام البنكي في أي بلد، باستخدام مختلف الاحصائيات المالية تشمل كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، ولتوضيح مدى استقرار هذه المؤشرات في النظام البنكي الجزائري سنقوم بتحليل هذه المؤشرات بشكل إجمالي لكافة البنوك العاملة في الجزائر، وبشكل فردي على مستوى بنك واحد (الخاص والعام).

أولاً- مؤشر الملاءة المالية

يُعد هذا المؤشر بمثابة خط الدفاع الأول ضد المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية التي قد تواجه البنوك، وتستخدم بغرض حماية المودعين في البنوك وتعزيز استقرار النظام المالي ككل.

الجدول رقم (03-08): تطور معدلات الملاءة المالية في النظام البنكي الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الملاءة الاجمالية	26.15	23.64	23.77	23.62	21.5	15.98	18.39
معدل الملاءة على الغير	19.09	17.67	17	17.48	15.51	13.27	15.75
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**-**
معدل الملاءة الاجمالية	18.86	19.45	19.05	17.99	19.17	21.82	-
نسبة الملاءة على الغير	16.33	15.03	14.98	14.26	15.38	17.93	-

المصدر:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 152.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ارتفع معدل الملاءة الاجمالي في النظام البنكي الجزائري من 12.3% سنة 2005 إلى 16.5% سنة 2008، بعد أن كان 10.1%، 10.4% خلال سنتي 2003، و2004 على التوالي وذلك حسب تقارير صندوق النقد الدولي، حتى وإن كانت هذه النسب المسجلة أدنى مقارنة بالنسب الأخرى المسجلة طول فترة الدراسة إلا أنها تبقى أعلى من المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر والمقدر ب8%، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه عودة معدل الملاءة الاجمالي للارتفاع سنة 2009

إذ بلغ 26.15%، وهو أعلى معدل وصلت اليه الجزائر خلال فترة الدراسة (أعلى من المعدل المحدد بحوالي ثلاثة أضعاف) وهذا راجع إلى قيام البنوك برفع رأس مالها طبقاً لتعليمات بنك الجزائر المحددة بموجب النظام رقم 08-04 الصادر في ديسمبر سنة 2008 والمرتبط بتحديد الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال في البنوك، إلا أنه بعد الصدمة المالية والصدمة البترولية انخفض معدل الملاءة الاجمالي بما يقارب 10.5% خلال الفترة 2009-2014، الأمر الذي يدل على تراجع أهمية رفع رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك لمواجهة مختلف المخاطر، مما خلق ذلك مخاطر تهدد استقرار النظام المالي نتيجة الدعم الموجه من طرف الدولة الجزائرية لتحفيز منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إلا أن هذه المخاطر قد تراجعت نتيجة الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة عن طريق تحسين بعض مؤشرات السلامة المالية للبنوك، أما بعد 2015 ومع ارتفاع حجم القروض وفي ظل الانتقال للتنظيم الاحترازي الجديد الذي شهد تدعيم مستويات وجودة رؤوس أموال من طرف البنوك تطبيقاً لأحكام النظام رقم 14-01 نتيجة ادخال المخاطر السوقية والتشغيلية بعد أن كانت مرتكزة فقط على تغطية كفاية رأس المال لمخاطر الائتمان ارتفعت معدلات الملاءة الاجمالية إلى 18.4%، 18.8%، و19.5% خلال السنوات 2015، 2016، و2017 على التوالي، لتنخفض إلى 19% و18% خلال السنتي 2018 2019 على التوالي، وذلك راجع إلى انخفاض معدل الملاءة في البنوك العمومية على الرغم من ذلك يبقى أكبر من المعدل المحدد من قبل بنك الجزائر والمقدر ب9.5%، لترتفع مرة أخرى إلى 19.17 سنة 2020 و21.82% سنة 2021 وذلك نتيجة الاجراءات الاحترازية التي اتبعها بنك الجزائر جراء انتشار وباء كورونا من تخفيف بعض القواعد أين تم اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من وضع وسادة الأمان، الأمر الذي سمح للبنوك لزيادة نشاطها وبالتالي زيادة معدل الملاءة الاجمالية إلى مستويات أعلى مما كانت عليه سابقاً.

أما بالنسبة إلى معدل الملاءة على الغير (معدل الأموال الخاصة الأساسية إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر) فنلاحظ من خلال الجدول رقم (03-08) أنها أيضاً سجلت معدلات تفوق المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر والمقدر ب7% خلال فترة الدراسة، إلا أنه شهد تذبذبات مختلفة ويرجع ذلك إلى الاختلاف بين معدل زيادة في المخاطر المرجحة ومعدل الزيادة في مستوى الشريحة الأولى والمتمثلة في رأس المال الأساسي.

الشكل رقم (03-07): تطور معدلات الملاءة المالية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

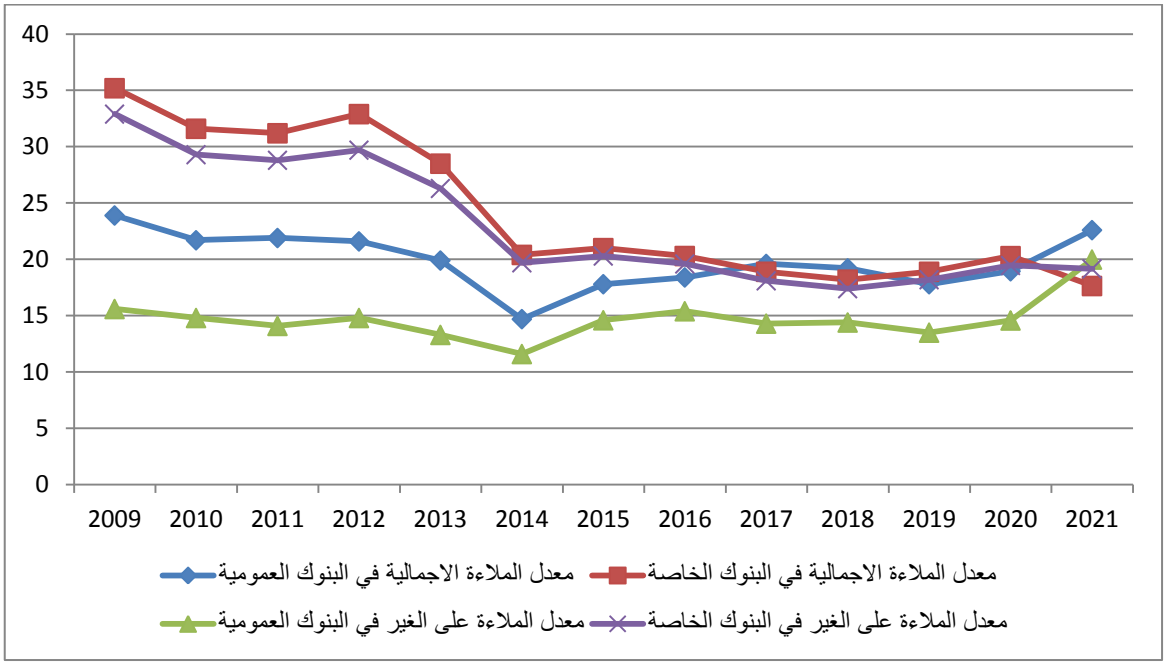

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

-Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 18/168**, juin 2018, p33.

-Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 21/253**, Décember 2021, p39.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص59.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات الملاءة الاجمالية ومعدلات الملاءة على الغير في البنوك الخاصة أكبر من البنوك العمومية في أغلب السنوات، ويرجع سبب ذلك إلى درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك الخاصة التي هي كبيرة جداً مقارنة بالبنوك العمومية، الأمر الذي يستدعي الاحتفاظ بجزء أكبر من رأس المال لمواجهة المخاطر، على عكس البنوك العمومية التي تعود ملكية رأس مالها إلى الدولة والمخاطر التي تتعرض لها قليلة مقارنة بالبنوك الخاصة.

وعلى الرغم من ذلك تبقى معدلات الملاءة الاجمالية ومعدلات الملاءة على الغير تتجاوز النسبتين المحددين من طرف بنك الجزائر 9.5%، 7% على التوالي، ولجنة بازل III المقدرة ب 10.5%، 6% على التوالي، وعليه نستنتج أن احتفاظ البنوك الجزائرية برؤوس أموال عالية الجودة يساعدها على تعزيز صلابتها المالية وبالتالي قدرتها على تحمل مختلف الصدمات.

ثانياً- مؤشرات السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من بين أهم مؤشرات قياس درجة الاستقرار المالي في البنوك الجزائرية، باعتبار أن لها تأثير كبير على ما يسمى بالأمان البنكي، لذلك ترغب البنوك للاحتفاظ بالقدر الكاف من السيولة لتلبية طلبات سحوبات المودعين وطلبات القروض، وبالتالي تتأثر سيولة البنوك بشكل كبير بحجم القروض والودائع.

1- تطور السيولة البنكية: لتوضيح إن كان النظام البنكي الجزائري يتميز بالسيولة العالية، سنقوم بتمثيل فائض السيولة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-08): تطور فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دج

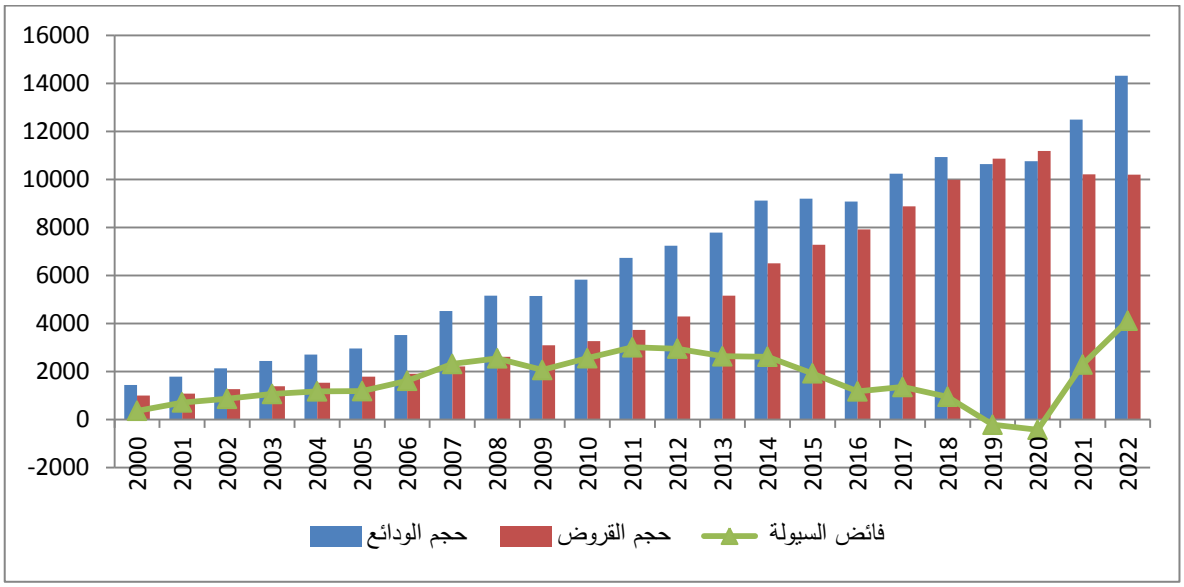

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (03-01) و (03-02).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري سجل تطوراً ملحوظاً منذ بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفع بحوالي 600% خلال الفترة (2000-2008)، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير والمتسارع لحجم الودائع البنكية مقابل التزايد المحتشم لحجم القروض البنكية المقدمة في هذه النظام، لتسجل بعد ذلك انخفاضات متتالية بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول بفعل تأثير الصمة المالية العالمية إلى جانب انخفاض الطلب الأوروبي على البترول بفعل تداعيات صدمة الديون السيادية، إلى جانب انخفاض أسعار البترول سنة 2014 الأمر الذي أثر على نمو الودائع بالانخفاض مع استمرار

ارتفاع معدلات القروض، ليرتفع فائض السيولة ليصل إلى 1352.2 مليار دج سنة 2017 على رغم من استمرار الصدمة البترولية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التمويل غير التقليدي التي قامت به الحكومة الجزائرية، لتشهد الفترة (2018–2020) انخفاض واضحاً في فائض السيولة بحوالي 115% بسبب عدم استقرار أسعار البترول، إلى جانب تداعيات التي فرضتها الصدمة الصحية على عمل نشاط النظام البنكي، لتشهد بعد ذلك ارتفاع واضح بحوالي 8378.7 مليار دج خلال الفترة (2020–2022) بفعل تزايد حجم الودائع مقابل انخفاض الواضح لحجم القروض.

الجدول رقم (03–09): تطور نسبة القروض إلى الودائع في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2000–2022)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القروض إلى الودائع	0.68	0.6	0.59	0.56	0.57	0.6	0.54	0.48
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
القروض إلى الودائع	0.5	0.59	0.56	0.55	0.59	0.66	0.71	0.79
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	
القروض إلى الودائع	0.87	0.87	0.91	1.02	1.03	0.81	0.71	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (03–01) و (03–02).

من خلال معطيات المسجلة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض البنكية إلى إجمالي الودائع البنكية لم تتجاوز 1% في أغلب سنوات الدراسة، إذ سجلت هذه النسبة ارتفاعا متتالياً ابتداءًا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020 وهذا بسبب أن نسبة زيادة القروض أكبر من نسبة زيادة الودائع، وذلك نتيجة المساهمة الكبيرة من قبل البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت مستويات السيولة منخفضة على مستوى البنوك والعكس صحيح، كما أن النسبة المثلى المتعارف عليها عالمياً هي أقل من 1%.

2– تحليل السيولة البنكية في الجزائر وفق مؤشرات صندوق النقد الدولي: استعان بنك الجزائر بمجموعة من مؤشرات الصادرة من طرف FMI من بينها مؤشرات السيولة، حيث أخذ بعين الاعتبار مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، وفيما يلي جدول يوضح هذين المؤشرين:

الجدول رقم (03-10): تطور مؤشرات السيولة في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.17
في البنوك العمومية	52.8	54.2	51.1	45.1	39.4	37	25.8
في البنوك الخاصة	44.7	43.7	43.2	50.9	46.5	44	35.9
الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114.52	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64
في البنوك العمومية	118.4	118.1	106.6	110.5	95.7	83.4	60.2
في البنوك الخاصة	89	88.5	84.6	93.5	84.1	75.4	69.8
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**-**
الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول	23.50	23.51	19.84	15.97	13.11	35.74	-
في البنوك العمومية	22.7	21.9	18.4	14.2	10.3	35.66	-
في البنوك الخاصة	29.1	33.1	28.5	27.3	30.3	35.29	-
الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	58.39	53.70	47.45	44.23	37.14	101.66	-
في البنوك العمومية	58.8	52.2	46.3	42.2	31.4	109.64	-
في البنوك الخاصة	56.2	60.6	52.6	52.5	59.5	68.9	-

المصدر: - بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 227.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

-Fonds monétaire internatiol **Rapport de FMI N 18/168**, op cit, , p33.

-Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 21/253**, op cit, p39.

2-1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تراجع كبير في هذا المؤشر، إذ انخفض من 51.82% سنة 2009 إلى 23.50% سنة 2016 أي بحوالي 54%، ولذلك بسبب الاتجاه التصاعدي لحجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي كانت تشكل بحوالي 69% كمتوسط من حجم القروض البنكية خلال الفترة (2009-2016)، أما على مستوى البنوك فقد تراجع هذا المؤشر في البنوك العمومية من 52.8% سنة 2009 إلى 22.7% سنة 2016، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد انخفض من 44.7 سنة 2009 إلى 29.1 سنة 2016، في

حين شهدت سنة 2017 ارتفاع طفيف في هذا المؤشر على مستوى النظام البنكي ككل إذ انتقل إلى 23.51%، وذلك راجع إلى ارتفاع مستوى الأصول السائلة في هذا النظام بحوالي 9.5% (نتيجة التمويل غير التقليدي)، لتشهد بعد ذلك نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول انخفاض واضح بداية من سنة 2018 إلى غاية نهاية سنة 2020 بسبب ارتفاع حجم القروض حيث ارتفعت بحوالي 12%، وقد انخفض هذا المؤشر بشكل مستمر في البنوك العمومية من 18.4% سنة 2018 إلى 10.3% سنة 2020، في حين شهد تذبذب في البنوك الخاصة حيث انخفض من 28.5% سنة 2018 إلى 27.3% سنة 2019، ليرتفع إلى 30.3% سنة 2020، لتشهد سنة 2021 عودة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول إلى المستوى المطلوب حيث ارتفع إلى 35.74%، بسبب ارتفاع حجم الأصول السائلة في النظام البنكي الجزائري مدعومة أساساً بارتفاع الأصول السائلة في البنوك العمومية، وقد كان هذا الارتفاع في البنوك العمومية (بحوالي 25.4%) أكبر من الارتفاع في البنوك الخاصة (بحوالي 5%).

2–2– نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة: من خلال احصائيات المقدمة في الجدول رقم (03–10)، نلاحظ أن هذه النسبة تجاوزت الحد الأدنى المطلوب والمقدر ب100% خلال الفترة (2009–2012) بمتوسط يقدر بحوالي 110%، وذلك في ظل السيولة الموجودة التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدل تغطية الخصوم قصيرة الأجل، وذلك في ظل تجاوز نسبة البنوك العمومية 100% إذ بلغت حوالي 113% كمتوسط، في حين أن البنوك الخاصة لم تتجاوز 89% كمتوسط، وابتداء من سنة 2013 انخفضت هذه النسبة بشكل كبير منتقلة من 93.52% سنة 2013 إلى 37.14% سنة 2020 أين بلغت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة، وذلك في ظل الاتجاه التصاعدي للقروض خصوصاً القروض المتوسطة وطويلة الأجل التي كانت تشكل أكثر من 65% من حجم القروض كمتوسط خلال الفترة (2013–2020)، إلى جانب تدخل بنك الجزائر باستعمال أدوات السياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة، وهو ما ساهم كذلك إلى انخفاض هذا المؤشر في البنوك العمومية بحوالي 64%، في حين انخفض في البنوك خاصة بحوالي 24.5%، لتشهد سنة 2021 ارتفاعاً واضحاً بحوالي 64.5% وذلك ناتج عن زيادة الأصول السائلة للنظام البنكي بحوالي 230.3% بين عامين 2020 و2021 حسب احصائيات بنك الجزائر، حيث ارتفع في البنوك العمومية بأكثر من ثلاث أضعاف وهذا بتسجيل معدل تغطية يفوق 109.64% سنة 2021 مقابل 31.54% سنة 2020، في حين أن البنوك الخاصة لم ترتفع بشكل كبير كما في البنوك العمومية إذ

ارتفع بحوالي 9%، ويبقى هذا معدل في سنة 2021 في البنوك الجزائرية أعلى بكثير من المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر في مارس 2020 والمقدر ب60%.

ثالثاً- مؤشرات الربحية

تعبر مؤشرات الربحية على مدى قدرة البنك على توظيف أمواله للحصول على قيمة مضافة والمتمثلة في الأرباح، بحيث يعتبر هدفاً ضرورياً تسعى إليه جميع البنوك لضمان بقائها واستمرارها، لذلك تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة، السيولة، تكاليف التشغيل... الخ، ولتحليل ربحية النظام البنكي الجزائري يمكن الاعتماد على المؤشرات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-11): تطور مؤشرات الربحية في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: %

السنوات	العائد على حقوق الملكية ROE			العائد على الأصول ROA			هامش الفائدة/ إجمالي الدخل		
	النظام البنكي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	النظام البنكي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	النظام البنكي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2009	26.01	27.9	20.9	1.75	1.5	3.7	58.37	60.4	52.5
2010	26.7	29.8	20.3	2.16	1.8	4.6	63.76	71.6	44.2
2011	24.58	26.1	21.4	2.1	1.8	4.5	54.89	73.6	44.4
2012	22.67	22.7	24.8	1.93	1.5	4.5	64.23	72.1	45.2
2013	19	18	21.5	1.67	1.3	3.7	69.45	73.3	59.1
2014	23.55	25.1	19.6	1.98	1.8	3.3	68.51	66.7	69.1
2015	20.34	21.8	16.3	1.83	1.7	3.2	66.82	65.8	71.5
2016	18.14	19	15.2	1.86	1.7	2.8	72.64	72.3	73.4
2017	17.84	18.7	14.7	2.05	2	2.6	73	72.7	74.2
2018	22.41	22.7	21.2	2.42	2.3	3.4	78.78	80.8	71.1
2019	14.08	11.9	22.4	1.51	1.2	3.2	78.89	81.7	69.7
2020	8.31	8.5	11.9	1.43	1.4	2.3	73.47	75.99	75.34
2021	11.18	10.40	15.36	1.95	1.77	3.02	78.68	78.48	79.30

المصدر:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 227.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 152.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

-Fonds monétaire internatiol **Rapport de FMI N 18/168**, op cit, , p33.

-Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 21/253**, op cit, p39.

1- العائد على حقوق الملكية: ارتفع هذا المؤشر في النظام البنكي الجزائري من 6.7% سنة 2003 إلى 25.2% سنة 2008 وذلك حسب احصائيات صندوق النقد الدولي، أما على مستوى البنوك فقد سجلت البنوك العمومية انخفاضاً من 8.11% سنة 2002 إلى 3.38% سنة 2003، لتشهد بعد ذلك ارتفاعاً مستمراً إلى غاية بلوغه 25.01% سنة 2008 وذلك راجع إلى ارتفاع مستوى أموالها الخاصة، أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد شهدت تذبذباً خلال الفترة (2002-2008) تراوحت نسبته بين 16.68% و28.1%، وذلك حسب احصائيات بنك الجزائر.

ومن خلال احصائيات الجدول (03-11) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية في النظام البنكي الجزائري عرف تقلبات مختلفة تارة بالزيادة وتارة أخرى بالانخفاض متأثراً في كل مرة بقرارات بنك الجزائر وهو في سبيل البحث عن استقرار نظامه المالي، إذ عرف هذا المؤشر نسب مرتفعة تتجاوز النسبة المتعارف عليها عالمياً والمقدرة ب15% خلال الفترة (2009-2018)، فبعد الارتفاع الطفيف الذي سجله سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 إلا أنه شهد بعد ذلك تراجعاً متتالياً إلى أن وصل 19% سنة 2013، أما على مستوى البنوك فقد تدهورت مردودية البنوك العمومية بحوالي 11.7% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أموالها الخاصة بمستوى أكبر من مستوى ارتفاع أرباحها، أما البنوك الخاصة فقد شهدت ارتفاع طفيف في مردوديتها بحوالي 1.2% ما بين 2010 و2013، ليشهد هذا المعدل في النظام البنكي الجزائري في سنة 2014 ارتفاع وصل إلى 23.55% وذلك راجع إلى النتائج الجيدة التي تمكنت من خلالها البنوك العمومية تحقيقها والتي أثرت ايجاباً على مردودية رأس مالها، وبعد صدور النظام 14-01 انخفض معدل العائد على حقوق الملكية للنظام البنكي الجزائري إلى 20.34%، 18.14%، و17.84%، في نهاية السنوات 2015، 2016، و2017 على التوالي، بسبب التوجهات الجديدة التي فرضها بنك الجزائر جراء اعتماد بعض محاور اتفاقية بازل الثالثة والذي رفعت فيها البنوك رأس مالها بغية مواجهة مختلف الاضطرابات، أما على مستوى البنوك فقد شهدت البنوك العمومية والبنوك الخاصة كذلك انخفاض في هذه النسبة وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأموال الخاصة بشكل أكبر من ارتفاع صافي النتائج في كلا البنكين، لتشهد البنوك الجزائرية سنة 2018 ارتفاع في هذا المعدل منتقلة إلى 22.41% نتيجة ارتفاع صافي النتائج، لتنخفض بعد ذلك إلى 8.31% سنة 2020 بسبب تراكم رؤوس الأموال البنوك، لتشهد سنة 2021 تحسن النظام البنكي نتيجة زيادة ارتفاع العائد على حقوق الملكية أين ارتفعت إلى 11.18% يعود

سبب هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الناتج البنكي قبل الضريبة ب 23.6% مابين سنتي 2020 و2021 حسب احصائيات بنك الجزائر.

2- معدل العائد على الأصول: سجلت البنوك العمومية خلال الفترة (2002-2008) معدل 0.56% كمتوسط وهي نسبة أقل من النسبة المتعارف عليها دولياً والمقدرة ب1%، أما البنوك الخاصة فقد بلغ متوسط هذه النسبة ب 2.25% خلال نفس الفترة حسب احصائيات بنك الجزائر.

ومن خلال احصائيات الجدول رقم (03-11) نلاحظ أن معدل العائد على أصول أخذ نفس اتجاه معدل العائد على حقوق الملكية للنظام البنكي الجزائري، وفي سنة 2015 و2016 تم تسجيل استقرار نسبي في هذا المعدل على مستوى البنوك الجزائرية ببلوغة 1.83% و1.86% على التوالي، أما في نهاية 2017 و2018 فقد شهد هذا المعدل ارتفاعاً وصل إلى 2.05%، 2.41% على التوالي نتيجة ارتفاع صافي النتائج، وفي سنة 2021 عرف هذا المعدل تحسن طفيفاً إذ بلغ ب1.95% مقارنة بسنة 2020 أين كان 1.43% وذلك راجع إلى تحسن النتائج الصافية، أما على مستوى البنوك نلاحظ أن معدل العائد على الأصول في البنوك العمومية (بمتوسط يقدر بحوالي 1.67% خلال الفترة 2009-2021) أقل بكثير مقارنة بالبنوك الخاصة (بمتوسط يقدر بحوالي 3.5% خلال نفس الفترة) وهو أكبر من ضعف معدل المحقق في البنوك العمومية، ويرجع ذلك إلى تشديد البنوك الخاصة في شروط منح القروض، بالاضافة إلى انخفاض حجم القروض المتعثرة بالبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العامة.

3- هامش الربح إلى إجمالي الدخل: حسب احصائيات بنك الجزائر فقد بلغ متوسط هذا المؤشر في البنوك العمومية بحوالي 20.7% خلال الفترة (2002-2008)، وهو نصف معدل المحقق من طرف البنوك الخاصة والمقدر بحوالي 40.86% كمتوسط خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لهامش الربح على مستوى النظام البنكي ككل فقد عرف بعد الصدمة المالية العالمية ارتفاعاً في أغلب سنوات الدراسة مع تسجيل أدنى نسبة له سنة 2009 ب58.37% وأعلى نسبة له سنة 2019 ب78.89%، وعلى العموم يعد ارتفاع هامش الربح في البنوك العمومية سبباً لارتفاع النسبة الاجمالية لهذا المؤشر، والملاحظ من الجدول رقم (03-11) أن المعدلات المسجلة على مستوى البنوك خاصة خلال الفترة (2014-2017) وخلال السنة الأخيرة أكبر من تلك المسجلة على مستوى البنوك العمومية على عكس السنوات الأخرى، التي أصبح فيها هذا المعدل في البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة.

رابعاً- مؤشرات جودة الأصول

ويمكن قياس مؤشرات جودة الأصول في النظام البنكي الجزائري من خلال تحليل تطور ثلاث مؤشرات رئيسية هي:

الجدول رقم (03-12): تطور مؤشرات جودة الأصول في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: %

السنوات	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض			مخصصات القروض غير العاملة			الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون		
القطاع	البنكي	العام	الخاص	البنكي	العام	الخاص	البنكي	العام	الخاص
2009	21.14	23.6	3.8	65.41	65	82	7.31	8.3	0.7
2010	18.31	20.5	4.1	73.48	73.7	66.7	4.86	5.4	1.4
2011	14.45	16.1	4	72.15	69.6	75.9	4.02	4.9	1
2012	11.73	12.4	5.2	69.79	69.4	71.7	3.54	3.9	1.3
2013	10.56	11.4	4.8	68.19	67.4	80.3	3.36	3.7	0.9
2014	9.21	10.1	8.5	65.22	63.6	45	3.36	3.7	4.7
2015	9.8	9.9	8.6	59.23	61.5	45.3	3.2	3.8	4.7
2016	11.88	12.6	8.7	54.5	55.4	46.1	3.98	5.6	4.6
2017	12.96	13.7	7.8	52.28	52.4	50.6	6.18	6.5	3.9
2018	12.70	13.4	7.1	50.12	49.4	57.3	6.33	6.8	3
2019	14.76	15.6	8.2	46.69	45.9	58.7	7.87	8.4	3.4
2020	16.36	17	9.7	46.14	44.1	65.2	8.81	9.5	3.4
2021	19.32	20.69	9.59	47.49	67.43	46.18	10.14	-	-

المصدر:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 227.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 152.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

-Fonds monétaire internatiol **Rapport de FMI N 18/168**, op cit, , p33.
-Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 21/253**, op cit, p39.

1- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: حسب احصائيات صندوق النقد الدولي فقد انخفض هذا المؤشر في النظام البنكي من 37.1% سنة 2003 إلى 25.4% سنة 2008 وذلك راجع إلى انخفاضه على مستوى البنوك العمومية (من 40.7% سنة 2003 إلى 28.5% سنة 2008) إلا أنه

شهد ارتفاعاً على مستوى البنوك الخاصة (من 3.2% سنة 2003 إلى 3.9% سنة 2008)، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ استمرار انخفاض هذا المؤشر منتقلاً من 21.14% سنة 2009 إلى 9.2% سنة 2014، ثم شهد بعد ذلك ارتفاع طفيف في 2015 ليبلغ 9.8% على رغم من انخفاض المستمر لهذا المعدل على مستوى البنوك العمومية، في حين أن البنوك الخاصة شهدت تذبذبات مختلفة (أنظر الجدول رقم 03-12)، ثم يرجع مرة أخرى للارتفاع نهاية سنة 2016 إلى غاية نهاية 2021، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية وذلك في إطار دعم التشغيل (ANGEM، CNAC، ANSEJ) والتي كانت السبب في ارتفاع حجم القروض المتعثرة على مستوى النظام البنكي ككل، أما على مستوى البنوك الخاصة فقد انخفضت ب 1.6% ما بين 2016 و2018، لترتفع بعد ذلك إلى 9.59% سنة 2021.

وبصحة عامة فإن انخفاض هذا المؤشر يعد عاملاً ايجابياً في أداء البنوك باعتبار أنه يعكس مدى التزام المقترضين على الوفاء بالتزامتهم تجاه القروض المقدمة لهم من قبل البنوك، وتبقى هذه النسبة في النظام البنكي الجزائري مرتفعة كونها تجاوزت النسبة المتعارف عليها دولياً والمقدرة ب5%.

2- مخصصات القروض غير العاملة: ارتفع هذا المؤشر على مستوى النظام البنكي ككل منتقلاً من 49.3% سنة 2005 إلى 57.7% سنة 2008 وذلك في ظل ارتفاعه على مستوى البنوك العمومية (من 49.2% سنة 2005 إلى 57.4% سنة 2008) والبنوك الخاصة (62.3% سنة 2005 إلى 68.7% سنة 2008) حسب احصائيات صندوق النقد الدولي، ومن خلال الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (03-12) نلاحظ استمرار هذا المعدل في النظام البنكي الجزائري في ارتفاع إلى غاية نهاية سنة 2010 أين وصل إلى 73.48% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ليشهد بعد ذلك انخفاضاً تدريجياً إلى غاية وصوله إلى 46.14% سنة 2020، وهذا في ظل تراجعها على مستوى البنوك العمومية التي تراجعت ب27.34% مابين 2010 و2020، ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة على مستوى البنوك العمومية إلى تراجع حجم القروض المتعثرة ما بين 2009 و2015، في حين أن سبب تراجعها في سنوات المتبقية فهو راجع بالدرجة الأولى إلى تقليص حجم المخصصات المرتبطة بقروض دعم تشغيل الشباب وذلك باعتبار أنها مضمونة من قبل صندوق ضمان القروض.

3- نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون: نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-12) أن هناك انخفاض مستمر في هذه النسبة النسبة في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2015)

ب4.11% نتيجة انخفاض القروض المتعثرة، في حين ارتفع هذا المعدل خلال الفترة المتبقية ب6.16% في ظل تنامي القروض المتعثرة.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار المالي على المستوى الكلي في الجزائر

بما أن الاقتصاديات النفطية تتميز بهشاشة اقتصادياتها وتذبذب موازناها العامة بسبب تباعياتها المطلقة للمداخيل النفطية، الأمر الذي يجعلها تعاني من تبعية كبيرة واستقرارها المالي يعتمد على استقرار مداخيلها النفطية، لذا سنحاول دراسة المؤشرات الكلية من خلال التركيز على متغيرات مربع كالدور(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الميزان المدفوعات)، بالاضافة إلى سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاستها على الاستقرار المالي.

أولاً- معدل النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر من بين أهم الأهداف الي تسعى اليها كل الدول، باعتباره مؤشراً هاماً يعبر عن أداء النشاط الاقتصادي من خلال الوقوف على القدرة الانتاجية للاقتصاد، ويُمكن توضيح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل النمو	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	-	
معدل النمو	3.2	1.3	1.1	1	5.1-	3.84	-	

Source: La banque mondiale, USA, sur le site:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart ,op cit.

من خلال القراءة الأولية لاحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تحسناً ملحوظاً إذ ارتفعت من 3.8% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 وهو أحسن معدل وصلت إليه الجزائر خلال فترة الدراسة، يرجع ذلك إلى انتعاش أداء القطاع العام والخاص بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الدولية وذلك باعتبار أن قطاع المحروقات يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والجدول التالي يبين حصة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (03-14): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

السنوات	المحروقات	الزراعة	الصناعة	بناء وأشغال العمومية	خدمات خارج الادارات العمومية	خدمات الادارات العمومية
2000	39.4	8,4	7.2	8.1	-	-
2001	34.2	9.7	7.5	8.5	21.8	11.2
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	22.2	11
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	21.2	10.5
2004	37.8	9.4	6.3	8.3	21.2	9.8
2005	44.4	7.7	5.6	7.5	20.1	8.4
2006	45.9	7.5	5.2	7.9	20.1	8
2007	43.7	7.5	5.1	8.8	20.6	8.5
2008	45.1	6.4	4.7	8.6	19.4	9.8
2009	31.2	9.3	5.7	10.9	23.8	12.2
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	27.1	10.3	4.9	10.4	24.4	15.8
2015	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	17.4
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5
2017	19.6	11.8	5.5	11.7	27.4	16.3
2018	22.4	12	5.6	11.6	26.2	14.8
2019	19.5	12.3	5.7	12.2	27	15.5
2020	13.9	13.8	6.2	12.8	27.9	17.3
2021	22.2	12.2	5.6	11.7	25.7	15.4
2022	22.2	12.2	5.6	12.4	23.4	14.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2003**, sur le site: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm , date de vue : 10/12/2022.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، رقم 13، رقم 29، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص24.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات يشكل النسبة الأكبر في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يقدر ب 30.8% خلال الفترة (2000-2022)، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة أكبر بقطاع المحروقات، أما قطاع خدمات خارج الادارات العمومية يحتل المرتبة الثانية بمتوسط يُقدر ب23.25%، بينما يحتل قطاع خدمات الادارات العمومية المرتبة الثالثة بمتوسط يقدر ب13.43%، وبعدها قطاع أشغال العمومية ثم قطاع الزراعة اللذان يبلغان نفس المعدل تقريباً بحوالي 10%، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة إذ يمثل نسبة ضئيلة جداً بحوالي 5.7% كمتوسط خلال الفترة الدراسة.

ليسجل معدل النمو الاقتصادي خلال السنتين 2004 و2005 انخفاضاً طفيفاً بلغ 4.3%، 5.9% على التوالي مقارنة بعام 2003 (7.2%)، ليشهد بعد ذلك تراجعاً حاداً أين بلغ ب1.7% سنة 2006 وذلك بسبب تراجع معدل نمو المحروقات (من 5.8% سنة 2005 إلى -2.5%)، ليعود سنة 2007 إلى التحسن ليبلغ 3.4% كانعكاس لارتفاع المداخيل النفطية إلا أن ذلك وضع لم يستمر كثيرا خصوصاً بعد الصدمة المالية 2008 التي أدت إلى تراجع أسعار النفط بشكل كبير نتيجة تأثر السوق النفطية بهذه الصدمة وبالتالي تراجع مساهمة قطاع البترول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بحوالي -14% ومنه تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 1.6% سنة 2009، ليعود مرة أخرى سنة 2010 إلى ارتفاع حيث بلغ 3.6% بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة التعافي من تداعيات الصدمة المالية العالمية، بالاضافة إلى تحقيق مستويات نمو جيدة للقطاعات الأخرى (خارج المحروقات) أين بلغ 6.3% سنة 2010، ليشهد معدل النمو مرة أخرى تراجع سنة 2011 حيث بلغ 2.9% بسبب تراجع معدل نمو المحروقات (من -2.2% سن 2010 إلى -3.3% سنة 2011) وتراجع الطفيف لمعدل النمو خارج المحروقات (من 6.3% سنة 2010 إلى 6.2% سنة 2011) حسب احصائيات صندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة قطاعات خارج المحروقات سنة 2013 انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.8% وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في قيمة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إذ تراجع بحوالي -4.7%.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار البترول سنة 2014 عرفت معدلات النمو تحسناً مقارنة بسنة 2013 إذ بلغت 3.8% وذلك راجع إلى ارتفاع مساهمة قطاع خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لتشهد سنتي 2015 و2016 انخفاض طفيف في معدلات النمو إذ بلغت ب 3.7% و 23.2% على التوالي وذلك بسبب انخفاض معدلات النمو خارج المحروقات إذ انخفضت

من 5.6% سنة 2014 إلى 5% و2.9% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، لتشهد بعد ذلك معدلات النمو انخفاضاً مستمر وحاد إلى غاية بلوغها 1% سنة 2019 وذلك بسبب عدم الاستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية باعتبار أن تبعية قطاع المحروقات لا زالت قوية، إلى جانب حالة الإضطراب السياسي التي شهدتها الجزائر بسبب المظاهرات شعبية التي حدثت في 22 فيفري 2019.

ومع تفشي جائحة كورونا في شهر مارس 2020 التي تسببت في حالات من الاغلاق الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة -5.1% سنة 2020، لتعرف سنة 2021 تحسناً واضحاً في معدل النمو أين بلغ 3.84% بسبب العودة التدريجية في النشاطات الاقتصادية نتيجة بداية تعافي الاقتصاد الوطني من الجائحة لا سيما قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 5.71%، كما ساهمت القطاعات الأخرى (خارج المحروقات) في تحقيق هذا النمو أين بلغت معدل نموها ب4.35%.

ثانياً- معدل التضخم

يقيس هذا المعدل مستوى الأداء الاقتصادي والمالي لأي دولة، وقد شهد هذا المعدل في الجزائر بداية من الألفية الثالثة تذبذبات مختلفة نتيجة ما مرت به الجزائر من أوضاع مالية وسياسية وصحية، ويمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-15): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل التضخم	4.85	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	-	
معدل التضخم	6.39	5.59	4.26	1.95	2.41	7.2	-	

Source: La banque mondiale, **USA**, sur le site:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart ,op cit.

من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مستويات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة تأرجحت بين الانخفاض والارتفاع دون أن تأخذ اتجاه واضح، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2000 ب0.33% وهذا راجع إلى الاصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الدولة الجزائرية قصد

القضاء على الأوضاع المزرية، ومع بداية سنة 2001 عرف معدل اتضخم ارتفاعاً قدر معدله ب4.22% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة بداية تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي قدر مبلغه ب 525 مليار دج، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل خلال سنتي 2002 و2005 ببلوغه 1.41% و1.38% على التوالي، إلا أنه كان في السنوات الأخرى كانت مرتفعة جدا حتى وصل إلى 4.85% و5.73% خلال السنتي 2008 و2009 على التوالي، ويعود ذلك إلى برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي قدر مبلغه ب4200 مليار دينار، إلى جانب ارتفاع أسعار الواردات من السلع الضرورية التجهيزية والغذائية (التضخم المستورد) نتيجة الصدمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.91% وذلك نتيجة تحسن الذي شهده سعر الصرف الحقيقي وقيام بنك الجزائر باصلاح من خلال جعل التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية قصد المحافظة على الاستقرار الأسعار، ليشهد معدل التضخم مرة أخرى ارتفاع بداية من سنة 2011 ليصل إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة سنة 2012 بمعدل يقدر ب8.89% ويرجع ذلك إلى قيام الاتحاد الأوروبي برفع الرسوم الجمركية بفعل تداعيات صدمة الديون السيادية الأوروبية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات الواردة من طرفها، إلى جانب رفع أجور الخاصة بالعمال الأمر الذي سبب إلى تزايد الطلب الاستهلاكي، ومنه تم رفع الأسعار لامتصاص الطلب المتزايد وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى تطبيق برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي قدر مبلغه ب286 مليار دولار أمريكي، ليشهد بعد ذلك انخفاض حتى بلغ 2.91% سنة 2014 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التراجع الحاد في أسعار النفط الدولية، وتراجع أسعار المنتجات الأساسية.

وبعد ذلك نلاحظ ارتفاع معدل التضخم من جديد حيث بلغ 4.78% سنة 2015 ووصل إلى حدود 6.39% سنة 2016 ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المسيطرة في جل الأسواق السلع الاستهلاكية، وهذا يعني أن هذا الارتفاع لا يعود إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، ارتفاع أسعار السلع الأساسية ...إلخ)،[1] لكن سرعان ما اتخذ اتجاه تنازلي خلال الفترة (2017-2019) حيث انخفض من 4.26% سنة 2017

[1] بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، فيفري 2018، ص06.

إلى 1.95% سنة 2019 وذلك راجع إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية والمواد الصناعة الغذائية.

لم تستمر الأوضاع الحسنة كما كانت عليه في سنة 2019 حيث أنه بداية من سنة 2020 ارتفع معدل التضخم إلى 2.41% بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة، وكان ذلك نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من الغلق وتجميد النقل البري والجوي والبحري وغيرها من الاجراءات التي كانت بسبب الأوضاع الاستثنائية الصحية جراء انتشار وباء كورونا، بالاضافة إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، ليشهد مرة أخرى ارتفاع وصل إلى 7.2% سنة 2021، وكان ذلك نتيجة موجة الارتفاع الحاد التي اجتاحت الأسواق بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية لاسيما المنتجات الفلاحية التي من المفترض أن تكون في متناول الجميع.

ثالثاً- البطالة

شهد أداء الاقتصاد الوطني خلال الألفية الثالثة تحسن كبير في معالجة مشكلة البطالة، إذ تراجع معدل البطالة بحوالي 15% خلال الفترة (2000-2021)، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29.77	27.29	25.89	23.71	17.64	15.27	12.27	11.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل البطالة	11.32	10.15	9.96	9.96	10.97	9.81	10.21	11.21
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	-	
معدل البطالة	10.19	10.33	10.42	10.51	12.55	12.7	-	

Source: La banque mondiale, **USA**, sur le site: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS , date de vue :01/01/2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضاً كبيراً طول فترة الدراسة إلا في بعض السنوات التي تزامنت مع الصدمات المالية ماعدا الصدمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ انتقل معدل البطالة من 29.77% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2021 وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: البرامج الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى استحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب ارتفاع احتياطات الميزانية العامة للدولة بفضل ارتفاع مداخيلها النفطية مما ساعدت في التقليل من حدة البطالة، بالإضافة إلى قيام الدولة بمجموعة من الاجراءات التي ساهمت

بصورة كبيرة في تخفيف من معدلات البطالة كجهاز عقود ما قبل التشغيل وجهاز الادماج المهني للشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وجهاز دعم وتشغيل الشباب...إلخ.

رابعاً- ميزان المدفوعات

يُعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد المحلي على المستوى الاقتصاد العالمي باعتباره حساب مزدوج يمثل الفرق بين مدخلات الدولة ومخرجاتها، ولمعرفة مدى تأثره بالصدمات المالية في الجزائر سنقوم بتحليل تطوره خلال الفترة (2000-2021) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-09): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دولار

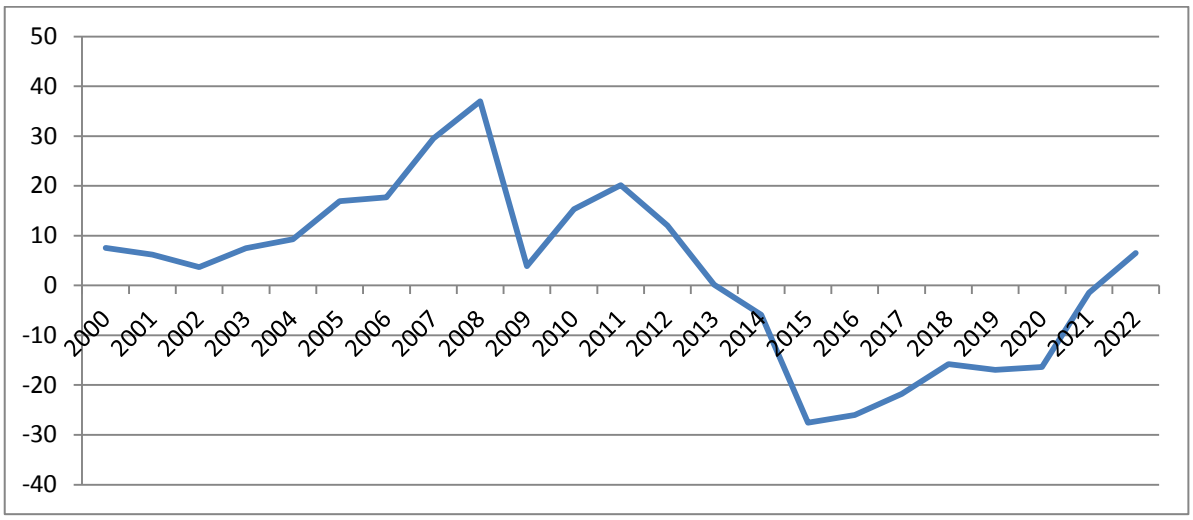

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات:

Banque d'Algérie, **rapport 2004**, evolution economique et moneraire en algerie**,** juillet2005, p176.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 246.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 228.
- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص15.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 164.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

من خلال معطيات المبينة في الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021) مرة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى (2000-2013): عرف رصيد ميزان المدفوعات هذه الفترة فائضاً، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات انخفض من 7.57 مليار دولار سنة 2000 إلى 6.19 مليار دولار و3.66 مليار دولار خلال السنتي 2001 و2002 على التوالي بسبب تراجع رصيد الميزان التجاري (12.3

مليار دولار سنة 2000 إلى 9.61 مليار دولار و6.71 مليار دولار خلال سنتي 2001 و2002 على التولي) وتراجع الحساب الجاري (من 8.93 مليار دولار سنة 2000 إلى 7.06 مليار دولار و4.37 مليار دولار خلال سنتي 2001 و2002 على التوالي) حسب احصائيات بنك الجزائر، وفي سنة 2004 ومع تراكم احتياطي الصرف بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي رفع من حصيلة الصادرات النفطية عرف رصيد ميزان المدفوعات تحسن واضح وصل إلى 16.94 مليار دولار سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت حقق رصيد ميزان المدفوعات فوائض قياسية إلى غاية نهاية سنة 2008 ببلوغه أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة أين وصل 36.99 مليار دولار وكان ذلك بسبب ارتفاع حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وفي سنة 2009 سجل الرصيد انخفاض واضح وصل إلى 3.86 مليار دولار نتيجة الآثار السلبية للصدمة المالية العالمية على الوضعية المالية الخارجية للجزائر بعد سقوط أسعار النفط وانخفاض عوائد الصادرات، ليرجع أداء ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى الارتفاع خلال السنوات 2010 و 2011 و2012 ببلوغه 15.58 مليار دولار و20.14 مليار دولار و 12.06 مليار دولار على التوالي، متأثرة في كل مرة بتقلبات المداخيل النفطية جراء تذبذب أسعار النفط والارتفاع المستمر الذي شهدته الواردات خلال هذه الفترة منتقلة من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 54.99 مليار دولار سنة 2013 حسب احصائيات صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية (2014–2021): شهد رصيد ميزان المدفوعات في هذه المرحلة عجزاً، وتعتبر من أسوء المراحل التي مر بها ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة الصدمات المالية التي تزامت مع هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى تراجع حصيلة الصادرات وزيادة الواردات على الرغم من التغيرات والاصلاحات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، ويعود ذلك إلى ما يلي:

✓ صدمة الديون السيادية التي طالت منطقة اليورو وما خلفته من آثار سلبية على رصيد الميزان التجاري الجزائري الذي انعكس سلباً على رصيد الكلي لميزان المدفوعات من خلال انخفاض عائدات النفطية نتيجة تراجع الطلب الأوروبي على المحروقات جراء سياسة التقشف التي اتبعتها جل الدول الأوروبية، إلى جانب ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية باعتبار أن معظم وارداتها تأتي من منطقة اليورو وذلك نتيجة رفع أسعار الصادرات الأوروبية الموجهة للتصدير، وهذا ما يبينه احصائيات الشكل رقم (03–09) حيث انخفض أداء ميزان المدفوعات الجزائري من 0.13 مليار دولار سنة 2013 إلى – 5.88 مليار دولار سنة 2014؛

✓ الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث أدى التراجع الحاد لأسعار النفط إلى تراجع الايرادات المحصلة من الصادرات الجزائرية، وفي ظل الاتجاه التصاعدي للواردات وتراجع حجم الصادرات ارتفع العجز في رصيد الميزان المدفوعات إلى -27.53 مليار دولار سنة 2015 مليار دولار وهي أسوء قيمة له خلال فترة الدراسة، وفي ظل استمرار بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفظة استمر العجز في رصيد ميزان المدفوعات ببلوغه -26.03 مليار دولار سنة 2016، ليتحسن نسبياً خلال السنتي 2017 و2018 ببلوغه -21.76 و-15.82 على التوالي بفعل تقلص العجز في الميزان التجاري الناتج عن زيادة الايرادات من الصادرات النفطية وغير النفطية، غير أن سنة 2019 فقد عرف رصيد ميزان المدفوعات ارتفاع العجز إلى -16.93 وذلك ناتج عن ارتفاع العجز في الحساب الجاري (-16.91 مليار دولار سنة 2018 إلى -16.95 مليار دولار سنة 2019) والميزان التجاري (-7.14 مليار دولار سنة 2018 إلى -9.32 مليار دولار سنة 2019) وتراجع حساب رصيد حساب رأس المال (من 1.09 مليار دولار سنة 2018 إلى 0.02 مليار دولار سنة 2019) حسب احصائيات بنك الجزائر؛

✓ وفي سنة 2020 انكمش العجز في رصيد الميزان المدفوعات ولكن بنسبة ضئيلة جداً قدر ب16.37- مليار دولار على الرغم من انخفاض الواردات، وكان ذلك نتيجة ما أسفر عنه انتشار وباء كورونا من انخفاض أسعار النفط وتقلص الايرادات النفطية ومنه اتسع العجز في الميزان التجاري أين بلغ -13.49 مليار دولار وميزان حساب الجاري بوصوله إلى -18.7 مليار دولار حسب احصائيات بنك الجزائر؛

✓ في حين شهدت سنة 2021 تقلص العجز في رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث انتقل من -16.37 مليار دولار سنة 2020 إلى -1.47 دولار سنة 2021 أي انتعش بحوالي 91% وذلك راجع إلى انتعاش الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلى جانب الحد من الاجراءات التي كانت مفروضة ضد وباء كورونا نتيجة تجاوز الاقتصاد الجزائري صدمات الحجر الصحي والغلق الاقتصادي بمختلف أنواعه جراء توفير حملات التلقيح.

ليشهد رصيد ميزان المدفوعات سنة 2022 الانتقال إلى حالة الفائض والمقدر ب 6.52 مليار دولار وذلك بفضل انتعاش ميزان التجاري أين بلغ 6.32 مليار دولار سنة 2022 بعد أن كان 1.09 مليار دولار سنة 2021 حسب احصائيات بنك الجزائر، والمتزامن مع الارتفاع القياسي للصادرات خارج المحروقات.

خامساً- أسعار الصرف

عرف سعر الصرف الدينار الجزائري عدة تطورات نتيجة مختلف الصدمات التي مرت بها الذي أثر سلباً على قيمة العملة، لذلك حظي باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية التي عملت على رفعه والمحافظة عليه بغية التخفيف من الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى اتباع سياسة التعويم المدار بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري لاعتماده على مصدر وحيد ألا وهو قطاع المحروقات، وباعتبار أن التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد على التصدير بالدولار الامريكي والاستيراد باليورو الأوروبي، سنقوم بتوضيح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17): تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف دج/usd	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36
سعر الصرف دج/ eur	69.43	69.20	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
سعر صرف دج/usd	64.56	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46
سعر الصرف دج/ eur	94.86	101.29	99.19	106.53	102.94	106.89	106.90	111.44
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	
سعر صرف دج/usd	109.46	110.96	116.61	119.36	126.82	135.10	142.97	
سعر الصرف دج/ eur	121.17	125.32	137.68	133.70	144.88	159.75	156.27	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على:

-Banque d'Algérie, **bulletin statistique trimestriel**, N 01**,** September 2007, p 15.

- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 13، رقم 33، رقم 60، مرجع سبق ذكره، ص 19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 75.31 دينار لكل واحد دولار سنة 2000 إلى 79.68 دينار لكل واحد دولار سنة 2002 ويرجع ذلك إلى الأحداث الارهابية وانهيار برجي التجارة العالميين في 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لتشهد بعد ذلك تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2003-2008) حيث انتقلت من 77.37 دينار لكل واحد دولار سنة 2003 إلى 64.56 دينار لكل واحد دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، إلا أنه وفي ظل تداعيات الصدمة

المالية العالمية عرف الدينار الجزائري انخفاضاً في قيمته إذ تراجع قيمة الدينار الجزائري إلى72.64 دينار لكل واحد دولار و74.40 دينار لكل دولار خلال سنتي 2009 و2010 على التوالي، لتشهد سنة 2011 تحسناً ملحوظاً بمعدل يقدر بحوالي 2% مقارنة بسنة 2010 وذلك راجع إلى اتخاذ بنك الجزائر اجراءات جديدة تهدف إلى تفعيل دور البنوك بشكل أكبر في السوق الصرف خاصة في إطار تغطية خطر الصرف وذلك من خلال العمل على تعزيز تدابير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من حجم الواردات وهذا ما أدى إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات إلى 20.14 مليار دولار أمريكي سنة 2011، ومنه تحسن قيمة الدينار باعتبار أن ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

وبداية من سنة 2012 إلى غاية 2022 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهوراً واضحاً منتقلاً من 77.55 دينار لكل دولار سنة 2012 إلى 142.97 دج لكل دولار سنة 2022، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: الانخفاض الواضح في المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات نتيجة صدمة منطقة اليورو، الصدمة النفطية 2014، وجائحة كورونا (كوفيد 19)، إلى جانب ضخ بنك الجزائر المبالغ الهائلة من عملتها في إطار التمويل غير التقليدي.

كما نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة (2000-2022) إلا في بعض السنوات أين شهدت تحسن طفيف، إذ انتقلت من 69.43 دينار لكل واحد يورو سنة 2000 إلى 156.27 دينار لكل واحد يورو سنة 2022، تارة متأثرة بأسعار النفط، أسعار الواردات، أسعار الفائدة...إلخ، وتارة أخرى متأثرة بتذبذبات أسعار الصرف العملات للدول الشريكة مع الجزائر لا سيما الدولار الأمريكي.

سادساً- أسعار الفائدة

اتسمت مستويات أسعار الفائدة في الجزائر بالثبات لأنها كانت تتحدد ادارياً، ولكن بعد الصدمة النفطية 1986 أين شهد النظام المالي والبنكي الجزائري العديد من التطورات من خلال صدور قانون النقد والقرض الذي كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية سعت السلطات من خلالها إلى التحرير التدريجي لأسعار الفائدة وذلك بغية تحسين أداء البنوك والحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، والجدول التالي يبين تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الجدول رقم (03-18): تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الفائدة الحقيقي	10.33-	10.02	7.16	0.18-	3.78-	6.99-	2.30-	1.5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
سعر الفائدة الحقيقي	6.33-	21.56	6.99-	8.65-	0.50	8.1	8.32	15.45
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	-	
سعر الفائدة الحقيقي	6.35	1.51	1.16	8.5	14.29	6.68-	-	

Source: La banque mondiale, **USA**, sur le site: https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=DZ ,date de vue: 31/12/2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار الفائدة في الجزائر تراوحت بين الايجابية والسلبية خلال الفترة (2000-2021)، حيث بلغ سعر الفائدة أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل يقدر ب - 10.33%، في حين سجلت سنتي 2001 و2002 معدلات فائدة موجبة قدرت ب10.02% و7.16% على التوالي، أما خلال الفترة (2003-2006) فقد حققت أسعار الفائدة معدلات سالبة بمتوسط يقدر بحوالي -3.4%، لتسجل سنة 2007 معدل فائدة حقيقي موجب ب1.5%، لتنخفض إلى -6.33% سنة 2008، لتشهد سنة 2009 ارتفاعاً واضحاً حيث بلغت أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث بلغت ب21.56%، في حين سجلت سنتي 2010 و2011 أسعار الفائدة الحقيقية معدلات سالبة قدرت ب-6.99% و-8.65% على التوالي، أما خلال الفترة (2012-2020) سجلت أسعار الفائدة الحقيقية معدلات موجبة بمتوسط يقدر بحوالي 7.13%، في حين سجلت سنة 2021 انخفاض واضحاً وصل إلى -6.68%، حيث أن الفترات التي تكون فيها أسعار فائدة حقيقية موجبة تكون بسبب تجاوز معدلات الفائدة الاسمية معدلات التضخم، بينما الفترات التي تكون فيها أسعار فائدة حقيقية سالبة تكون بسبب تجاوز معدلات التضخم معدلات الفائدة الاسمية.

المبحث الثالث: الاطار التنظيمي وآليات بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي

يُعد بنك الجزائر المسؤول الأول على مهمة الاستقرار المالي باعتباره يمثل هرم النظام البنكي الجزائري من خلال عمليات الاشراف والرقابة والتنظيم الاحترازي باستخدام أساليب كمية ونوعية، يهدف من خلالها إلى ضمان سلامة النظام المالي الجزائري.

المطلب الأول: هيئات الرقابة البنكية المدعمة للاستقرار المالي

يكمن الهدف الأساسي من هيئات الرقابة البنكية في ضمان المحافظة على استقرار النظام البنكي والنظام المالي ككل، وتتمثل هذه الهيئات في:

أولاً- مجلس النقد والقرض

تم انشاء مجلس النقد والقرض بموجب اصلاحات النظام البنكي 90-10، ويعتبر السلطة النقدية في الدولة، حيث يهدف إلى معالجة ظروف المحيط المالي للاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على المخاطر البنكية بجمع المعلومات التي من شأنها أن تساعد في الحد من حجم هذه المخاطر وذلك عن طريق انشاء مركزية المخاطر، وكذا الحد من دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تفعيل وتطوير السوق النقدية بهدف تعظيم منفعة وتوجيه الموارد المتوفرة لتمويل الاقتصاد الوطني، كما يهدف إلى إدارة القروض الأجنبية،[1] بحيث تم فصل هذا المجلس عن مجلس إدارة بنك الجزائر بموجب الأمر 03-11 الصادر في أوت سنة 2003.[2]

ثانياً- مركزيات بنك الجزائر

تم انشاء أربعة مراكز ضمن هياكل بنك الجزائر تتمثل في:

1- مركزية المخاطر: تم انشاء هذه المركزية مع صدور قانون النقد والقرض من أجل تمكن قيام بنك الجزائر من التقليل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها النظام البنكي، وتتمثل مهام هذه المركزية في جمع أسماء المستفدين من القروض وطبيعة وحجم القروض والمبالغ المسحوبة، وكذا الضمانات الممنوحة لكل قرض من القروض الممنوحة من جميع البنوك والمؤسسات المالية،[3]

---

[1] موسى لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص ص 251-252.

[2] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون البنكي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص55.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 03، 18 أفريل 1990، المادة 160، ص 538.

بالاضافة إلى ذلك ووفقا للأمر 10-04 ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية مخاطر العائلات ومركزية مخاطر المؤسسات،[1] وتم تحديث هذه المركزية بموجب نظام 12-01 المؤرخ في 20 فيفري 2012 الذي تنظم بشكل خاص مركزية مخاطر الأسر والمؤسسات وعملها والتي تهدف إلى تحديد مبادئ مركزية مخاطر "الأسر والمؤسسات" وعملها، كما تتكلف مركزية المخاطر بمهمة جمع وحفظ ومعالجة كل المعلومات المتعلقة بالقروض البنكية وإعادتها إلى جميع البنوك المصرحة بعد كل عملية، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية استشارة مركزية المخاطر قبل منح أي قرض لعميل جديد.[2]

2- مركزية المستحقات غير المدفوعة (عوارض الدفع): تم انشائها في 22 مارس 1992 بموجب النظام رقم 92-02 من طرف بنك الجزائر، حيث فرض بموجبها على جميع الوسطاء الماليين بالانضمام اليها وتقديم كافة المعلومات الأساسية لها، وتنظم هذه المركزية المعلومات المتعلقة بجميع المشاكل والحوادث التي تنشأ عند استرداد القروض أو تلك المتعلقة باستخدام وسائل الدفع مختلفة.[3]

3- جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة: تم انشائه بموجب نظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويقوم هذا الجهاز بجمع المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات بسبب عدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلاً وتبليغها إلى الوسطاء الماليين، كما قام بنك الجزائر بإصدار النظام 08-01 المؤرخ في 20 جانفي 2008 الهادف إلى وضع إجراء وقائي ضد اصدار هذه الشيكات التي يشارك فيها كل من البنوك والمصالح المالية "لبريد الجزائر" والخزينة العمومية، كما يبلغ بنك الجزائر هذه المؤسسات باتنظام بدون أي تأخير بالقائمة المحينة للأشخاص الممنوعين من استخدام دفتر الشيكات.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 50، 01 سبتمبر 2010، المادة 98، ص13.

[2] بوبكر ومصطفى **الرقابة البنكية والتنظيم الاحترازي الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2019، ص 21.

[3] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص ص 374 -375.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 08-01 المؤرخ 20 جانفي 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من اصدار الشيكات بدون ومكافحتها**، الجريدة الرسمية، العدد 33، 22 جانفي 2008، المادة 11، ص 22.

4- مركزية الميزانيات: تم انشائها بموجب نظام رقم 96-07 المؤرخ في 13 جويلية 1996، وتقوم هذه المركزية بتوزيع ومراقبة القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية من أجل تعميم استخدام أساليب موحدة في التحليل المالي بالمؤسسات العاملة ضمن النظام البنكي، كما تتكفل بجمع المعلومات المالية والمحاسبية المرتبطة بالمؤسسات التي تمكنت من الحصول على قروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية ومعالجتها ونشرها.[1]

وتم منح بنك الجزائر صلاحيات أوسع بموجب الأمر 03-11 في مجال النقد والقرض في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي، لهذا الهدف فهو مكلف بتنظيم الحركة النقدية ويراقب ويوجه بجميع الوسائل المناسبة، توزيع القرض ويسهر على ضمان حسن تسيير الالتزامات المالية تجاه الخارج والتحكم في سوق الصرف،[2] ولتدعيم لاطار القانوني والتنظيمي للاستقرار المالي جاء الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 الذي نص في أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في ضمان استقرار الأسعار باعتباره كأحد أهم أهداف السياسة النقدية، وتوفير أفضل شروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، لهذا الهدف فهو مكلف بتنظيم الحركة النقدية ويراقب ويوجه بكل الوسائل المناسبة، توزيع القرض تنظيم ومراقبة السيولة، ويسهر على ضمان حسن تسيير الالتزامات المالية تجاه الخارج والتحكم في سوق الصرف وتأكد من سلامة وصلابة النظام البنكي.[3]

ثالثاً- لجنة البنكية

تم انشائها بموجب اصلاحات التي تمت سنة 1990، يكمن هدفها الأساسي في مراقبة مدى تنفيذ الأنظمة والقوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية،[4] حيث تمارس عملية الرقابة على أساس

---

[1] شيلي وسام، **محاولة اختبار مدى قدرة الاصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلابة النظام البنكي الجزائري الفترة (2004-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائري، 2020، ص166.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003، المادة 35، ص 07.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 35، ص 11.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 43، ص 536.

المستندات والوثائق وفي عين المكان، وتتمثل مهام اللجنة البنكية في: [1]

- ✓ تقوم بمراقبة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالأحكام التنظيمية والتشريعية المطبقة عليها؛
- ✓ معاقبة الاختلالات التي تتم ملاحظتها (انذار، توبيخ، سحب الاعتماد ...إلخ)؛
- ✓ تدرس شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على مراقبة نوعية وضعياتها المالية.

كما يمكن أن تقوم اللجنة بمكلفة شخص آخر بمهمة الرقابة نيابة عنها، كما يحق لها أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية كل المعلومات والاثباتات والايضاحات اللازمة لتنفيذ مهمتها.

رابعاً- خلية الاستعلام المالي

تم تأسيس هذه الخلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002، تنشأ لدى الوزير المالية خلية مستقلة لمعالجة الاستعلام المالي تسمى "الخلية"، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي،[2] تُكلف بمكافحة الجرائم المالية خاصة تلك المرتبطة بعمليات تبييض الأموال وتمويل الارهاب، تتولي هذه الخلية القيام بالمهام التالية: [3]

- ✓ تلقي البلاغات المشبوهة المرتبطة بعمليات غسيل الأموال من المؤسسات؛
- ✓ العمل على اقتراح نظام احترازي مكافح لمخاطر عمليات غسيل الأموال.

ويلزم القانون البنوك والمؤسسات المالية وبريد الجزائر بالخضوع إلى واجب الابلاغ عن الحالات المشبوهة بطريقة تنظيمية منصوص عليها، كما يجب عليهم التعاون مع مصالح الخلية معالجة الاستعلام المالي فيما يتعلق بأي عملية ترتبط بالأموال التي يبدو على أنها تم الحصول عليها من الأعمال غير مشروعة، وذلك بغية تعزيز التدابير القانونية والتنظيمية ذات صلة بنزاهة النظام المالي، وكذا تحديد مواطن الضعف لحماية النظام المالي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 105، المادة 108، المادة 109، ص17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم، **المرسوم التنفيذي 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002 والمتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها**، الجريدة الرسمية، العدد 23، 07 أفريل 2002، المادة 02، المادة 04، ص16.

[3] بوهيره عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في ارساء الاستقرار المالي -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي معمق، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص 157.

خامساً- لجنة الاستقرار المالي

قام بنك الجزائر بانشاء لجنة الاستقرار المالي سنة 2009، وتتكون من محافظ رئيساً ونوابه الثلاثة، وأربع مدراء عامين للمديريات المعنية بإشكالية استقرار النظام البنكي، تتكفل هذه اللجنة ب:[1]

- ✓ القيام بمراجعة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، المتكونة أساساً من الإحدى عشر مؤشراً التي أقامها صندوق النقد الدولي والمسماة بالمؤشرات الدنيا؛
- ✓ فحص تقارير تقييم استقرار النظام البنكي التي يعدها بنك الجزائر منذ سنة 2009؛
- ✓ التقييم الدوري لصلابة النظام البنكي لا سيما تقييم اختبارات الصلابة المالية التي تم تطويرها بداية من سنة 2007، والتي ستسمح نتائجها بالتكفل مقدماً بمخاطر هشاشة النظام البنكي.

من خلال هذه الهيئات الرقابية نستنتج أن بنك الجزائر مسؤول عن ضمان صلابة النظام البنكي والاستقرار النقدي والمالي على مستوى الاجراءات والعمليات، أما على مستوى التنظيمي أوكل لمجلس النقد والقرض مهمة تعزيز شروط ممارسة النشاط العمل البنكي وحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية وتوفير التقارير البنكية، أما اللجنة البنكية فهي تعمل على تعزيز الرقابة البنكية لضمان توافقها مع المبادئ والمعايير العالمية في هذا المجال.[2]

المطلب الثاني: اجراءات بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي

لقد قامت السلطات النقدية باتباع مجموعة من الاجراءات لتدعيم صلابة النظام البنكي الجزائري بغية المحافظة على الاستقرار النظام المالي وتعزيزه، وجعله في منأى عن مختلف الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها، تمثلت أهمها:

أولاً- انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي PESF

تميزت سنة 2003 بداية الشروع في تقييم الجهاز الوطني للاشراف البنكي الجزائري من خلال انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي التي تقوم به بعثة مشتركة تتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجميع دول الأعضاء،[3] بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة المحتملة في النظام

---

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 186.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2016، ص 89.

[3] بالعبيدي عايدة عبير، شاوش أخوان سهام، **تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع البنكي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة البنكية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص ص 45- 46.

المالي وفي هذا السياق قامت المؤسسات الدولية بإجراء ثلاث تقييمات للنظام المالي الجزائري، أولها كان في سنة 2003، والثاني سنة 2007، والثالث سنة 2013. [1]

ومن خلال اجراء هذه التقييمات تم التوصل إلى مجموعة من الملاحظات تتمثل أهمها في أن استقرار النظام المالي في الجزائر يتميز بضعف اتجاه الصدمات، وذلك لعدم وجود تنويع في اقتصادها وذلك بسبب اعتمادها على الصادرات النفطية، كما تواجه الجزائر تحدي كبير يتمثل في تطوير نظامها المالي وتنمية قطاعها الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي، وأن المنافسة داخل النظام البنكي لا تظل ضعيفة نتيجة التركيز وعمليات الانقاذ المستمرة للبنوك العمومية وعدم كفاية قواعد الحوكمة التي تحكم البنوك العمومية، وأن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ضعيف نسبياً مقارنة بدول الأخرى على الرغم من الدعم الحكومي لتحفيز الخدمات البنكية، وكذا استمرار سيطرة البنوك العمومية في لعب دور رئيسي في النظام المالي والتي لا تزال تلعب أيضاً دور رئيسي في توفير تمويل للمشاريع العمومية ذات الأولوية، في حين أن البنوك الخاصة ترتكز بشكل أساسي على فروع البنوك الأجنبية، والتي تعتمد على قروض التجارة الخارجية فقط، وأن البنوك الجزائرية تتمتع برؤوس أموال جيدة ومستوى سيولة وربحية مقبولة بسبب دعم الدولة المستمر، أما فيما يخص جودة الأصول فإنها كافية حيث تغطي 70% من القروض المتعثرة، بالإضافة إلى أن المخاطر الائتمانية لا تزال من بين أكثر المخاطر أهمية بالنسبة للنظام المالي والتي تظل مقيدة بمنع القروض الاستهلاكية وكذلك القواعد المتشددة للقروض العقارية، أما فيما يخص المخاطر المتعلقة بالخروج المفاجئ لرؤوس الأموال فهي غير موجودة كون أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى النظام المالي غير موجودة الأمر الذي يجعل خطر السيولة منخفض، في حين أن مخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف فالنظام البنكي محمي بدرجة كبيرة من مخاطر هذه التقلبات باعتبار أن القروض بالعملة الأجنبية ممنوعة.[2]

ثانياً- تطوير البنية التحتية

سعت السلطات النقدية إلى تعزيز نظامها المالي من خلال تطوير البنية التحتية لنظامها البنكي من خلال مسايرة تطورات الصناعة البنكية عن طريق نقل التقنيات البنكية العالمية إلى السوق البنكي

[1] بوهريرة عباس، عبد اللطيف مصيطفى، **تحليل مؤشرات السلامة البنكية في الجزائر –حالة بنك (AGB-CPA)-**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص112.

[2] Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 14/161,** Décember 2014, P P 8-18.

الجزائري من أجل تكييفها مع متطلبات العصر الحديث خصوصاً فيما يتعلق بتحديث أنظمة الدفع والتسوية وأنظمة الاعلام الاتصال.

1- عصرنة أنظمة الدفع والتسوية: في سنة 2004 بدأت الجزائر مشروع تحديث وتطوير أنظمة الدفع على أساس معايير دولية، حيث قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية بتحديث وتطوير أنظمة الدفع وذلك عن طريق تطوير المقاييس والمعايير وتحديث البنية التحتية في مجال أنظمة الدفع وكذلك دعم البنية التحتية في مجال الاتصالات الالكترونية،[1] وفيما يلي عرض الأهداف الأساسية لتحديث هذه أنظمة:[2]

- انشاء بنية تحتية بنكية أساسية تسمح بتحقيق فعالية أكبر في معالجة المعاملات ما بين البنوك والسوق المالي خاصة فيما يتعلق بتطوير نظام المدفوعات للمبالغ ذات القيمة الكبيرة؛
- تطوير المعايير والمقاييس لمستقبل مقاصة الالكترونية لتعويض التحويلات للمبالغ الصغيرة؛
- تحديث نظام المعلومات لبنك الجزائر؛
- تعزيز البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بين بنك الجزائر والمركز الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية والخزينة العمومية والبريد والمواصلات لمساعدة عملية تبادل ومعالجة المعاملات.

1-1- نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI): دخل هذا النظام حيز الخدمة ابتداء من 15 ماي 2006،[3] وهو عبارة عن نظام خاص بأوامر الدفع للمبالغ الصغيرة، ويتمثل هدفه الأساسي في تسوية المعاملات ومعالجتها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية ويتم ذلك تحت إدارة وإشراف البنك الجزائر ويهدف هذا نظام إلى:[4]

- ضمان أمن المعاملات لتجنب وقوع خسائر أو مشاكل محاسبية؛
- تحسين تسيير السيولة في البنوك التجارية؛

---

[1] بالعبيدي عايدة عبير، شاوش إخوان سهام، **آليات وتدابير بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة الالكترونية في إطار المحافظة على سلامة واستقرار النظام البنكي الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: **تحديات تطبيق الحاكمة الالكترونية في ظل التجارة الالكترونية**، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 07.

[2] Banque d'algérie, rapport annule 2004, **Rapport Annuel 2004 ,**Evolution Economique et Monétaires en Algérie , juillet 2005 ,P 93.

[3] Banque d'algérie, **Rapport Annuel 2012 ,**Evolution Economique et Monétaires en Algérie , juillet 2013 ,P 94.

[4] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي –حالة النظام البنكي الجزائري–**، مرجع سبق ذكره، ص 262.

- تمكن بنك الجزائر من مراقبة الكتلة النقدية والتحكم فيها؛
- تألية التبادل ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها الزبائن؛
- الحد من مواعيد التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي تقوم بها كل البنوك.

1-2- نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS): تم تحديد بموجب النظام 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 من طرف بنك الجزائر، وهو عبارة عن نظام داخلي يخص أوامر الدفع التي تتم فيما بين البنوك باستعمال التحويلات البريدية أو البنكية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، إذ أن كل العمليات التي تتم فيما بين البنوك وجميع العمليات مع بنك الجزائر تعالج تلقائياً داخل هذا النظام تحت اشراف وادارة بنك الجزائر وذلك في إطار وظيفته متمثلة في بنك البنوك،[1] ويهدف هذا النظام إلى تحديد مسؤوليات المشاركين فيه وتحديد قواعد عمله وكذا كيفية استعماله، بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى تتمثل في:[2]

- مواكبة المقاييس والمعايير العالمية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل النظام البنكي؛
- تقليص مخاطر السداد وكذا تخفيض المدة بين البنوك؛
- ضمان السرعة والأمان في المبادلات وفقاً للمعايير العالمية؛
- يعمل على تشجيع انشاء البنوك الأجنبية.

2- عصرنة أنظمة المعلومات والاتصال: يساعد استخدام نظام معلومات متكامل على زيادة سرعة ودقة في تنفيذ العمليات، وكذا تحسين صورة البنك في نظر الزبائن من خلال تقديم خدمات بنكية أفضل وبصورة سريعة، إلى جانب الدور الذي تلعبه هذه الأنظمة في تدعيم آساليب رقابة الادارة على عمليات وسياسات البنك، وهو ما أدى إلى سعي السلطات الجزائرية في نقل التكنولوجيا الحديثة إليها

[1] تومي براهيم، **تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العرض (ATTCI) في النظام البنكي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017، ص443.

[2] كركار مليكة، **تشخيص البنية التحتية وتفعيلها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 248.

قصد تحديث أنظمتها بصفة عامة وتحديث نظام الاعلام الآلي والاتصال بصفة خاصة بهدف تطوير آساليب التنظيم والقيادة في البنوك.[1]

وعلى الرغم من ذلك تبقى الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر في تطوير البنية التحتية جد مقبولة، إلا أن فجوة التكنولوجية الموجودة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية لا تظل كبيرة لوجود مجموعة من النقائص التي حالت دون تحقيق نقلة نوعية في تنفيذ التكنولوجيا أبرزها ارتفاع تكاليف صيانة وانجاز وايجار الشبكات المرتبطة بالعمليات البنكية الالكترونية، وتنوع وتعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات البنكية الالكترونية، وكذا وجود قصور في البيئة التشريعية والقانونية في في النظام البنكي فيما يتعلق بتقنين المعاملات الالكترونية.[2]

ثالثاً- برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

قام بنك الجزائر في سنة 2009 باجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستعمال منهجية طورها صندوق النقد الدولي بهدف تقييم صلابة النظام البنكي الجزائري ومدى قدرته على مقاومة الصدمات،[3] كما قام بنك الجزائر في شهر سبتمبر 2012 بامضاء اتفاقية مساعدة تقنية مع خبراء البنك الدولي في مشروع يشمل نظام منهجي جديد لاختبار القدرة على تحمل الضغوط عن طريق انشاء واقتناء نموذج معلوماتي فعال ومتكامل لإدارة هذه الاختبارات تحت اسم نموذج التوقعات المالية،[4] وفي سنة 2014 تم التنسيق بين مشروع تطبيق نظام التنقيط البنكي ومشروع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كما تم بناء جسور بينهما بدعم من خبراء البنك الدولي وذلك بغية تسهيل عملية تقييم صلابة النظام البنكي،[5] وفي سنة 2015 تم تكملة الأعمال المتعلقة بتكييف تطبيق الخاص المرتبط باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المقاييس الاحترازية والمحاسبية المعمول بها في الجزائر، وفي سنة 2016 تم ممارسة أول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم ملاءة وسيولة البنوك وفق لسيناريوهين: سيناريو متقدم وسيناريو قاعدي عن طريق تطبيق نموذج التوقعات المالية،

---

[1] بالعبيدي عايدة عبير، شاوش إخوان سهام، **آليات وتدابير بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة الالكترونية في إطار المحافظة على سلامة واستقرار النظام البنكي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي –حالة النظام البنكي الجزائري–**، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص133.

[4] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص111.

[5] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص120.

حيث أجريت هذه الاختبارات على مستوى بنكين على طول ثلاث سنوات،[1] وفي سنة 2017 تم اجراء هذه اختبارات على مستوى عشرين بنكاً على أساس سيناريوهات قاعدية،[2] وفي آواخر سنة 2019 تم اجراء تقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مستوى بنك الجزائر من قبل بعثة تقييم القطاع المالي الجزائري بهدف دراسة استشرافية لمواطن الضعف في بنك أو مؤسسة مالية في ظروف طبيعية ومتوترة،[3] كما اتسمت سنة 2020 بإجراء وتنظيم أول اختبار من صنف top-downt/botoom-up، عن طريق اشراك البنوك في تنفيذ سيناريوهات الاجهاد المرتبطة بالبيانات الخاصة بيهم والتنبؤ بتطورات وضعياتهم الاحترازية والمحاسبية وهو ما يعتبر مفيداً في الكثير من النواحي لا سيما مساعدة أصحاب القرار على اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة. [4]

رابعاً- تدعيم الاطار المؤسساتي للرقابة والاشراف البنكي

تم تعزيز هذا الاطار سنة 2010 وفقاً لأحكام التشريعية الجديدة الواردة في الأمر 10-04، حيث تعطي هذه الأحكام ارساء قانوني جديد للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر مع تعزيز الاشراف والرقابة على النظام البنكي وذلك من خلال ركزتين أساسيتين لهيئة الاشراف تتمثل الركيزة الأولى في الرقابة على أساس المستندات في حين تتمثل الركيزة الثانية في الرقابة بعين المكان،[5] من خلالها يتم تقييم صلابة البنوك والمؤسسات المالية من حيث:[6]

- تحليل ودراسة البيانات الاحترازية والمحاسبية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية بغية التحقق من اتساقها وموثوقيتها؛

- ضمان الامتثال للمعايير الاحترازية المعمول بها، لا سيما المتطلبات الدنيا من رؤوس الأموال الخاصة وذلك في إطار مخاطر السوق والقرض ومعاملات السيولة وما إلى ذلك؛

- التأكد من حقيقة تكييف أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر المعتمدة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بشكل يساعد على قياس وكشف والحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها؛

---

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 99.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، ص 116.

[4] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2021، ص 119.

[5] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 134.

[6] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص ص117-118.

- مزاولة عمليات رقابة الاستشرافية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة، مع مراعاة طبيعة المخاطر والتنبؤات لتطور أوضاعها، وهذا بغرض اقتراح أفضل التدابير الرقابية أو/و اجراء التعديل الأنسب، ومنه ضمان استقرار النظام البنكي والمالي ككل؛

- تقييم جودة الأجهزة التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية في مجال محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- اعلام اللجنة البنكية بكل ما يمكن أن يعرض أي بنك أو مؤسسة مالية بشكل منفرد أو في النظام البنكي ككل للخطر حتى تتمكن من اتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة.

بالاضافة إلى عملية الرقابة هذه تسهر هيئات الاشراف البنكي لبنك الجزائر على اقامة روابط مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية عن طريق اقامة اجتماعات واتصالات هاتفية، بشكل يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الاستجابة لانشغالاتهم وتوزيدهم بالتوضيحات اللازمة ذات الطابع النظامي.

1- الرقابة على أساس المستندات: هي عبارة عن عملية تتم ممارستها باستمرار من قبل البنوك والمؤسسات المالية على أساس التصريحات التنظيمية، بحيث ترسل هذه الأخيرة إلى الهياكل المختلفة لبنك الجزائر لا سيما المصالح المكلفة بالمفتشية العامة، وتستخدم هذه المصالح جميع هذه التصريحات في نطاق صلاحياتها، بالإضافة إلى ذلك فإن التصريحات الدورية التي تصدرها مختلف البنوك والمؤسسات المالية والتي تسمى بالتقارير الاحترازية تتضمن كل من نسبة الملاءة المالية وتوزيع المخاطر، الوضعيات المحاسبية الشهرية، ونسب التعرض لمخاطر أسعار الصرف، ومعامل الأموال الخاصة الدائمة، ومعدل التعرض للالتزامات بالتوقيع في إطار التجارة الخارجية،[1] وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من أن البنوك والمؤسسات المالية تحترم دائماً القواعد الاحترازية وقواعد إدارة المخاطر المنصوص عليها في الاجراءات التنظيمية والقانونية المطبقة عليها.[2]

وفي مجال تطبيق وظيفتها الثانية المستندة إليها سنة 2014 والمتمثلة في الامتثال إلى المعايير الاحترازية المنظمة للنشاط العمل البنكي، تحرص مديرية الرقابة على أساس المستندات على اكتشاف أي موطن ضعف أو أية مخالفة كانت سواء في الجانب الاحترازي أو الجانب المالي في وضعية البنوك والمؤسسات المالية، حيث أن هذه المديرية مسؤولة عن إحالة التقارير إلى اللجنة البنكية باعتبارها اللجنة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار فيما يخص الاجراءات والتدابير المناسبة قصد تصحيح

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص ص 162-163.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص141.

الوضع،[1] وتستخدم هذه الرقابة على المستوى الفردي (تحليل احترازي جزئي) وعلى المستوى الكلي للنظام البنكي ككل (تحليل احترازي كلي).

1-1- الرقابة الاحترازية الجزئية: تتمحور هذه الرقابة حول تحقيق الأشغال التي تهدف إلى ما يلي:[2]

- فحص البيانات المحاسبية والاحترازية المرسلة وتحليل التطورات المسجلة وابلاغ سلطة الرقابية بنتائج هذه الأعمال؛
- الحرص على التزام بالآجال التنظيمية لارسال التقارير المحاسبية والاحترازية؛
- اكتشاف المخالفات وتحقيق مع البنوك والمؤسسات المالية صاحبة المخالفات بهدف الانسجام مع التدابير التنظيمية والقانونية المعمول بها وابلاغ اللجنة البنكية عن هذه المخالفات؛
- التحقق من انسجام المعلومات من خلال اجراء عمليات الرقابة ما بين وداخل التقارير قصد تقييم مدى موثوقية هذه الأخيرة، مع امكانية اجراء تصحيحات في حال ما إذا اتضح أن هذه المعلومات غير صحيحة.

1-2- الرقابة الاحترازية الكلية: تمارس هذه الرقابة من قبل هيئة العامة على مستوى النظام البنكي، ويمكن ذكر أبرز الأعمال المنوطة بها فيما يلي:[3]

- جمع المعطيات المحاسبية والاحترازية للمؤسسات؛
- اعداد المؤشرات الاجمالية للصلابة المالية في النظام البنكي؛
- المشاركة في أشغال تطبيق النظام الاعلام الآلي على المعطيات المرتبطة بالنسب الاحترازية.

2- الرقابة بعين المكان: ترتبط بمهمات دورية أو آنية أو حسب قطاع النشاط، وتتم هذه الرقابة وفق برامج المسطر تضعه سلطة الاشراف والمتمثلة في اللجنة البنكية،[4] تسمح هذه الرقابة اللبنوك والمؤسسات المالية بما يلي:[5]

- التأكد من مصداقية المعلومات المقدمة إلى مديرية الرقابة على أساس المستندات واللجنة البنكية؛

---

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، مرجع سبق ذكر، ص 119.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص141.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، مرجع سبق ذكره، ص136.

[4] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[5] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- تقييم جوانب النشاط وادارة البنوك المؤسسات المالية الخاضعة لاشراف، والتي لا يمكن تقديرها من خلال الرقابة على أساس الستندات؛

- التحقق من التطبيق الفعلي للتدابير التصحيحية المرتبطة بالنقائص التي تم اكتشافها خلال البعثات السابقة؛

- منح علامة تقييمية لكل نوع من المخاطر وعلامة تقييمية شاملة تعكس مستوى المخاطر الاجمالية، ويتم منح تلك العلامات لأي مؤسسة بالتنسيق مع هيئة الرقابة على أساس المستندات.

خامساً- إقامة نظام التنقيط البنكي سنة 2011

هي طريقة اشراف جديدة موحدة مستوحاة من طريقة camels، ويرتكز هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة البنوك والمؤسسات المالية من خلال منحها علامة وذلك بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر،[1] بحيث أنه في سنة 2012 تم الانتهاء من المرحلة التجريبية النهائية على مستوى بنكين، وبدأ في تنفيذه بداية من سنة 2013، أين تم تطويره بمساعدة تقنية للصندوق النقد الدولي والخزينة العمومية قصد مقاربة عملية الاشراف مع المبادئ الرئيسية للرقابة البنكية الفعالة المنصوص عليها في اتفاقية بازل، إذ يسمح هذا النظام برد فعل سريع للجنة البنكية من خلال اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة التي تسمح بمواجهة مختلف صعوبات التي تواجهها المؤسسة المالية، كما يسمح بتقليل من تكاليف الاشراف عن طريق تقييم أحسن للمخاطر كل مؤسسة والاستخدام الرشيد للموارد، بالاضافة إلى ذلك فهي تستهدف البنوك التي تعرف صعوبات.[2]

كما يساهم هذا النظام في تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية:[3]

- تعيين قاعدة معيارية للرقابة الاحترازية المستندية والميدانية وتُعرض نتائجها بشكل موحد ومتجانس؛

- وضع الاجراءات التصحيحية والتدابير الرقابية اللازمة بما يتلاءم مع النقائص الموجودة؛

- رصد العوامل الأساسية لضعف المؤسسات المالية، وقيام بتحديد تلك المؤسسات التي لديها احتمالية عالية لحدوث مخاطر؛

- الاستعمال الأمثل والفعال للموارد البشرية ولهيئات الرقابة.

---

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص ص 143-144.

[3] شيلي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 204.

بالاضافة إلى الاجراءات السابقة هناك مجموعة من الاجراءات اتخذها بنك الجزائر بغية تعزيز الاستقرار المالي تمثلت في: [1]

- ✓ قام بنك الجزائر بتعزيز أدوات السياسة النقدية منذ سنة 2002 (تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، الاحتياطات الاجبارية، استرجاعات السيولة)؛
- ✓ تنصيب لجنة الاستقرار المالي سنة 2009؛
- ✓ نظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والمتضمن المخاطر الكبرى والمساهمات؛
- ✓ من أجل تعزيز الاطار العملياتي للسياسة النقدية تم في شهر سبتمبر 2009 تحديد هدف التضخم كهدف صريح للسياسة كالنقدية، وتم تعزيز دوره في سنة 2010 وهذا قصد التنبؤ الشهري لتطوراته على أفاق سنة واحدة؛
- ✓ النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات واجراءاتها ووسائلها السياسة النقدية والتي تساهم في متابعة تحقيق هدف الاسقرار المالي في الجزائر بشكل أفضل؛
- ✓ كما بدأ بنك الجزائر بتطوير وسائل الاشراف البنكي في مشروع جديد يتضمن تحويل نظام التنقيط البنكي من خلال الرقابة بعين المكان، إلى جهاز من صنف SREP والمسمى بالمراجعة الاشرافية وعملية التقييم والتي ستخضع إلى الرقابة الدائمة، حيث تم تجسيدها عن طريق إعداد عشرة دلائل منهجية تحدد المقاربة الجديدة لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية على المدى المتوسط، بالإضافة إلى بطاقة تنقيط تلخص النقاط المقدمة لكل مؤسسة، بحيث يهدف هذا الجهاز إلى دعم قدرة الكشف المبكر على هشاشة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات لتحسين واسترجاع المؤسسة إلى وضعها لتجنب افلاس البنوك الذي يعد مصدراً لعدم الاستقرار المالي.[2]

[1] بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدي لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011**، ص ص 07-08.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020**، مرجع سبق ذكره، ص119.

المطلب الثالث: توصيات لجنة بازل لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

نتيجة الاصلاحات التي شهدها النظام البنكي الجزائري منذ صدور قانون 90-10 و 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض، بدأ بنك الجزائر في ارساء القواعد الاحترازية التي تحكم النشاطات البنكية، بغية تعزيز صلابة النظام البنكي خاصة، والنظام المالي ككل عامة.

أولاً- تطبيق اتفاقية بازل I

عملت السلطات الجزائرية من خلال اصدار قانون النقد والقرض على تحديد المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية احترامها (المادة 92) وتتمثل هذه المعايير في نسب الملاءة المالية، نسب السيولة، نسب توزيع المخاطر، استعمال الأموال الخاصة، النسب بين الودائع والاستعمالات، وبصفة عامة كل المعايير التي تسمح بتقدير المخاطر، كما أصدر بنك الجزائر النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وأصدر التعليمة رقم 94-91 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991 والتي تثبت وضع وتنفيذ القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذالك أصدر التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 التي تناولت بيان أوزان المخاطر وكيفية حساب نسب الملاءة المالية، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بنسبة ملاءة مالية تساوي أو أكبر من 8%،[1] تطبق هذه النسبة بشكل تدريجي وحدد آخر أجل لذلك في نهاية ديسمبر 1999، ونلاحظ من خلال ذلك أن النظام البنكي تأخر بشكل كبير في تنفيذ اتفاقية بازل **I** نتيجة المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق أواخر التسعينات.[2]

ثانياً- تطبيق اتفاقية بازل II

حاول بنك الجزائر تطبيقها من خلال ما يلي:

- النظام 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 الذي يتضمن الرقابة الداخلية* التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية انشائها خاصة المرتبطة بتقدير وتحليل وتحديد المخاطر والأنظمة المتعلقة

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 414-417.

[2] بوبكر مصطفى، **الرقابة البنكية والتنظيم الاحترازي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

* المراقبة الداخلية المقصود بها في هذا النظام هي قيام البنوك والمؤسسات المالية افامتها مايلي: نظام مراقبة والاجراءات الداخلية، تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام التوثيق والاعلام.

بمراقبتها والتحكم فيها، وحدد هذا النظام المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها النظام البنكي الجزائري في: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الاعتماد، مخاطر السوق، مخاطر التشغيلية، مخاطر التسوية، ومخاطر القانونية، وكان هذا النظام كخطوة لبداية تنفيذ اتفاقية بازل II؛[1]

- فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية اعتماد أنظمة خاصة متعلقة باختبار وتحليل وتقييم المخاطر المذكورة أعلاه، كما فرض عليهم اعداد تقارير مرتبطة بمراقبة وتقييم المخاطر التي يتعرضوا لها مرة واحدة على الأقل في السنة، وكذلك تخصيص وسائل متناسبة للتحكم فيها، على وجه الخصوص المخاطر القانونية، والمخاطر العملياتية؛[2]

- اصدار التعليمة 2002-09 المؤرخة في 26 ديسمبر 2002 والمتضمنة ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بالافصاح عن معدل الملاءة المالية التي تم تحديدها بثلاثة أشهر، كما يمكن أن تطلب اللجنة البنكية من البنوك والمؤسسات المالية الاعلان عن نسبة الملاءة المالية الخاصة بهم في تواريخ أخرى تحددها هي بنفسها وذلك حسب متطلبات الرقابة؛[3]

- انشاء صندوق ضمان الودائع البنكية بموجب الأمر 03-11 وهذا بعد ظهور صدمة الخليفة وإعلان عن افلاسه، حيث تم إنشاء هذا الصندوق من أجل زيادة مستوى ثقة المودعين، إلى جانب رغبة السلطات النقدية إلى فرض قواعد صارمة على البنوك في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، بهدف ضمان استقرار النظام البنكي؛[4]

- اصدار النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتضمن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم رفع الحد الأدنى لرأس مال من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك، في حين تم رفعه بالنسبة للمؤسسات المالية من 100 مليون إلى 500 مليون دج.[5]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **نظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، المادة 02، ص 139.

[2] أحمد بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص139.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire, **Instruction 09-2002 du 26 decembre 2002**, **fixant les delais de declaration par les banques et etablissements financiers de leur ratio de solvabilite**, Article 01.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 118، ص 19.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، المادة 02.

على الرغم من ذلك إلا أن بنك الجزائر لم يطبق مقررات هذه الاتفاقية المتعلقة بترجيح المخاطر وتطوير نماذج قياسها، باعتبار أنها تحتاج إلى تقنيات كبيرة غير متوفرة في أغلب البنوك الجزائرية.

ثالثاً- تطبيق اتفاقية بازل III في النظام البنكي الجزائري

تعتبر الجزائر من بين الدول التي قامت بتطبيق مقررات اتفاقية بازل III، بشكل يزيد من صلابة سلامة النظام البنكي والمالي خصوصاً فيما كان يتعلق بتحصين البنوك من تداعيات الصدمة المالية، لذلك قام بنك الجزائر بمجموعة من الاجراءات تتمثل أهمها في:

- اصدار النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 الهادف إلى رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، بالنسبة للبنوك فقد تم رفعه إلى 10 مليار دج، في حين أن المؤسسات المالية فقد تم رفعه إلى 3.5 مليار دج؛ [1]

- النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بنظام الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية والذي ألغى أحكام النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، بحيث تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية بموجب هذا النظام من مجموع الاجراءات والعمليات والمناهج التي تهدف إلى ضمان مايلي: التحكم في النشاطات، احترام الاجراءات الداخلية، حسن سير العمليات الداخلية، مع مرعاة جميع المخاطر في ذلك المخاطر التشغيلية، الانسجام مع الأنظمة والقوانين، مصداقية المعلومات المالية، متابعة العمليات البنكية وشفافيتها، الحفاظ على الأصول والاستعمال الفعال للموارد، كما تم بموجب هذا النظام توسيع من قاعدة مخاطر بادخال مخاطر السيولة، مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات البنكية المتعلقة بمنح القروض، مخاطر فيما بين البنوك ...إلخ؛[2]

- اصدار النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتعلق بإجراء تعريف وقياس وتحليل ورقابة خطر السيولة، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية بموجب هذا النظام أن تلتزم بمعدل بين إجمالي الأصول المتاحة والتي يمكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، وبين إجمالي الاستحقاقات الجارية (تحت الطلب) وعلى المدى القصير والالتزامات

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008** والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 72، 24 ديسمبر 2008، المادة02، ص34.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية**، المادة 02، المادة 03.

المقدمة من جهة أخرى، بحيث يجب توفر البنوك والمؤسسات المالية كل وقت معامل سيولة على الأقل يساوي 100%؛[1]

- اصدار النظام 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 القاضي إلى تحديد الحد الأدنى لرأسمال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيس والذي يُقدر ب 20 مليار دج بالنسبة للبنوك، و6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية، تلتزم هذه البنوك والمؤسسات المالية بالالتزام بأحكام هذا النظام في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2020، على أن تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بالامتلاك على أقل رأس مال 15 مليار دج و5 مليار دج على التوالي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019،[2] ثم جاء النظام رقم 20-08 المؤرخ في 07 ديسمبر 2020 القاضي بتعديل النظام 18-03 في ظل جائحة كورونا حيث تم تمديد أجل رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية إلى غاية 30 جوان 2021؛[3]

- النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن رفع معدل الملاءة المالية إلى 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من ناحية، ومن ناحية أخرى مجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة، بحيث يلزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية باحترام هذه النسبة بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع، كما يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية بواقع 07% على الأقل كلا من مخاطر القرض والمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك يجب على البنوك والمؤسسات والمالية أن تشكل وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي مخاطرها المرجحة بواقع 2.5%.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة**، الجريدة الرسمية، العدد 54، 02 أكتوبر 2011، المادة 03، ص28.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر**، المادة 02، المادة 04.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire, **Reglement n 08-2020 du 07 decembre 2020 modifiant et completant le reglement n 03-2018 du 4 novembre 2018 relatif au capital minimum des banques et des etablissment financiers exercant en algerie**, Article 2.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، المادة 02، المادة 03، المادة 04.

وفي ظل تداعيات جائحة كورونا أصدر بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية العالمية مجموعة من الاجراءات بغرض التخفيف من بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال السيولة، الأموال الخاصة، وتصنيف القروض، وهذا قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية برفع قدراتهم التمويلية نحو المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل أهم هذه الاجراءات* فيما يلي:[1]

- ✓ تقليص الحد الأدنى لمعامل السيولة من 100% إلى نسبة 60%؛
- ✓ السماح للبنوك والمؤسسات المالية من عدم الالتزام بتشكيل وسادة الأمان؛
- ✓ تأجيل مواعيد تسديد أقساط القروض المستحقة، أو القيام باعادة جدولة القروض الممنوحة لجميع العملاء المتأثرين بالظروف الناتجة عن تفشي جائحة كورونا؛
- ✓ امكانية منح قروض جديدة لصالح الزبائن المستفدين من اجراءات التأجيل وإعادة الجدولة.

* حيث تم تمديد هذه الاجراءات إلى غاية 31 مارس 2022 وذلك بموجب عدة تعليمات آخرها التعليمة رقم 12-2021 المؤرخة في 30 ديسمبر 2021 المعدلة والمتممة للتعليمة 05-2020

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة، **التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 والمتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، المادة 02، المادة 03، المادة 04، المادة 05.

الخلاصة:

يحتل النظام البنكي الجزائري مكانة هامة ضمن مكونات النظام المالي بالرغم من ضعف أداء قطاع التأمينات وقطاع البورصة مما قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي لذا عمل بنك الجزائر على ايجاد سبل لدعم وتعزيز سلامة هذا النظام ويظهر تأثير ذلك من خلال تحليل أداء النظام البنكي من بالاعتماد على ما يتلقاه من قروض متعددة الحجم والنوع وكذا مؤشرات العمق المالي.

إن تحليل موارد النظام المالي في الجزائر يظهر سيطرة الايرادات النفطية، إلا أن تحليل مؤشرات الصلابة المالية للنظام البنكي الجزائري بين أن أداءه متميز من حيث تعزيز سلامته من خلال تبني بعض الأسس والمعايير الدولية ومن أبرزها تحقيق معدل الملاءة المالية من خلال الرفع من حدها الأدنى، إلى جانب تحقيق معدلات مرتفعة في مردودية الأموال الخاصة، وتحسين نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، بالإضافة إلى مستويات العالية من السيولة التي تميز بها النظام البنكي وذلك لعدم تجاوز نسبة القروض إلى الودائع النسبة المثلى المتعارف عليها دولياً، أما على المستوى المؤشرات الكلية وكون الاقتصاد الجزائري أحادي هيكل الصادرات الأمر الذي يجعل النظام المالي الجزائري شديد الحساسية لتغيرات في أسعار النفط الدولية ويظهر ذلك من خلال انعكاسه على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي عرفت تذبذبات خاصة في معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم ....إلخ.

ومن أجل تعزيز الاستقرار المالي قام بنك الجزائر بتحديث وسائل الاشراف والرقابة على البنوك من خلال اصدار العديد من التنظيمات والتشريعات والتقيد بأهم مبادئ الرقابة الاحترازية وكذا أهم ما جاءت بهم قرارات بازل لتعزيز استقراره.

الخاتمة

شهد العالم خلال الألفية الثالثة تزايد مطرد لحدة الصدمات المالية والتي تفاوتت شدتها وتأثيرها على الاستقرار المالي العالمي أين أصبحت مسألة تعزيز الاستقرار المالي خاصة على مدى الطويل هدفاً بالغ الأهمية عمد فيه صناع السياسات الاقتصادية خاصة البنوك والمؤسسات المالية بما فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية على إيجاد آليات تعمل على تأهيل النظام المالي لامتصاص ما قد تشكله تداعيات هذه الصدمات على الاستقرار المالي والذي قد تمتد آثاره المالية إلى النشاط الاقتصادي وما يترتب عنه من تأثيرات سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الحقيقية منها.

ومسايرة للتطورات الاقتصادية وما تشهده العولمة المالية من تطورات وكذا تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما استحدثته الأسواق المالية من أدوات زيادة على سرعة وسهولة تنفيذ المعاملات المالية عمدت الجزائر على تأهيل نظامها المالي في ظل ما يعانيه من مخاطر نتيجة نقص الموارد المالية وهيمنة النظام المصرفي على مكوناته وضعف بنيته التحتية وأسواق المالية كلها عوامل تستوجب على صناع ومتخذي القرار على تعزيز السلامة المالية للنظام المالي الجزائري من خلال تعزيز استقراره المالي تماشياً مع المستجدات المالية والمصرفية العالمية وذلك من خلال اصدار بنك الجزائر عدة قوانيين وتعليمات وكذا الاستجابة لمقررات لجنة بازل بهدف الرفع من متانة وصلابة النظام المالي لمواجهة حدة الصدمات المالية والتي كان لصدمة 2014 الأثر الأكبر خاصة على المستوى الكلي.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تمخضت عن دراستنا نتائج للاختبار الفرضيات السابقة تتمحور فيما يلي:

✍ **الفرضية الأول صحيحة:** تعد الصدمات الخارجية أكثر الصدمات انعكاساً على الاستقرار المالي نظراً لتشابك وتعدد قنوات انتشار الصدمات المالية التي من بين أهمها التجارة الخارجية وما قد ينجم عنها من ضغوطات على أسعار الصرف وموازين المدفوعات ووجود روابط وعلاقات مالية بين مختلف الدول مما يؤدي إلى انتشار الآثار السلبية وتحول الصعوبات المالية الموجودة في بلد ما إلى باقي الدول الأخرى وأبرز مثال على ذلك أن جل الصدمات الخارجية التي حدثت (الصدمة المالية 2008، الديون السيادية، الصدمة النفطية 2014، جائحة كورونا) انتقلت من الأنظمة المحلية إلى باقي الأنظمة وهو ما أدى إلى زعزعت الاستقرار المالي في كثير من الدول.

✍**الفرضية الثانية غير صحيحة:** إن ترابط مكونات النظام المالي من المؤسسات المالية، الأسواق المالية، والبنية التحتية وتداخل الاستقرار المالي والنقدي من أهم مكونات النظام المالي إلا أن تحقيقه والمحافظة عليه يتم من خلال أطر وآليات تعتمد على رصد وتحليل مكوناته وعلاج مواطن الضعف والمخاطر المحتملة في النظام المالي وذلك من خلال نطاق التقدير الواضح والتدقيق لهذه المخاطر سواء خارج نطاق الاستقرار المالي وكذا على مقربة حدود نطاقه وكذالك داخل نطاقه عن طريق الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المتخذة على حسب نوعية التقدير من خلال سياسات وقائية وعلاجية تهدف في مجملها إلى الحفاظ وحماية واستعادة الاستقرار المالي.

الفرضية الثالثة غير صحيحة: ترى هذه الفرضية بأن الصدمات المالية لها تأثيرات متفاوتة الشدة على الاستقرار المالي في الجزائر، حيث أن الصدمة المالية 2008 وصدمة الديون السيادية 2010 لم يكن لها تأثير كبير على استقرار النظام المالي الجزائري بسبب عدم انكشاف بنوكها التجارية على الأسواق العالمية على عكس الصدمة النفطية 2014 وجائحة كورونا 2019 كان لها انعكاسات وخيمة على الاستقرار المالي في الجزائر أين انهار اقتصادها ونقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز من ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات التضخم، انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور الصادرات وبعض مؤشرات الصلابة المالية...إلخ وهذا ما أثبتته المؤشرات الجزئية والكلية للاستقرار المالي وهو ما يبين هشاشة النظام المالي تجاه الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بالايرادات النفطية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات على اقتصادها.

✍**الفرضية الرابعة غير صحيحة:** تساهم مقررات لجنة بازل III نسبياً فقط في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر وذلك من خلال اتخاذ بنك الجزائر بعض مقرراتها أبرزها تطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر، رفع معدل الملاءة المالية، قياس وتسيير خطر السيولة، بالإضافة إلى التعاون القائم بين هيئات الرقابة المصرفية الداعمة للاستقرار المالي والبنوك والمؤسسات المالية خاصة في أوقات التوتر ذات أهمية فعالة في تعزيز الاستقرار المالي، إلا أن تطبيق اتفاقية بازل III بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر يستلزم مجموعة من المتطلبات أكبر من أبرزها تدريب الكوادر البشرية والاستعانة بخبرات وتجارب عالمية، وكذا تعديل الاطار القانوني للعمل النظام البنكي.

النتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى تحقيق مجموعة من النتائج نذكر منها:

– تتباين آثار الصدمات الاقتصادية من حيث امتدادها بين مختلف القطاعات ويعد الناتج الحقيقي أولى نتائج آثارها ناهيك عن تأثيرها على المستوى العام للأسعار، الأجور، حجم العمالة وسعر الفائدة.

– سرعة انتشار الصدمات المالية وتأثيرها على مجمل المؤشرات المالية كان نتيجة تشابك قنوات انتشار الأزمات المالية.

– يمكن للصدمات المالية الانتقال من دولة لأخرى خاصة النامية منها عن طريق التجارة الخارجية وما ينجم عنها من ضغوطات على أسعار الصرف.

– أثرت الصدمات المالية التي تعرض لها النظام المالي العالمي خلال الألفية الثالثة بشكل كبير على الاستقرار المالي في أغلب الأنظمة المالية بداية من الدول التي أنشأت فيها الأزمة ووصولاً إلى بقية الدول، حيث أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى تأثر النظام المصرفي العالمي وذلك من خلال تراجع أداء البنوك والمؤسسات المالية وافلاسها، كما تراجع أداء البورصات العالمية وقيم العملات الرئيسية في العالم وهو ما أدى إلى زعزعة الاستقرار المالي العالمي وذلك بالرغم من من تشابك وتكامل وسلامة مكونات النظام المالي للدول الكبرى.

– إن هيمنة النظام البنكي، وعجز البورصة، وضعف قطاع التأمين من أبرز مميزات النظام المالي الجزائري مما يجعله أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للصدمات.

– يعاني النظام البنكي الجزائري من تركز الائتمان خاصة القروض التي تعد من بين المخاطر البنكية الرئيسية.

– تتمتع البنوك الجزائرية بمخزون كاف من الأصول السائلة الأمر الذي يمكنها من تحمل أي صدمة في السيولة مما يعزز من استقرارها المالي.

– يتمتع النظام البنكي الجزائري بمستويات عالية من الملاءة المالية التي تفوق النسبة المحددة في اتفاقية بازل III مما يوضح تعزيز البنك لرؤوس أمواله قصد ضمان تغطية مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

– الصدمات المرتبطة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف لها انعكاس محدود على النظام المالي الجزائري نتيجة ضعف السوق المالي الجزائري.

– النظام المالي الجزائري حساس بصفة مباشرة لمختلف التطورات الحاصلة في أسواق الطاقة العالمية والايرادات النفطية المتأتية منه.

– إن مؤشرات الاستقرار المالي على المستوى الكلي في الجزائر يوضح عدم الاستقرار المالي نتيجة سيطرة الايرادات النفطية باعتبارها تمثل أكبر نسبة من الصادرات الكلية، وهو ما يوضح ويؤكد تأثر النظام المالي الجزائري لمختلف الصدمات خاصة الخارجية منها.

– تعد الصدمة النفطية 2014 وجائحة كورونا 2019 أكثر الصدمات تأثيراً على الاستقرار المالي في الجزائر ويطهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وانخفاض النمو الاقتصادي وتدهور الصادرات وبعض مؤشرات الصلابة المالية.

– بالرغم من تبني بنك الجزائر لمجموعة من الأنظمة والتشريعات والأخذ بمقررات لجنة بازل الهادفة إلى تعزيز صلابة النظام البنكي وتأهيل النظام المالي ككل إلا أنها ليست بمعزل عن التداعيات السلبية لمختلف الصدمات.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل اليها، نقدم بعض الاقتراحات التالية:

– توجيه وتركيز النظام المصرفي الخاص إلى تمويل الاستثمارات المنتجة بدل تمويل التجارة الخارجية.

– الاسراع في الاصلاحات التنظيمية والهيكلية والقانونية لتكون كعامل جذب للبنوك والمؤسسات الأجنبية لتزيد من اتساع هيكل ومكونات النظام المصرفي الجزائري.

– اعادة النظر في السوق المالية من خلال ادخال اصلاحات جوهرية بغية تفعيل كفاءة هذا السوق.

– تحرير قطاع التأمينات بشكل أكبر عن طريق فتح الاعتماد للقطاع الخاص وكذا المستثمرين الأجانب بغية تحسين سوق التأمينات.

– العمل على رفع درجة الوعي التأميني لدى الأفراد من خلال انشاء منتوجات تأمينية جديدة أو منتوجات تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال آليات توعية للزيادة مكانة هذا القطاع في النظام المالي الجزائري.

– الحد التدريجي لاعتماد الجزائر على الصادرات النفطية.

– تطوير البنية التحتية وتبني الافصاح والشفافية في النظام المصرفي الجزائري.

– انشاء هيئة مستقلة تقوم بالتنسيق بين هيئات الاستقرار المالي وبنك الجزائر لتجنب تعارض الأهداف من خلال تبادل المعلومات بينهم.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال للخوض في دراسات أخرى لها علاقة بالموضوع نذكر بعضها:

– أثر تفعيل سوق التأمين على دعم وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

– دور البنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على ضوء متطلبات بازل III.

– أثر الحرب الأوكرانية الروسية على الاستقرار المالي العالمي.

– انعكاسات تفعيل مكونات النظام المالي في الجزائر على تعزيز استقرار النظام المالي الجزائري.

قائمة المراجع

I- قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب

1- بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقة**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

2- بلعزوز بن علي، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر. 2008.

3- بن حمود سكينة، **أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008**، دار الحديث للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

4- بن عزيز بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية)**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

5- بوبكر مصطفى، **الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2019.

6- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط 03، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7- حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك -المبادئ والأساسيات-**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8- حمد فواز الدليمي، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

9- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الاسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016.

10- خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

11- زياد رمضان، مروان شموط، **الأسواق المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

12- زينب بن عوض، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، المنشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003.

13- سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

14- ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

15- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015.

16- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

17- عبد الحميد عبد المطلب، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014.

18- عبد الغفار حنفي وآخرون، **الأسواق المالية –أسواق رأس المال، البورصات، البنوك، شركات الاستثمار**–، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006.

19- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار**-، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008.

20- عبد القادر الخليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017.

21- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.

22- عبد الكريم أحمد قندوز، **الأسواق المالية**، العدد 21، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، 2021.

23- عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014.

24- عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 03**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.

25- عمر يوسف عبد الله عبابنه، **الازمة المالية المعاصرة تقجير اقتصادي إسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2011.

26- فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.

27- فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار الجسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017.

28- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

29- قدي عبد المجيد، **التهرب الضربي والخناق على التنمية**، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

30- كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية**، المجتمع المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

31- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

32- محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات ولإستيفاء مقررات بازل III II I**، دار الفكر والقانون، مصر، 2011.

33- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، دار الرواد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

34- مصطفى يوسف كافي، **المشتقات المالية وأدواتها المستحدثة**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2018.

35- منصر كريمة، **الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

36- مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

37- موسى لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

38- ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017.

39- هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

40- وليد صافي، أنس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانياً- الرسائل والمذكرات

- الرسائل:

1- بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي – حالة النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

2- بوهيره عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في ارساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر–**، أطرروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي معمق، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.

3- خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر –دراسة حالة الفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

4- سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

5- سنوساوي صالح، **أثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية حالة الجزائر: 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غي العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.

6- شيلي وسام، **محاولة اختبار مدى قدرة الاصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري الفترة (2004-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائري، 2020.

7- عامر عبد الرحيم، **أهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية دراسة حالة االجزائر**، أطروحة مقدمة شمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.

8- عبد الغامي بن علي، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

09- كركار مليكة، **تشخيص البنية التحتية وتفعيلها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2017.

10- مخلفي سارة كوثر، **تقييم أثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي –دراسة حالة مبادلات التعثر الإئتماني CDS–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2016.

11- مصطفى العرابي، **محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية –أزمة الرهن العقاري نموذجاً–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.

12- نصيب أميرة، **معدل عائد المشاركة كبديل عن معدل الفائدة في تحقيق الاستقرار المالي– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2017.

13- هوادف عائشة، **قطاع التأمين في ظل تحرير الخدمات المالية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.

- المذكرات:

1- أحمد بن السيلت، **محددات الاستقرار المالي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017.

2- خضير عباس حسين الوائلي، **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2012.

3- نسيمة بن يحي، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 (دراسة تحليلية قياسية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014.

ثالثاً- الملتقيات، الندوات

1- أوكيل حميدة، معمري نارجس، دراسة تقييمية لمدى تطبيق البنوك الإسلامية العربية لمقررات لجنة بازل **III**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "**متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل III** "، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 11 جانفي 2022.

2- بالعبيدي عايدة عبير، شاوش إخوان سهام، **آليات وتدابير بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة الالكترونية في إطار المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: **تحديات تطبيق الحاكمة الالكترونية في ظل التجارة الالكترونية**، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر.

3- ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول "**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

4- سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **استراتيجية تعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "**دور الشمول المالي في توفير الفرص التمويلية للمؤسسات الناشئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة**"، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 29-30-31 أكتوبر 2022.

5- صبرينة شراقة، **دور الرقابة والاشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة العلمية حول: "**مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-26 أفريل 2011.

-6 العموري ميلود، مصمودي طلال، **بازل 1، 2، 3 ودورها في تعزيز الاستقرار المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2018.

7- كمال رزيق، حسن توفيق، **الجوانب للأزمة المالية** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع حول "**تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.

8- مولاي مصطفى سارة، عبد القادر خليل، **الاطار العام للاستقرار المالي ودورر البنوك المركزية في تحقيقه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24 و 25 أكتوبر 2018.

09- نبيل بوفليح، عمر روبحي، **الاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه مع الاشارة إلى حالة الاستقرار المالي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول"**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2018.

10- ياقوتة سمارة، اتفاقية بازل **III ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول"**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2018.

رابعاً- المجلات العلمية

1- أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل، **قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص- ج2)، العراق، سبتمبر 2021.

2- أحمد مهجي بلوافي، **البنوك الاسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي**، مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، المجلد 21، العدد 02، جدة، السعودية، 2009.

3- أحمد مير، **تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2020.

4- آسيا بن داية، أسماء سفاري، **الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية- أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجا-**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2020.

5- أمينة بودريوة، **واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019.

6- بالعبيدي عايدة عبير، شاوش أخوان سهام، **تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

7- بركات أحمد، تيغرسي الهواري، **الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

8- بسبع عبد القادر، صديقي مليكة، **تحليل مؤشرات واستقرار أسواق الأوراق المالية الناشئة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2017.

9- بلقلة براهيم وآخرون، **فعالية الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

10- بن بريكة الزهرة، تلي فريدة، **التحرير المالي وعدوى الأزمات أزمة الرهن العقاري**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2017.

11- بن يحي نسيمة، **واقع وآفاق انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021.

12- بهوري نبيل، بوفاسة سليمان، **مستقبل أسواق الأوراق المالية العربية في ظل الأزمات المالية العالمية ومتطلبات تفعيلها**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2017.

13- بوحفص جلاب نعناعة، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، المجلد 09، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

14- بوصافي كمال، بوسيكي حليمة، **قياس وتحليل أثار صدمات النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

15- بوصبع سهام، ساحلي لزهر، **نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

16- بوعناني عبد الصمد، بن الزاوي عبد الرزاق، **العلاقة السببية بين الصدمات النقدية والاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة قياسية (1990-2018)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، حسيبة بن بولعيد، الشلف، الجزائر، 2020.

17- بوكستاني رشيد، مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، لمجلد 05، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

18- بولحبال أميرة، بيبي يوسف، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو في ظل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

19- بوهريرة عباس، عبد اللطيف مصيطفى، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر –حالة بنك (AGB-CPA)**-، المجلد 04، العدد 07، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2017.

20- تكواشت رانية، **دور النظام المالي ونظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**، مجلة إيكوفاين للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

21- تومي براهيم، **تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العرض (ATTCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017.

22- جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، **تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 08، العدد 04، جامعة زاخو، كردستان، العراق، 2020.

23- حسين علي الزيود، مشهور أحمد حمادنه، **أثر الأزمات المالية على عوائد لأسهم والتقلبات في قطاعي البنوك والتأمين في بورصة عمان (1994-2011)**، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007.

24- حميداني دونيا، للوشي محمد، **انعكاسات تحرر السوق الجزائرية للتأمينات على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2018.

25- حياة نجار، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

26- حيدر حسين آل طعمة، **هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 15، العراق، 2016.

27- خوميجة فتيحة، فرحي كريمة، **الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2017.

28- خير الدين بوزرب، عبد الله منصوري، **تقييم الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة**، مجلة العلوم الانسانية، مجلد أ، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2015.

29- دغموم هشام، **واقع نمو بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2015**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

30- رملي محمد، وسعي رابح، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلة لتطور الفكر الاقتصادي العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019.

31- سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، **تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 89، جامعة الموصل، العراق، 2008.

32- سعادي محمد عماد الدين، طيبي بومدين، **النظام المالي كآلية فعالة لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي (بورصة الجزائر 2006-2017 نموذجاً)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2022.

33- سفيان خلوفي، كمل شريط، **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 220 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2021.

34- سليمان بن بخمة، الشريف ريحان، **مؤشرات أسواق المالية العربية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية السعودي للفترة 2007-2016**، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 13، العدد 01، جامعة فرحات عباسن سطيف، الجزائر، 2017.

35- سمير محي الدين، **معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، جوان 2021.

36- سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03**، مجلة الابداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2022.

37- صبرينة نقيقش، إلياس بوجعادة، **قياس خطر السيولة في البنوك الاسلامية باستخدام مؤشر S-SCORE**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، جامعة الحاج لخظر، الباتنة، الجزائر، 2021.

38- صفية قنيفة، الطاهر جليط، **توقيت تأثير الصدمات النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2019**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2021.

39- صقر محمد وآخرون، **استجابة الاقتصاد الكلي لصدمة الانفاق الحكومي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 04، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2017.

40- طرشي محمد، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 03، العدد 07، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2012.

41- طهراوي ياسين، **فوبيا كورونا الوجه الآخر لجائحة كوفيد -19-**، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، سبتمبر 2021.

42- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 28، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

43- عبد الله علي القرشي، **استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

44- عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017.

45- عمامرة ياسمينة، هادفي تركية، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركزي الجامعي آفلو، الجزائر، 2020.

46- عمر حجان وآخرون، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (بعد 10 سنوات من الأزمة 2008-2018)**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، جوان 2019.

47- فرج شعبان، **التوريق وأزمة الرهن العقاري والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2013.

48- فريد كورتل، كمال رزيق، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 01، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2009.

49- قوال زويوية إيمان، **تحليل مكونات التقييم الأمريكي CAMELS**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 16، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017.

50- كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، **الأزمة المالية العالمية اراهنة وتداعياتها عل الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 08، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، جوان 2011.

51- لطرش ذهبية، كتاف شافية، **دور برامج الانذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ماي 2018.

52- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "II وتحديات تطبيق بازل "III"**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور. الجلفة، الجزائر، 2008.

53- مايح شبيب هدهود، **القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح "دراسة في أقطاب عربية مختارة"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 12، جامعة الكوفة، العراق، 2008.

54- مجدوب بحوصي، عمار عريس، **مكانة مقررات بازل III من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 02، العدد 10، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، 2018.

55- محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005 دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 58، جامعة بغداد، العراق، 2010.

56- محمد طرشي وآخرون، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)**، مجلة دفاتر، المجلد 34، العدد 04، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الشلف، الجزائر، 2018.

57- مصيبح أحمد، **تداعيات أزمة الديون السيادية على منظمة اليورو**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015.

58- معمري نرجس، آيت عكاش سمير، **الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل III وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2020.

59- معيزي نجاة، بوزرب خير الدين، **الاصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية (2011-2013)-دراسة تحليلية**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 13، العد 03، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2018.

60- مناضل عباس الجواري وآخرون، **أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد20، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

61- موسى رحماني، مريم زايدي، اتفاقية بازل **III كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

62- نادية عيشور، **التعليم الالكتروني في مواجهة رزايا جائحة كورونا -الاستراتيجيات الابتكارية وتحديات التنمية العربية-**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2020.

63- نسيمة بن يحي، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية عللى النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد 01، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014.

64- نسيمة بن يحي، **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 05، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2016.

65- نعيمة العربي، فوزية قديد، **الأسواق المالية الدولية في ظل أزمة كورونا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جامعة حمه لخظر، الوادي، الجزائر، جوان 2021.

66- نور الدين سنجاق، إيمان مرير، **تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري –دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)**-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2021.

67- هاني محمد، مراح ياسين، **صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018.

خامساً- التقارير، المنشورات، الدوريات

1- اتحاد مصارف الكويت، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015.

2- أحمد شفيق الشاذلي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودوره البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014.

3- بنك الجزائر **التقرير السنوي 2015**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2016.

4- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدي لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.**

5- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

6- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

7- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

8- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.

9- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

10- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

11- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

12- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

13- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.

14- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2021.

15- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021**، االتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2022.

16- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 05، ديسمبر 2008.

17- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 33، مارس 2016.

18- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 60، الثلاثي الثالث 2022.

19- بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، فيفري 2018.

20- بورصة الجزائر، **دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شركة تسيير بورصة القيم، 27، نهج العقيد عمروش، الجزائر، 11 مارس 2015.

21- سهى معاد، اتحاد المصارف العربية، **المرونة السيبرانية وفق بازل**، العدد 494، يناير 2022.

صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أكتوبر 2015.

22- صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، سبتمبر 2011، ص 01.

23- صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي-تجنب تركة الأوضاع الحشة**، أفريل 2021.

24- صندوق النقد الدولي، **تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**، جوان 2011.

25- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، أبو ظبي، الامارات، 8 سبتمبر 2009.

26- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، العدد 30، أبو ظبي، الامارات، 01 ديسمبر 2010.

27- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، العدد 29، أبو ظبي، الامارات، 01 ديمسبر 2011.

28- صندوق النقد العربي، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية**، ديسمبر 2008 .

29- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، العدد 32، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 ديسمبر 2012.

30- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، العدد 34، أبو ظبي، الامارات

31- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، العدد 35، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 ديسمبر 2015.

32- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، العدد 33، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 29 ديسمبر 2016.

33- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، العدد 37، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 28 ديسمبر 2017.

34- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018**، العدد 38، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ديسمبر 2018.

35- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، العدد 39، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ديسمبر 2019.

36- صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي 2020**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 أفريل 2021.

37- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، العدد 41، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 جانفي 2020.

38- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022**، العدد ، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 01 جانفي 2023.

39- صندوق النقد العربي، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014.

40- علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقي –حالة العراق)**، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق.

41- غاري شيناسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005.

42- منظمة العمل الدولية، **التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية**، لمحة عامة عالمية عن العمالة – والشؤون الاجتماعية، اتجاهات عام 2021.

43- ياسمين أسامة أنور، **الاستقرار المالي العالمي: التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية**، سلسلة أوراق بحثية، المعهد المصرف المركزي، 2014.

سادساً- النصوص التشريعية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم، **المرسوم التنفيذي 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002 والمتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها**، الجريدة الرسمية، العدد 23، 07 أفريل 2002.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 03، 18 أفريل 1990.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.**

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **نظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.**

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية.**

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 72، 24 ديسمبر 2008.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.**

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة، **التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 والمتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 08-01 المؤرخ 20 جانفي 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من اصدار الشيكات بدون ومكافحتها**، الجريدة الرسمية، العدد 33، 22 جانفي 2008.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر، **مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 05 جانفي 2023 والمتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 03، 17 جانفي 2023.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون، **قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1193 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، العدد 11، 19 فيبراير 2003.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 50، 01 سبتمبر 2010.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام، **النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة**، الجريدة الرسمية، العدد 54، 02 أكتوبر 2011.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر، **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003.

سابعاً- المواقع الالكترونية

1- أحمد حسين بتال، فهد أيسر ياسين، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع اشارة خاصة للعراق**، أفريل 2020، متاح على الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/340925777_tathyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_llraq

2- البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية العالمية**، متاح على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects .

3- اتحاد المصارف **العربية، تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي**، العدد 474، ماي 2020، متاح على الموقع:
https://uabonline.org/ar/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1

4- بورصة الجزائر، **أسواق بورصة الجزائر**، متاح على الموقع:

https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145

5- بورصة الجزائر، **بيانات التداول**، متاح على الموقع:

https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

6- بورصة الجزائر، **سندات رأس المال**، متاح على الموقع:

https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe

7- توبياس أدريان، فابيو ناتالوتشي، **أزمة كوفيد 19 تهديد للاستقرار المالي**، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability

8- زيتوني عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، متاح على الموقع:

https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc

9- نبيل مهدي الجنابي، غادة صالح عبود، **قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1970-2020)**، متاح على الموقع:

https://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2021/08/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

II- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً- الكتب

1- Dhafer Saidane, **L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des banques , 1ére partie : Bâle III explication du dispositif**, Les études de l'observatoire, études thématique, Septembre 2012.

2- Dov ogien, **Comptabilité et audit bancaire normes française et IFRS**, Dounod, 4eme édition, Paris, .2001.

ثانياً- الرسائل، المذكرات

1- Kaouthar Gazdar, Institutions, **Développement Financier et Croissance économique dans la région MENA**, Thèse Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Économiques, Université De Reims Chmpagne –Ardenne, 2011.

2- Martin Mikael Liluis, **Basel III :Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordies,** Thesis MSC, Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012.

ثالثاً– المجلات العلمية

1- Andrew mountford, Harald uhlig, **What are the effects of fiscal policy shocks**, journal of applied econometrics, 22 april 2008.
2- Chukwunonso S. Ekesiobi et al, **An Examination of External Shocks and Government Revenue in Nigerie,** Developing Country Studies, vol 06, No 06, Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University, Anambra State, Nigeria, 2016.
3- Contemporary Business and Economic Studies, vol 05, no 03 , université lbn khaldoun, tiaret, algérie , 2022.
4- Frederic s. Mishkin, **Financial Policies and the preventiong of financial crises in emerging market economies**, policy research working paper, the world bank financial sector strategy and policy department, October 2001.
5- Hamoul tarik, kassoul sofiane, **analyse du contexte global de la bancassurance en algérie etude comparative**, revue des etudes economique approfodies, n 04, université abdelhamid bn badis, mostaganem,algérie, 2017.
6- Mahdaoui hamoudi, amri sami, **Impacts de la crise sanitaire COVID-19 sur le transport aérien -Cas du groupe Air France-KLM**, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, vol 05, no 03 , université lbn khaldoun, tiaret, algérie , 2022.
7- Seyda Toprak Celenay and others, **coroqphobiq, musculoskeletal pain, and sleep quality in stay-at home and continued-working persons during the 3-month covide-19 pandemic lockdown in turkey**, the journal of biological and medical rhythm research, vol 37, no 12, beyalor university, Ankara, turkey, septmeber 2020.

رابعاً– التقارير، المنشورات، الدوريات

1- Andrew Crochett, **why is financial stability a Goal of public Policy?** ,federal reserve bank of Kansas city, ecocomic review fourth quarter 1997.
2- Atlas magazine , l'actualite de l'assurance dans le monde, **compagnies d'assurance algériennes: classement 2021**, 04 november 2022.
3- Bank of Algeria**, banque et établissements finaniers, N 04,** 15 Janvier 2022.
4- bank of algeria, **bulletin statistique trimestriel**, N 01**,** September 2007.

5- bank of algeria, **rapport 2004**, evolution economique et moneraire en algerie**,** juillet2005..
6- bank of algeria, **rapport 2006**, evolution economique et monetaire en algerie , juin 2007.
7- Banque d'algérie, **Rapport Annuel 2012 ,**Evolution Economique et Monétaires en Algérie , juillet 2013.
8- Banque d'algérie, rapport annule 2004, **Rapport Annuel 2004 ,**Evolution Economique et Monétaires en Algérie , juillet 2005.
9- By ola honningdal grytten, Viktoriia Koilo, **The financial instability hypothesis and the financial crisis in eastern European emerging economies**, institutt for samfunnsokonomi department of economics, April 2019.
10- By patrizia Baudino et d'autres, **Financial Stability Instute Insughts on policy implementation No 12 Stress-testing banks-a comparative analysis**, bank for international settlements, November 2018.
11- Canan Ozkan, **Regulatory and Supervisory challenges Of Islamic Bankin After Basel III,** The World bank Global Islamic Finance Development center Istanbul, Turkey, March 19, 2015.
12- Central bank of sri lanka, **Financial system stability**, Pamphlet series N 02, October, 2005.
13- conceil national des assurances, **note de conjoncture**, quatième trimestre et année, p04.
14- Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 14/161**, Décember 2014.
15- Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 18/168**, juin 2018.
16- Fonds monétaire internatiol, **Rapport de FMI N 21/253**, Décember 2021.
17- Garry j. schinasi, **Definig financial stability**, IMF Working Paper no: WP/04/187, international capital markets department, International monetary fund, October 2004.
18- International labour organization, **ILO Monitor : COVID-19 and the world of work**, seventh edition, Genève 25 january2021.
19- JF Laker, **Monitoring Fiacial System Stability**, Reserve Bank of Australia Bulletin, October 1999.
20- K. michael finger, Ludger schuknecht, **commerce finances et crises financières**, organisation mondiale du commerce, 1999.
21- Ministère des finances, direction des assurances , **activité des assurances en algérie**, 2013.

22- Ministère des finances, direction des assurances , **activité des assurances en algérie**, 2020.
23- Naday Ben Zeev et al, **monetary new shocks**, carleton economic papers, Carleton university, canada, february 2017.
24- Owen Evans, Alfredo M.Leone, Mahinder Gill, and Paul Hilbers**, Macroprudential Indicators of Financial System Soundness,** occasional paper, international monetary fund, Washington, April 2000.
25- Peter p. morga, victor pontines, **Financial Stability and Financial Inclusion**, AsianDevelopment Bank Institute, Tokyo, Japan, No 488, joly 2014.
26- Roger w. fergoson, **should financial stability be an Explicit central bank objective?,** challenges to central banking from globalized financial systems, board of governors of the federal reserve system,conference at the IMF, in Washington.
27- Stefan Ingves, Governor, Sveriges Riksbank, **Central bank governance and financial stability**, Bank for International Settlements, May 2011.
28- Stijn Claesses, Ayhan Kose, **Financial Crises: Explanations, Types and Implications,** International Monetary Fund, wp/13/28, 2013.
29- UNCTAD,**Global Trade Update**, Genève, 2021.

خامساً- النصوص التشريعية

1-République Algérienne Démocratique et Populaire, **Instruction 09-2002 du 26 decembre 2002**, **fixant les delais de declaration par les banques et etablissements financiers de leur ratio de solvabilite**, Article 01.
2-République Algérienne Démocratique et Populaire, **Reglement n 08-2020 du 07 decembre 2020 modifiant et completant le reglement n 03-2018 du 4 novembre 2018 relatif au capital minimum des banques et des etablissment financiers exercant en algerie,** Article 02.

سادساً- المواقع الالكترونية

1- bank of algeria**, rapport 2003, Système** bancaire: evaluation et renforcent de la supervision ,sur de site:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm
2- bank of algeria**, rapport 2002, Système** bancaire: evaluation et renforcent de la supervision ,sur de site:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm
3- Bank of Algeria, **Rapport annuel 2003**, sur le site: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm

4- La banque mondiale, **United States of America**, sur le site: https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=DZ
5- Conseil national des assurances, **en savoir plus, banc assurance, ,** sur le Site: https://cna.dz/bancassurance/
6- Deloitte, Basel **III andits impact on BEE transactions,** johannesburg , 2012, p 04, sur le Site : https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/audit/ZA_BaselIIIAndItsImpactOnBEETransactions_17042014.pdf .
7- La banque mondiale, **United States of America**, sur le site: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
8- La banque mondiale, **United States of America**, sur le site: **https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart**
09- La tribune partageons l'économie, **L'étrange envolée des d'urgence de la BCE enfin expliqée**, 20 février 2011, sur le Site: https://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20110218trib000602613/l-etrange-envolee-des-prets-d-urgence-de-la-bce-enfin-expliquee.html
10- Union algérienne des sociéte d'assurance et de reassurance, **chiffres clés du marché ,**sur le Site: https://www.uar.dz/chiffres-cles-du-secteur/
Conseil national des assurances, **en savoir plus , procédures d'agrément,** sur le Site: https://cna.dz/procedures-dagrement//

Abstract

This study aims to determine the repercussions of financial shocks on financial stability in the world in general and Algeria in particular, and to identify the extent to which the regulatory and supervisory frameworks of the bank of Algeria are consistent with the decisions of the basel committee in order to qualify the Algerian financial system to and this is thorough the diagnosis of the most important micro and macro indicators of financial stability, and in order to achieve this the descriptive analytical approach was used, the description appears through the narrative of general concepts related to the subject, thestudy while the analysis shows through the quantitative and qualitative expression of the reflection of financial shocks on financial stability in Algeria.

The study foundthat the impact of financial shocks on financial stability in Algeria varied, as the 2008 financial shock and the 2010 sovereign debt shock did not have a significant reflection on the stability of the Algerian financial system due ti the lack of exposure of Algerian banks to global markets, unlike the oil shock of 2014 and the corona pandemic 2019, which had serious repercussions on financial stability in Algeria, and this was evident from the high unemployment rates and inflation rates, the low rate of economic growth, the deterioration of exports, and the deterioration of some indicators of finance resilience.. In order to support financial stability, the Bank of Algeria has obliged banks to establish an internal supervisory body whose role is to ensure the control of their activities and the effective use of their resources, while obliging them to comply with the measures of basel 03 decisions, which provide for the applacation of stress tolerance tests, the establishment of a bankig scoring system , in addition to raising the minimum capital and solvency rate.

Keywords: financial system, financial shocks, financial stability, financial solidity.